ANNUAL REPORT 2009

CAC BANK

بنـــك التســـليف التعـــاوني و الزراعي

التقرير السنوي ٢٠٠٩

CAC BANK

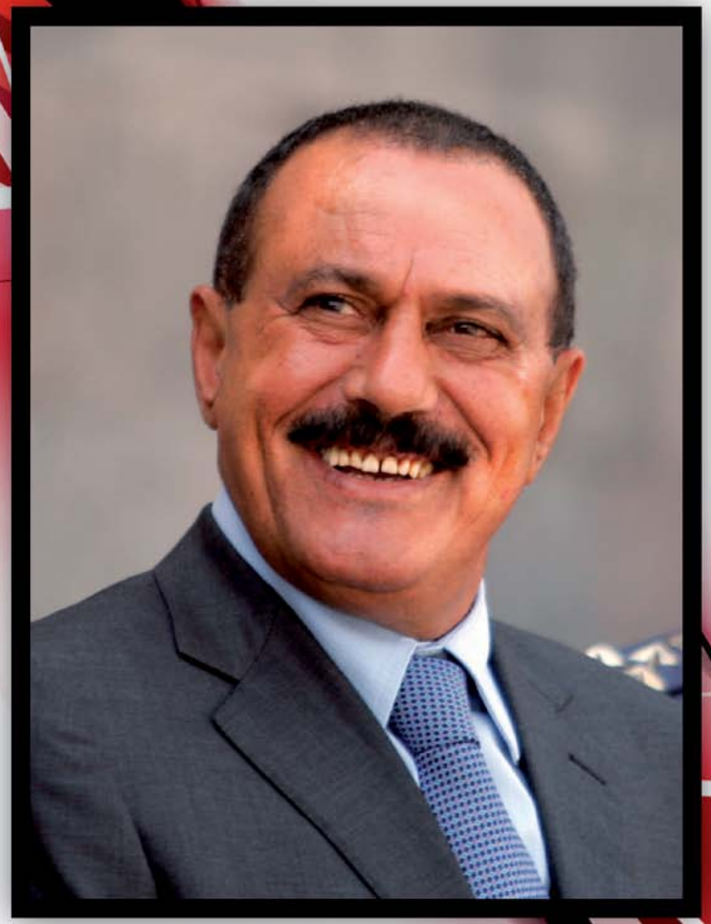

فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

فروع ومكاتب بنك التسليف التعاوني والزراعي في أنحاء الجمهورية

المحتويات:

- المقدمة 10
- كلمة رئيس مجلس الادارة 12
- الهيكل التنظيمي 14
- مجلس الادارة 16
- نواب الرئيس التنفيذي 18
- الحوكمة 20
- بنك التسليف التعاوني والزراعي 2009 26
- المنتجات 50
- التقارير و البيانات المالية 72

تأسس بنك التسليف التعاوني والزراعي في العام ١٩٨٢م عن دمج كل من بنك التسليف الزراعي ١٩٧٥م وبنك التعاون الأهلي للتطوير تأسس عام ١٩٧٩م. ليتحمل مسؤولية تمويل القطاع الزراعي والسمكي، في فترة انحصرت فيه المشاريع الاستثمارية إلى حد كبير من الحكومة والمواطنين على هذا القطاع.

وقد قدم البنك الخدمات التمويلية والمصرفية للقطاع الزراعي والسمكي والثروة الحيوانية بنجاح، منذ تأسيسه وحتى نهاية العام ٢٠٠٣م.

وفي العام ٢٠٠٤م، وبعد أن اتجهت الدولة لدعم وتشجيع جميع القطاعات الاقتصادية في خطوة هامة لمواكبة التغيرات في الاقتصاد العالمي ويفي بمتطلبات جذب الاستثمارات الخارجية، التي من أهمها انفتاح النظام المصرفي وتطوره ليطابق في التزامه وتنوع خدماته قواعد ومواصفات العمل المصرفي العالمي، الأمر الذي خلق فرصاً للتطور، وتهديدات بالمنافسة الشديدة.

ووفق رؤية جديدة ارتكزت على تلك التوجهات والتغيرات المحلية والعالمية، توجه البنك للعمل المصرفي الشامل، ليضم إلى خدمات التمويل والإقراض الزراعي باقات جديدة وحديثة من الخدمات المصرفية التي تناسب جميع القطاعات الاقتصادية وشرائح المجتمع. وبهذه الخطوة المتقدمة و الإستراتيجية الطموحة، تبنى البنك مبكراً مشروع الريادة كمؤسسة مصرفية شاملة تسعى لتقديم أحدث الخدمات المصرفية باستخدام أحدث الأنظمة وتنفيذ العمليات وفقاً لمعايير العمل المصرفي العالمي، بما يخدم الاقتصاد المحلي، وليصعد بذلك من مرحلة النجاح الزراعي إلى مرحلة التفوق المصرفي. متجهاً بذلك كله إلى مجتمع ينتمي إليه قائلاً لكل عضواً فيه:

شاركنـــــا الريـــــادة

رؤيتنا

المؤسسة المالية الرائدة

رسالتنا

تقديم الخدمات المصرفية والمالية المتنوعة ذات جودة العالية باستخدام أفضل الأنظمة الإدارية والتقنية بمهنية عالية من خلال شبكة أعمال واسعة لقطاعات الأفراد والشركات والمؤسسات مما يسهم في تنمية الاقتصاد المحلي.

قيمنا الجوهرية

١- العمل بروح الفريق الواحد
٢- الاهتمام بالموارد البشرية وتنمية قدراتها
٣- تنمية المجتمع
٤- العميل محور اهتمامنا
٥- السعي المتواصل للتميز

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يصدر هذا التقرير السنوي وقد حقق البنك قدرا كبيرا من الانجازات الرائعة تعد مكسبا حقيقيا للقطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن بشكل عام، أما إذا كان من قول فيمن حقق الإنجاز وصنع النجاح فإنه يتوجه إلى كل فرد يعمل في هذه المؤسسة المصرفية الوطنية العريقة - في الإدارة العامة والفروع - الذين جدوا واجتهدوا واخلصوا العمل وعملوا كفريقاً واحداً في سبيل النهوض بمصرفهم هذا وإعلاء شانه بحيث وجد مكانته في طليعة المصارف الرائدة في الوطن.

حين تتحدث اليوم عن CACBANK فإننا نشير إلى ما قطعه البنك من خطوات هامة على صعيد بنائه المؤسسي وبنيته المعلوماتية وتنميته للموارد البشرية، ومن جانب آخر انتشاره الجغرافي وعلاقاته الواسعة بمختلف القطاعات الاقتصادية وشرائح المجتمع.

علي صعيد البناء المؤسسي

نفذ البنك مشروع التطوير والتحديث (إعادة الهيكلة) الذي استمر خلال عامي ٢٠٠٨م- ٢٠٠٩م من اجل تطبيق أفضل الممارسات والأساليب المصرفية المتعارف عليها وقد انعكس ذلك التوجه بتبني هيكل تنظيمي حديث ومتطور قادر على تحقيق أفضل النتائج بما يضمن تحقيق الريادة بل واستمراريتها. واليوم يشهد البنك انطلاق مرحلة تطبيق مخرجات إعادة الهيكلة بل نستطيع القول بأن البنك أصبح يحوز منظومة متكاملة من السياسات وأدلة الإجراءات وقواعد العمل المكتوبة وفق أحدث ما أنتجته الصناعة المصرفية، وتكملة لذلك فجميع قطاعات البنك تدير أعمالها من خلال توصيف وظيفي يحدد بدقة المهام على مستوي كل وظيفة وأضحت علاقات التنسيق والتواصل واضحة بصلاحيات ومسؤوليات محددة بدقة أيضا، أما حوزة البنك اليوم لخطة إستراتيجية مكتوبة وفق رؤية مستقبلية ورسالة واضحة سيكون الطريق الأكيد للريادة. وأخيرا فقد تبنى البنك هيكل أجور وسياسة تعويضات وحوافز أعدت بأساليب دقيقة لتحافظ على الكفاءات البشرية ولتساعد على التحسين والتطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية لجميع الأعمال.

شبكة واسعة من الفروع

بات يمتلك البنك شبكة واسعة من الفروع والمكاتب تغطي الكثير من المديريات والمناطق النائية ناهيكم عن تغطية كافة عواصم المحافظات والمدن الثانوية فقد وصلت إلى ٥٢ فرعاً و٢٤ مكتب، تلك الفروع والمكاتب مجهزة بكافة احتياجاتها من المعدات والأجهزة والأثاث والشبكات الآلية وكافة تقنيات العمل ومستلزماته من أجل تقديم خدماتها للجمهور الكريم خلال فترتي الصباح والمساء وحتى في العطلات والأعياد الرسمية.

وبحكم هذا الانتشار الجغرافي الواسع الذي لم يصل إليه أي مصرف آخر على الصعيد الوطني فقد كسب البنك قطاعات واسعة كعملاء ومتعاملين بما في ذلك القطاع التربوي الذي بادر البنك إلى تقديم خدماته لتلك الشريحة الواسعة من المجتمع من خلال صرف مرتبات المعلمين والمعلمات وتقديم القروض الشخصية لهم أسهاماً منه في تحسين مستوى المعلم ومساعدته في توفير حاجياته.

تنمية الموارد البشرية

تنظر إدارة البنك إلى العنصر البشري كثروة البنك الحقيقية وموردة الأهم، ووفق هذا المفهوم يولي البنك تدريب وتأهيل كوادره البشرية اهتماما ملحوظا. تتم عمليات التدريب والتأهيل على مدار العام من خلال التدريب الداخلي والخارجي أو التدريب في مواقع العمل، كما أنشئ البنك المكتبة الالكترونية والمنتدى التفاعلي وأمدها بالدارسات والمراجع العلمية ووضعها في متناول كافة الموظفين لينهلوا من علوم العصر ومعارفه ويكتسبوا المهارات لبناء قدراتهم وتنمية معارفهم كأداة من أدوات التنمية البشرية.

تقنية مصرفية عصرية

تأسست سياسة البنك في قطاع تكنولوجيا الأعمال على إقتناء أحدث التقنيات وبالتالي فقد تم بناء نظام آلي حديث ومتطور وربط سائر الفروع والمكاتب مباشرة بالمركز الرئيسي وأطلق البنك باقة من المنتجات الالكترونية حقق بها سبقاً في السوق المصرفي المحلي منها خدمة البنك الالكتروني الذي يمكن عملاء البنك من تنفيذ عملياتهم المالية المصرفية من أي بقعة في العالم عبر حواسيبهم الشخصية ودون حاجة لزيارة البنك, منتج كاك موبايلي الذي يشمل على باقة من المنتجات الالكترونية تمكن العملاء من تسديد التزاماتهم ومن التسوق وشراء حاجياتهم وتسديد أثمانها عبر هواتفهم الجواله وتجري عمليات التسديد والخصم والإضافة من خلال نبضات الكترونية ترسل إشعارات عبر رسائل sms إلى كل من المستخدم والمستفيد.

وصلت شبكة الصرافات الآلية للبنك حتى اللحظة إلى ١٠٥ صرافا آليا بالإضافة إلى نقاط البيع الالكترونية المنتشرة في المحلات التجارية. وإذا كنا في هذه السطور قدمنا ملمحاً عاماً ولم نتطرق إلى التفاصيل والجزيئات فلعل في هذا التقرير ما يغطي جوانب هامة ويقدم بيانات مالية عن انجازات البنك للعام السادس من عمره المصرفي. ولا يفوتنا أن نثمن عالياً جهود الأستاذة الكرام أعضاء مجلس الإدارة الذين قدموا كل الدعم والمساندة لجهود التحسين والتطوير ولكل موظفي البنك في مختلف مواقع العمل والإنتاج. راجين من الله التوفيق والسداد وأن يوفق الجميع لما فيه خير هذه المؤسسة الرائدة ولما فيه مصلحة الوطن.

حافظ فاخر معياد

رئيس مجلس الإدارة

المستوى الاشرافي

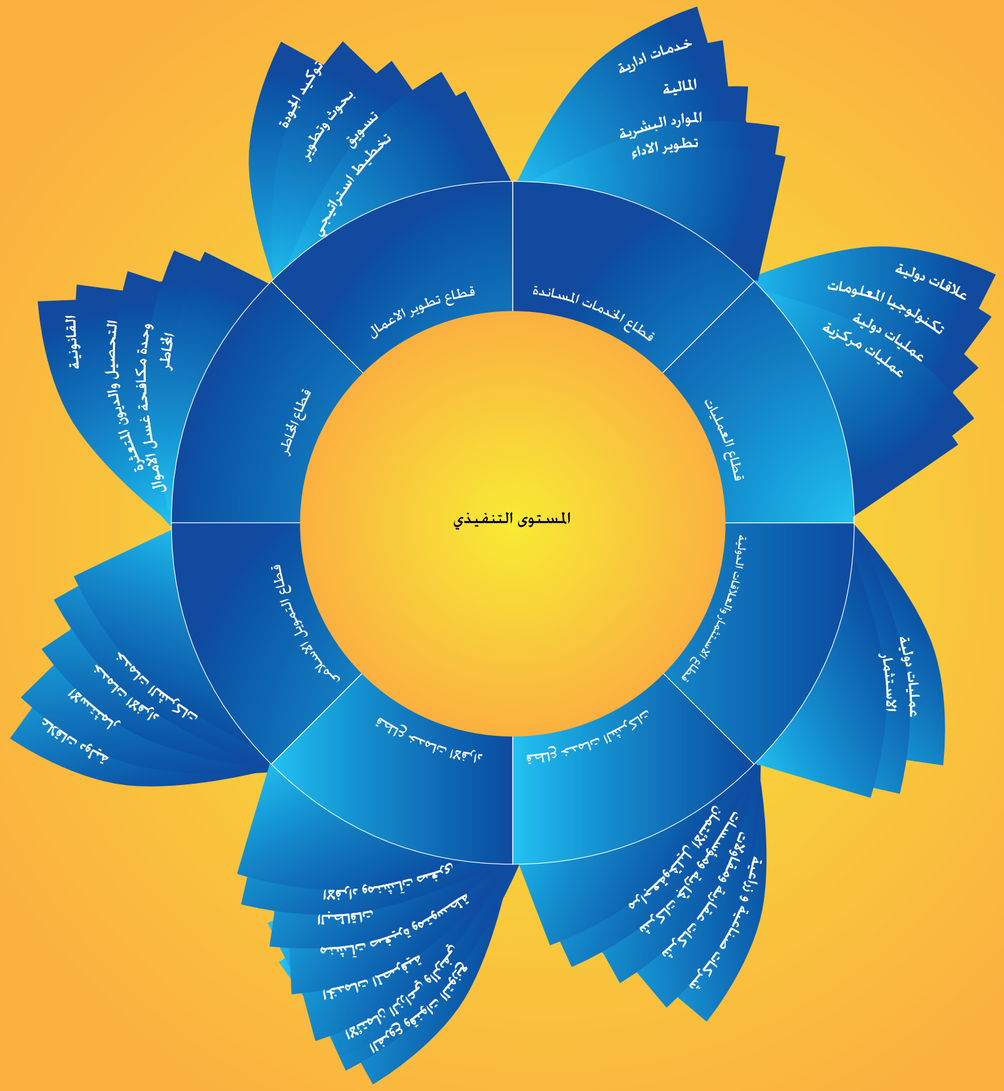

الأستاذ/حافظ فاخر معياد
رئيس مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي

الأستاذ/يحي أحمد الصبري
نائب رئيس مجلس الإدارة

المهندس/عصام صالح لقمان
ممثل صندوق تشجيع الانتاج الزراعي
والسمكي

المهندس/عبد الملك قاسم الثور
ممثل وزارة الزراعة و الري

الأستاذ/حامد أحمد فرج
ممثل الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد

الدكتور/محمد عبد الكريم المنصوب
ممثل وزارة وزير المالية

الدكتور/سليم ناصر الشحطري
ممثل وزارة الإدارة المحلية

الأستاذ/عبد الله حسين الشاطر
عضو مستقل

الأستاذ/حمود محمد الصلاحي
عضو مستقل

الأستاذ/عبده مهدي العدلة
عضو مستقل

الأستاذ/سالم محمد سلمان
عضو مستقل

الأستاذ/محمد محمد بشير
ممثل الإتحاد التعاوني الزراعي

الأستاذ/عبد الهادي الخضر
ممثل وزارة الثروة السمكية

الأستاذ/أحمد عبد الله المضواحي
نائب الرئيس التنفيذي للأفراد

الأستاذ/ وليد عبد الجليل الدبعي
نائب الرئيس التنفيذي للإستثمار
والعلاقات الدولية

الأستاذ/عبد الملك لطف الثور
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات

الأستاذ/نبيل أحمد راصع
نائب الرئيس التنفيذي للشركات

الأستاذ/فارس صالح الجعدبي
نائب الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال

الأستاذ/إبراهيم أحمد الحوثي
مساعد الرئيس التنفيذي للمخاطر
و التحصيل

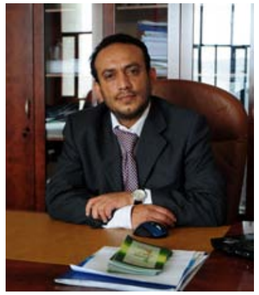

الأستاذ/رشيد عبد الكريم الأنسي
نائب الرئيس التنفيذي للتمويل الإسلامي

الأستاذ / محمد أحمد تقي
نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة

الحوكمة المؤسسية لبنك التسليف التعاوني والزراعي CACBANK

قام مجلس الإدارة وبموجب مشروع اعادة هيكلة البنك بتطبيق مجموعة جديدة وشاملة من السياسات التي تغطي جميع عمليات البنك المحلية والخارجية. كما تبنّى نظام إدارة مخاطر حديث يهدف إلى تأمين استمرارية سلامة الأصول المستثمرة بالإضافة إلى التقارير الخاصة برأس المال التنظيمي والاقتصادي ضمن رؤية مصرفية شاملة. ويدمج النظام الجديد.

يقوم البنك بالتعامل مع المخاطر المصرفية بشكل متكامل وضمن إطار شامل لمفهوم إدارة المخاطر وفقا لأحدث المعايير والأعراف والممارسات المصرفية ،هذه المنظومة أتت ضمن هيكل تنظيمي متعدد المستويات الرقابية والإشرافية بما يضمن تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية بشكلها الصحيح ، فعلى مستوى مجلس الإدارة هناك لجان رقابية إشرافية تضمن حماية أصول البنك لتطبيق مفاهيم الالتزام وهي:

لجنة التدقيق
لجنة المخاطر
لجنة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

ومن جانب آخر هناك لجان تتبع مجلس الإدارة تهتم بسلامة وتحسين الأداء على مستوى النشاط التنفيذي وهي :

لجنة الأصول والخصوم
اللجنة التنفيذية
لجنة الائتمان
لجنة المكافئات والترشيحات

إختصاصات مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة بالإشراف الشامل والتوجيه الاستراتيجي للبنك من خلال الموافقة على اعتماد سياسات الائتمان والاستثمار بعد مراجعتها ، سواء مباشرةً أومن خلال اللجان المنبثقة عن المجلس بوضع حدود معينة للحد من نسبة التعرض للمخاطر. يجتمع مجلس الإدارة دوريا لمناقشة قضايا البنك وخطط العمل والنفقات الرأسمالية و اعتماد ما هو مطلوب اعتماده.

ويراجع المجلس بانتظام تقدم البنك نحو تحقيق إستراتيجيته وأهدافه مع القيام بإدخال التعديلات اللازمة لهذا الغرض. كذلك من ضمن مسؤوليات المجلس التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية المطبق في البنك، بما في ذلك التدقيق الداخلي والامتثال وإدارة المخاطر و الرقابة المالية. ويساعد المجلس في تولي مسئولياته وواجباته من خلال الجان السابق ذكرها والتابعة له.

إختصاصات اللجان التابعة لمجلس الادارة

اللجنة التنفيذية

تقوم هذه اللجنة بدراسة الميزانية التقديرية والسياسات الرئيسية مثل(السياسة الائتمانية، السياسة الاستثمارية ، سياسة الرقابة، لائحة الموارد البشرية) ، مناقشة البيانات المالية الختامية للبنك ، دراسة الإستراتيجية العامة للبنك السنوية ، مراجعة و يبم أساليب إدارة المخاطر والعمل على وضع رؤية متكاملة لذلك وعلى مختلف أنشطة البنك. وقد تم تعيين أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة لعضوية تلك اللجنة وهم: الأستاذ حامد أحمد فرج، المهندس عصام صالح لقمان، الدكتور محمد المنصوب، الأستاذ عبد الله الشاطر، الأستاذ حسين الهمداني.

لجنة الامتثال وغسيل الأموال

تقوم هذه اللجنة بمراجعة سياسات الامتثال وغسل الأموال قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وتقييم فعاليتها وكفاءتها بشكل مستمر والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها ، إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتعليمات النافذة وأية إرشادات وأدلة ذات علاقة وتعميمها داخل البنك، دراسة خطة الامتثال وغسل الأموال السنوية ، مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسات المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير المطبقة هدفاً أساسيا واجب التحقيق.

وقد تم تعيين أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة لعضوية تلك اللجنة وهم: الأستاذ رئيس مجلس الإدارة، الأستاذ عبد الهادي الخضر، الأستاذ حمود الصلاحي، الأستاذ عبده مهدي العدله.

لجنة التدقيق

تقوم هذه اللجنة بمراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك بالإضافة إلى أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك ،الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي مسئول تنفيذي أو توجيه الدعوة إلى عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها، اعتماد خطة التدقيق السنوية ومراقبة تطبيقها، إضافة إلى مراجعة ملاحظات التدقيق الواردة من إدارة التدقيق الداخلي، دراسة التقارير الدورية للتدقيق الداخلي والخارجي قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وأي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدققي الحسابات الخارجي.

وقد تم تعيين أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة لعضوية تلك اللجنة وهم: الأستاذ يحي احمد الصبري، الدكتور سليم ناصر الشحطري، الدكتور محمد المنصوب.

لجنة المخاطر

تقوم هذه اللجنة بمراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتقييم فعاليتها بشكل مستمر، التأكد من توفر السياسات وأطر العمل والبرامج والأدوات اللازمة لإدارة المخاطر المختلفة، مع إجراء مراجعة دورية لها وتعديلها إن لزم الأمر، إقرار نظام تصنيف العملاء والإشراف على تحديثه، الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات وخطة إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها ومراجعتها بشكل دوري وتقييم مدى كفاءتها، تقييم مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والتنسيق مع لجنة التدقيق الداخلي وإدارة التدقيق الداخلي بهذا الخصوص، مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد المستخدمة وتحليل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية وتقدير مدى ملائمة الفرضيات التي بنيت عليها. وقد تم تعيين أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة لعضوية تلك اللجنة وهم: الأستاذ رئيس مجلس الإدارة ، المهندس عبد الملك قاسم الثور، الأستاذ محمد بشير.

لجنة المكافآت والترشيحات

تقوم هذه اللجنة بتسمية أعضاء مجلس الإدارة مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس، تحديد ما إذا كانت للعضو صفة العضو المستقل، آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها ، تقوم اللجنة بإتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فاعلية المجلس، وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض الموضوعات المهمة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر حول احدث الموضوعات ذات العلاقة بالعمل المصرفي، مراجعة سياسة المكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى) الممنوحة للرئيس التنفيذي ولبقية الإدارة التنفيذية بما يضمن المحافظة على الكوادر المؤهلة وتجاوز شدة المنافسة الموجودة في السوق المصرفي، وأخيرا الإفصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك، وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس. وقد تم تعيين أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة لعضوية تلك اللجنة وهم: الأستاذ حامد احمد فرج ، المهندس عصام لقمان ، الأستاذ عبد الهادي الخضر. أخيرا فواجب مجلس الإدارة ومن خلال لجانه سابقه الذكر، هو التأكد من أن إدارة البنك التنفيذية تستخدم نظاما كفؤا وفعالا للرقابة الداخلية، هذا بالإضافة إلى قيامه بتقييم ومراجعة درجة تحمل البنك للخسائر المحتملة والمرتبطة بعوامل المخاطر المختلفة.

إدارة التدقيق الداخلي

يعتمد التدقيق الداخلي المستقل إداريا عن الإدارة التنفيذية والذي يعمل تحت إشراف لجنة التدقيق بمجلس الإدارة، منهجاً يعتمد على التدقيق المستند على تصنيف المخاطر لمختلف الأنشطة التي يعمل فيها البنك. ويتيح هذا النهج تقييم فعال لعمليات هو تحديد المخاطر المحتملة بالإضافة إلى تزويد موظفي الفروع بالتوصيات العملية لتصويب أوجه القصور إن وجدت. يحافظ البنك على أعلى المعايير المهنية وأفضل الممارسات الدولية والسلوك الأخلاقي لضمان التزام أنشطته

للمتطلبات الإشرافية . وقد كان لوجود جهاز تدقيق متخصص عاملاً مهماً في نجاح دخول البنك أسواق جديدة وتحقيق الأهداف التي تم وضعها مسبقاً.

يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة ويتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب، ولإدارة التدقيق حقا لحصول على أ أية معلومة والإتصال بأي موظف داخل البنك، كما لها كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء لمهام الموكولة إليها وعلى النحو المطلوب. ويقوم البنك بتوثيق مهام وصلاحيات ومسئوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق المعتمد من المجلس.

الإدارة العليا

أما الإدارة العليا وبصفتها الجهة التنفيذية في الهيكل التنظيمي المعتمد، فهي المسؤولة عن إدارة نشاط البنك في الداخل و الخارج وأي تعاملات مرتبطة به ومن جه أخرى قياس وادارة مخاطر تلك الانشطة ومحاولة تخفيفها بواسطه الممارسات المهنية المتبعة والى المستويات الدنيا المقبولة. تعمل الادارة العليا بتحقيق اهدافها ومن خلال مستويات الأعمال والتطوير والرقابة بواسطة لجان تنفيذية مختصة بتسيير الأنشطة ومنها: لجنه خدمات الشركات ، لجنه خدمات الأفراد، لجنه الاستثمار المحلي والدولي، لجنه السياسات والإجراءات ، مجلس الجودة والتخطيط.

إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر المستوى التنفيذي للرقابة على قطاعات الأعمال وكذا المساندة منها ضمن إطار الهيكل التنظيمي، فهي الإدارة التنفيذية المسؤولة عمليا عن إدارة نظام محكم وفعال لقياس جميع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، حيث تشمل صلاحياتها وضع سياسات وإجراءات الإدارة لجميع أنواع المخاطر، رفع مستوى المعرفة داخل البنك بأفضل معايير الصناعة المصرفية، تطبيقا لأطر المختلفة لإدارة المخاطر، تطوير أدوات قياس ونماذج مناسبة لإدارة المخاطر، تقييم ومراقبة المخاطر مقارنة بالحدود المقرّة ورفع التقارير المناسبة إلى لجنة المخاطر وكذا للإدارات التنفيذية في البنك وذلك وفقا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية والتعليمات النافذة وفي إطار الإلتزام بتعليمات البنك المركزي اليمني، تقوم إدارة المخاطر بتنفيذ نظام مركزي لتقييم مخاطر الائتمان، وقد تبنى البنك أيضا أفضل الأساليب و المفاهيم لإدارة المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى قياس مخاطر السوق والسمعة والإستراتيجية ليكون بنك التسليف التعاوني والزراعي هو أول بنك في السوق المصرفي اليمني يقوم بتطبيق تلك المعايير، تمهيدا لاستكمال جميع البيانات والوثائق والأنظمة الخاصة بتطبيق متطبات ومعايير " Basel II " للرقابة المصرفية. توجه إدارة البنك بتطبيق تلك المعايير الدولية لتكون موضع التنفيذ الفعلي «كأول بنك في اليمن» سيغرس ثقة أكبر لدى المودعين والمستثمرين وسيعطي فرص ومجالات توسع أفضل للبنك لدى المراسلين أو الدخول للأسواق الخارجية.

تتولى إدارة المخاطر التشغيلية مسأله تأمين عمليات البنك بواسطة آلية تطبيق إطار شامل وعلى مستوى البنك لإدارة المخاطر ضمن عملية تعزيز وتقوية ضوابط الرقابة الداخلية، وذلك من خلال سياسات وإجراءات مدعومة بوسائل مجابهة وضبط للمخاطر وإطار للتعرف على وتقييم وضبط ورفع التقارير الخاصة بمخاطر العمليات في كافة أنشطة البنك.

مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان كعنصر أساسي لتحقيق هدفه الأساسي للمحافظة على وتحسين نوعية الأصول وتركيبة المحفظة الائتمانية. ويعتمد البنك على معايير ائتمانية موثوقة وكذا على سياسات وإجراءات ومنهجيات خاصة لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى طرق اتصال واضحة ووسائل وأنظمة آلية حديثة، ورقابة فعالة تمكن البنك من التعامل مع المخاطر المحتملة وتحديات البيئة المتغيرة بمستوى عال من الثقة والاحتراف. إن العملية الائتمانية في البنك تتم وفقا لمبادئ وأسس رئيسية:

- حدود واضحة لمستوى المخاطر الائتمانية ويتم مراجعة هذه الحدود بشكل دوري ومراقبتها وإجراء أي تعديلات ضرورية عليها.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتأكد من أن القرارات الائتمانية تؤخذ من خلال لجان وأنها ليست فردية.
- صلاحيات إئتمانية وفقاً لمستويات المخاطر لكل لجنة إئتمانية على مستوى الإدارة العامة والفروع .
- تحليل مالي وائتماني متكامل يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل فردي، شركة أو مجموعة شركات.
- مراجعة وتحليل نوعية المحفظة الائتمانية وفق المؤشرات محددة للأداء واستخدام آليات اختبارات الضغط التي تتضمن فرضيات متشددة في هذا التحليل.
- تقييم ومتابعة مستمرة لأية تركزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها .
- التأكد من فاعلية وقدرة نظام الانذار المبكر بشكل مستمر لتحديد وكشف المخاطر المحتملة.
- منهجيات موضوعية ومنظمة لتقييم الجدارة الائتمانية- التصنيف الائتماني مبنية على أسس كمية ونوعية.
- إدارة فعالة لعملية التوثيق وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من تغطيتها للالتزامات المقابلة.
- المراجعة الدورية لكافة التسهيلات المصرفية للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية.

مخاطر السيولة

يهتم البنك بموضوع السيولة، حيث يتمتع البنك بقاعدة متنوعة من مصادر التمويل، ولأغراض تعزيز السيولة يحتفظ البنك بأصول سائلة كافية. ولقد كان لهذا التركيز المستمر على السيولة الأثر الكبير في حماية البنك على مركزه العالي بين البنوك بتوفير متطلبات العملاء النقدية والتحويلات المستعجلة.

السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة الاستثمار تقوم بالتأكد من أن التزامات البنك يتم الوفاء بها عند الاستحقاق وتحت كافة الظروف وبدون تكاليف إضافية. ضمن إطار مراقبة وتقارير يومية وأسبوعية عن وضع السيولة الفعلي والمتوقع والأمثل للبنك.

لقد بذل البنك جهوداً كبيرة في تحسين وتطوير أساليب قياس وتحليل السيولة، فقد دعم هذه التقارير باختبارات الحساسية اللازمة لسيناريوهات متعددة

ومتوقعة. إن أسلوب البنك الشامل في قياس وإدارة مخاطر السيولة يعطي الثقة الكاملة في قدرتها على مواجهة كافة التطورات غير المتوقعة في أوضاع السوق، مع الاستمرار بالوفاء بالتزاماته تجاه العملاء والجهات الرقابية. وبالتالي فقد اثبت نظام إدارة الاستثمار كفاءة عالية وقدرة بالغة على التعامل مع المتطلبات المستمرة.

تقوم لجنة الأصول والخصوم«ALCO» بتحليل التدفقات النقدية ومخاطر السوق «أسعار الفائدة وأسعار الصرف» باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل كل من الأسعار ومزيجا لمنتجات حيث ما يلزم وذلك للمحافظة على الهيكل الأمثل لميزانية البنك والمخاطر المرتبطة بها.

مخاطر التشغيل

تمشياً مع متطلبات لجنة بازل ٢ فقد تم إنشاء قسم المخاطر العاملة في البنك والذي يهتم بمراقبة وقياس مخاطر التشغيل والسوق والسيولة والسمعة والإستراتيجية، كما تم تطبيق التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة ((CRSA Control RiskSelf Assessment)) بحيث غطت كافة جوانب وأنشطة البنك الموضوعة في الخطة الاستراتيجية. إضافة إلى قيام البنك بالبدء في بناء قاعدة بيانات تاريخية عن مخاطر التشغيل والخسائر الناجمة عنها. ووفاءً بمتطلبات البنك اليمني المركزي ومتطلبات بازل(٢) فقد تم الحفاظ على مستوى الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل من خلال طرق علمية حديثة في احتسابها كما نصت عليها اتفاقيات بازل(٢)، أما على صعيد المنتجات والخدمات الجديدة فقد قام البنك بتطبيق أساليب قياس مخاطر المنتجات الملازمة للمنتجات والتي قد تؤثر على سمعه البنك (مخاطر السمعة) والعمل على تخفيف هذه المخاطر من خلال قياس نسب تركز المخاطر في تلك المنتجات التي تسهم بتطوير وتحسين أداء البنك.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها الخسارة المحتملة جراء التغير في قيمة محافظ البنك نتيجة لتقلبات أسعار كل من الفائدة وصرف العملات الأجنبية والأسهم وسلع وهوامش الائتمان.

تقوم لجنة الأصول والخصوم «ALCO» بالإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد في ما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص، كما تقوم اللجنة بالموافقة على السقوف المقرّة للبنك، وتحدد السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة الاستثمار القواعد اللازمة لإدارة المحافظ المختلفة وفقا لمخاطر السوق المقبولة، كما تتم مراقبة السقوف المحددة لمخاطر السوق وتتم مراجعتها دوريا من قبل كل من إدارة الاستثمار والمخاطر تمهيداً لإقرارها من قبل لجنة الأصول والخصوم«ALCO» وفقاً لإستراتيجية البنك ومستوى المخاطر المقبولة له.

تعتبر مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك ذات مستوى محدود، وتتم إدارتها ومراقبتها بشكل جيد وبصورة مستمرة. يمكن القول أنه ليست لدى البنك مخاطر رئيسية على الأمد الطويل. وتتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقا للسياسات والحدود المقرّة من قبل لجنة الأصول والخصوم«ALCO».

مخاطر أسعار الصرف

يتم وضع حدود صارمة لتعامل البنك لحسابه في مجال المتاجرة بالعملة الأجنبية، وفي المقابل يتم مراقبة المراكز المفتوحة في إدارة الاستثمار بشكل مكثف للتقليل من المخاطر المحتملة، كما يتم قياس التعاملات المفتوحة من خلال تقارير يومية وأسبوعية.

مخاطر الامتثال

يستند نظام البنك لمراقبة الامتثال إلى المبادئ المعروفة التي تبناها حيث يتوجب على كافة موظفي البنك القيام بواجباتهم وفقا لأعلى معايير النزاهة المهنية وتعزيز ثقافة الشفافية وتوفير البيئة المناسبة لضمان الاستقلالية اللازمة.

في مواجهة الازدياد الكبير للقوانين والقواعد والتعليمات الرقابية، يستمر البنك في تحقيق الالتزام مع مراعاة المحافظة على كفاءة أدائه. وعليه فإن نجاح برنامج مراقبة الامتثال يتطلب تعزيز مبدأ المحاسبة كأحد أعمدة الالتزام. هذا ويشتمل برنامج مراقبة الامتثال في البنك على مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات الرقابية الأخرى والذي يستند إلى الحاكمية المؤسسية والسياسات والإجراءات المتكاملة والتعرف على المخاطر والمراقبة والإبلاغ الفعال وتوفير التدريب اللازم والرقابة والتقييم المستقلين.

إدارة مخاطر الأنظمة

تقع على عاتق إدارة الأنظمة مسئولية التأكد من وجود نظام متكامل لإدارة الأزمات وخطة لاستمرار العمل في البنك في حال وقوع أزمات أو حالات طوارئ. ولقد برهن التخطيط في مجال الحالات الطارئة السابقة على أهميه ذلك، حيث نجح هذا التخطيط المسبق إلى تمكين البنك من إدارة أزماته في أصعب الظروف.

أما قسم أمن المعلومات، فهي الجهة المسئولة عن وضع وتنفيذ سياسة شاملة على مستوى البنك لحماية المعلومات وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية. وقد قامت بإطلاق عدة مشاريع يتم تنفيذها حاليا بهدف تفعيل الرقابة ورفع مستوى المعرفة والتطبيق لدى العاملين في البنك وذلك على مستوى جميع فروع البنك.

مخاطر الإستراتيجية

يمارس البنك أعماله ضمن أسس ومعايير تخطيط استراتيجي شامل محددة بشكل دقيق، حيث يقوم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك، وبشكل دوري، بدراسة وتحليل تأثير عمليات البنك الرئيسية على إستراتيجيته، بما في ذلك ظروف العمل الداخلية والخارجية وتأثيرات المنافسة ومتطلبات العملاء والتغيرات في القوانين والتعليمات وأنظمة المعلومات وأنظمة البنك الحالية.

يعتمد تحقيق البنك لأهدافه المحددة بخطته المعتمدة بقدرته على تعزيز قاعدة عملاء قوية من خلال شبكة فروعه الواسعة كذلك الاستمرار في تحسين وتطوير منتجاته وخدماته المصرفية والمحافظة على موقفه المالي السليم.

هذا وتقوم إدارة البنك بتقييم الأداء التاريخي للبنك على ضوء الإستراتيجية الحالية والحاجة إلى مراجعة وتعديل أهدافها عند الضرورة وذلك في سياق التغير المستمر في ظروف العمل والسوق.

مع انتهاء العام ٢٠٠٩م كان بنك التسليف التعاوني والزراعي قد حقق العديد من الإنجازات الإدارية والمالية والسوقية, والتي جاء على رأسها استكمال الجزء الأكبر من مشروع تطوير وتحديث البنك (الهيكلة والبناء المؤسسي).

كذلك احتفاظ البنك بريادته السوقية من خلال الاستمرار في تطوير وابتكار المنتجات وامتلاكه لأوسع شبكة من الفروع والقنوات التوزيع الإلكترونية

كما تأكد لدى البنك ثقة العملاء بأدائه من خلال زيادة حجم حصته السوقية من الحسابات المصرفية من خلال المؤشرات السوقية و المالية التي حققها خلال العام وبشكل متميز في القطاع المصرفي .

إن هذه النتائج التي تألق بها البنك خلال العام المنصرف٢٠٠٩م كانت نتيجة لسياسات التحديث والتطوير المستمر التي يتبناها ويسعى بها ليلبي رغبات عملائه ويصل بها إلى مستقبل الخدمة المصرفية بفعالية عالية.

بذلك استحق البنك جائزة الاستثمار كأفضل بنك, كما كان ذكره مشرفاً في التقارير والدراسات المتخصصة للقطاع المصرفي اليمني وعلى رأسها تقرير البنك المركزي اليمني عن القطاع المصرفي.

ونوجز أهم أسباب احتفاظ البنك على مستوى الريادة في السوق المصرفية فيما يلي:

الإستراتيجية

تبنى البنك إستراتيجية طموحه لمدة خمس سنوات ابتداء من ٢٠٠٨-٢٠١٢م دفعت الإدارات التنفيذية للبنك وجميع منتسبي هذه المؤسسة نحو تحقيق ما تضمنته الإستراتيجية من مؤشرات النجاح.

بالرغم من تحمل البنك بكافة اداراته ووحداته مسئولية تطبيق مخرجات البناء التنظيمي والتحول إلى الأنظمة والبناء الإداري الجديد, إلا أنها تحملت أعباء تسيير العمل اليومي وتحقيق نسبة جيدة من مؤشرات الانجاز التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية للبنك.

ولان الظروف المحلية والدولية المحيطة بالبنك قد أتت بتغيرات كان أهمها انعكاسات الأزمة المالية العالمية ومؤشرات انخفاظ سعر العملة المحلية وتكبد اليمن أعباء قمع فتنة التمرد في صعده وغيرها والذي اتجهت إدارة البنك لإعادة تقييم خطتها الإستراتيجية وتوجيهها نحو التركز على قطاع الأفراد والمنشات الصغرى والمتوسطة والاحتفاظ بعملاء البنك من شركات ومؤسسات والسعي نحو رفع مستوى البيع التقاطعي للعملاء الحاليين.

البناء التنظيمي والتطوير الإداري

لم يكن للبنك أن يحقق استراتيجياته الجديدة والطموحة التي تبناها في الخمس السنوات الأخيرة دون أن يستحدث وحدات إدارات جديدة ويطور وحداته القديمة.

ولم يكن النجاح الذي بلغة البنك جعل اداراتة العليا تقرر وضع بناء تنظيمي جديد وتعد العزم على تبني مشروع التطوير الإداري وتنفيذه ليضمن الحفاظ على ذلك النجاح ويسمح بتحقيق المزيد منة. وقد ساعدت تلك الإدارة في حصول البنك على تمويل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الهيكلة التنظيمية والتحديث الإداري, وذلك في ٢٠٠٨/٤/١٦م.

وقد تعاملت إدارة البنك مع مشروع الهيكلة بجدية كبيرة وبحرص فريد تمثل:

١- إنزال مناقصة دولية لاختبار الشركة المنفذة واختبارها وفقا لمعايير مهنية دولية.

٢- إنشاء فريق فني تنفيذي يتولى عملة ودراسة مخرجات المشروع المسلمة في الشركة التنفيذية ومراجعتها.

٣- إنشاء فريق محوري و لجنة إشرافية تحتوي عضويتهما على خبراء من خارج البنك لضمان حيادية واستقلال اشمل تقييم المشروع ومتابعة ومناسبة مخرجاته للبنك خصوصة والبيئة المصرفية اليمنية.

إن مشروع الهيكلة قد عزز البنك بتحقيق الريادة التنظيمية قبل تعزيزه لريادة البنك السوقية والإنتاجية وتتمثل ذلك في:

١. شمل الوظائف الإدارية العليا في البنك عن طريق المفاضلة وفتح باب المنافسة أمام جميع منتسبي البنك الذي تتوافر فيهم شروط شغل الوظيفة وبإشراف من شركات أجنبية متخصصة.

٢. استحداث إدارات ووحدات إدارية في الهيكل التنظيمي تجعل من البنك قادراً على تقديم خدماته بمستوى الخدمات المقدمة من البنوك العالمية وتجاوز المستوى المحلي في الأعمال المصرفية.

٣. امتلاك البنك لقدرات جذب الكفاءات والخبرات المتخصصة في السوق اليمني.

وبنهاية العام ٢٠٠٩م كان البنك قد أنهى ٦٠٪ من مشروع الهيكلة وذلك بتحويله(٣٣)حزمة إدارية وتنظيمية وتشغيلية من أصل (٥٦) حزمة إلى التطبيق في القطاعات المختلفة.

كما أمتلك البنك خبرات قادرة على تزويد خدماتها في مشاريع التطوير الإداري والتنظيمي لجهات أخرى.

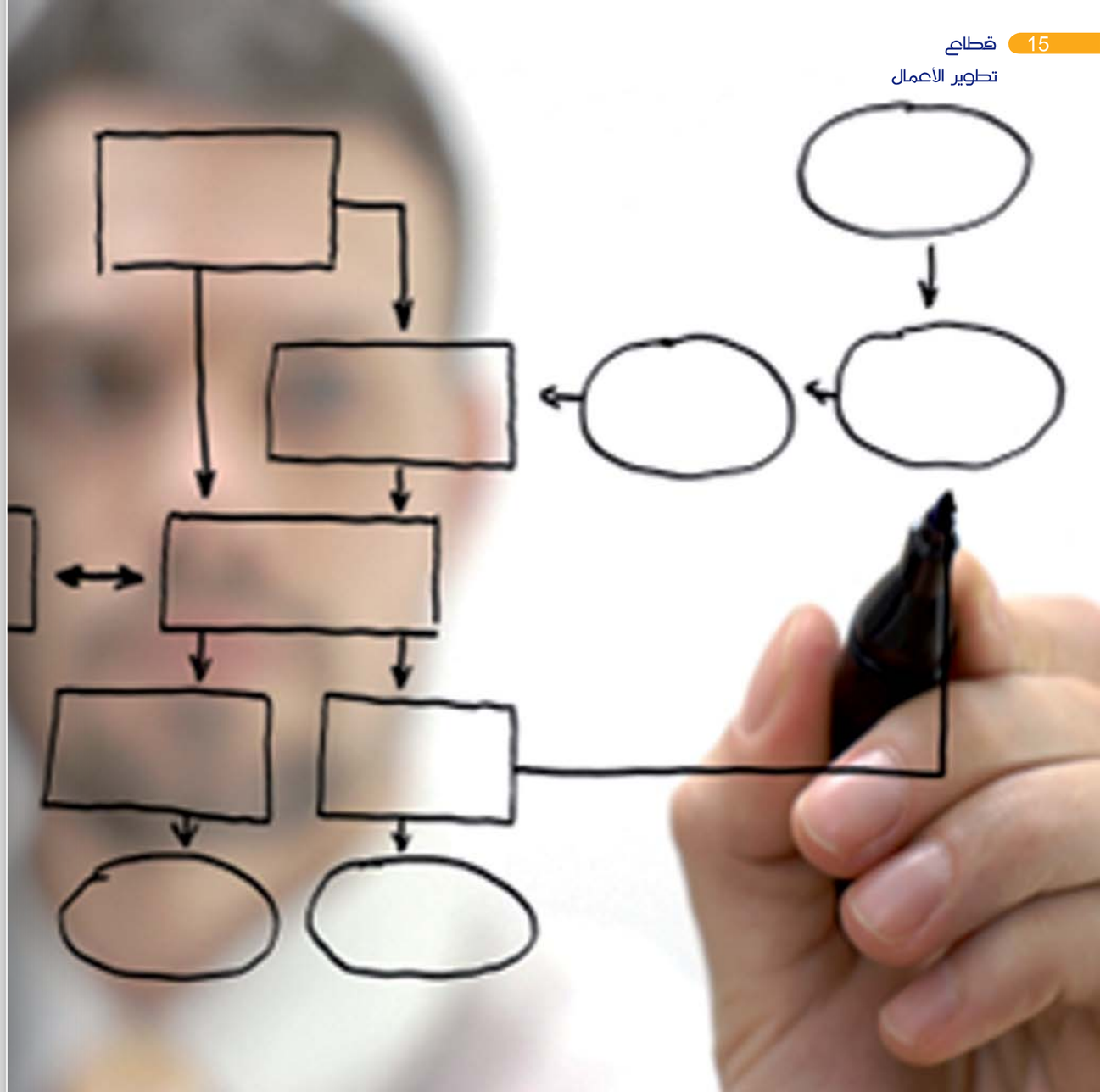

حقق البنك قفزات نوعية في عالم النجاح المالي والمصرفي خلال الأربع السنوات الأخيرة، عبرت عنها المؤشرات المالية والسوقية المختلفة، الأمر الذي يعني بان البنك دخل مرحلة التطوير منذ ذلك التاريخ، بتوجهه نحو الاستثمار في الموارد البشرية والأنظمة وأساليب العمل الحديثة، ليصنع لنفسه إمكانيات قيادة السوق المصرفي اليمني. وفي العام ٢٠٠٩م، وكنتيجة لمشروع تطوير البنك وتحديثه، وترجمة لسعي إدارة البنك نحو الحافظ على ريادة السوق المصرفي وترسيخ فكر و سياسة التطوير المستمر الذي يتبناها البنك كثقافة لجميع منتسبيه و ضمن الهيكل التنظيمي الجديد تم إنشاء قطاع تطوير الأعمال الذي يتحمل مسؤولية قيادة البنك نحو الخدمات الحديثة التي يقدمها فريق واحد يعرف مستقبله جيدا، بجودة عالية، وبما يحقق رغبة العميل وتطلعه.

وبذلك حقق البنك ريادته التنظيمية والإدارية في سوق المصارف اليمنية، باعتباره الوحيد الذي يمتلك وحدة إدارية متخصصة في تحديث وتطوير المنتجات وفقا لرغبات العملاء، وبشكل يضمن حصولهم على أفضل الخدمات المصرفية وأحدثها بشكل مستمر وبما يضمن عدم وصول البنك إلى مرحلة التقادم التقني أو الإداري الذي ينعكس على مستوى حداثة الخدمة المصرفية التي يقدمها. ويشرف قطاع تطوير الأعمال على الأنشطة التالية من خلال إداراتها الأربع:

التخطيط الإستراتيجي والتقييم المستمر للإنجاز

أشارت نتائج العديد من الدراسات الميدانية والأكاديمية للسوق المصرفية اليمنية بأن بنك التسليف التعاوني والزراعي هو البنك الذي يتبنى إستراتيجية واضحة مبنية على أسس مهنية و علمية سليمة، كما أنه نسبة عالية من منتسبي البنك يشاركون إدارته العليا رؤية البنك ورسالته، و على معرفة متباينة لدورهم في تحقيق إستراتيجية البنك.

كما أن إدارة التخطيط الإستراتيجي تشرف بشكل مباشر على وضع قطاعات البنك المختلفة وإداراته لخططتها التنفيذية بعد مشاركتها في وضع الخطة الإستراتيجية، وذلك بعد أن عقدت الدورات التدريبية وورش العمل المختلفة ولمختلف المستويات الإدارية بهدف رفع مستوى الوعي التخطيطي، وبناء الخطط التنفيذية، والمشاركة في وضع وتقييم الخطة الإستراتيجية العامة للبنك. كما باشرت الإدارة العليا ولأول مرة في العام ٢٠٠٩ مناقشة الخطط المقدمة من القطاعات والإدارات، وإقرارها، وطلب تقارير إنجاز مستمرة على مستوى كل قطاع.

ويعد البنك هو الأول في القطاع المصرفي اليمني الذي يملك رؤية واضحة ورسالة راسخة يتشارك في مسؤولية تحقيقها جميع أفراده بطموح واحد لفريق واحد يسعى إلى الريادة:

- الريادة في المساهمة في التنمية الاقتصادية
- الريادة في نشر الخدمة المصرفية
- الريادة في تقديم أحدث الخدمات والمنتجات
- الريادة في العمل الاجتماعي
- الريادة في الدخول إلي قطاعات جديدة
- الريادة في جودة الخدمات والمنتجات
- الريادة في خلق بيئة مناسبة للموارد البشرية
- الريادة في خلق الثقة في الصناعة المصرفية اليمنية

تطوير واستحداث المنتجات وقنوات التوزيع

سعى البنك خلال الخمس السنوات الأخيرة للتميز بخدماته ومنتجاته الحديثة، مستغلا في ذلك قدراته التكنولوجية، وإمكانياته البشرية، ملبيا بذلك طموح عملائه. لذلك يشرف البنك على تطوير وتحديث ٦٥ منتج تقليدي وغير تقليدي، يمكن توزيعها إلى منتجات رئيسية، ولكن ما هو مدعاة للفخر واعتزاز البنك هو قدرته على إنتاج و تطوير المنتجات التقليدية والغير التقليدية، ضاهت المنتجات المصرفية للبنوك العالمية، و بكوادر وخبرات محلية، ومن أهم هذه المنتجات ما يلي:

١- كاك موبايلي	٢- البنك الإلكتروني (E-Banking)
٣- القرض الحسن	٤- بطائق فيزا كاك بنك
٥- امريكان اكسبرس	٦- حساب البراعم
٧- توفير المرتب	

وبالرغم من النجاح الذي حققه البنك في مجال تطوير واستحداث المنتجات، ولإيمان البنك بالتطور والتجدد والتباين المستمر لمتطلبات عملاء من فترة إلى أخرى، ومن فئة إلى أخرى، فالبنك يسعى بتنشط البحث والتطوير و نشاط التسويق وبالتواصل المستمر مع العملاء إلى تحديد الاحتياجات المستقبلية لعملائه، وإثراء الخدمات المصرفية بالمنتجات الحديثة التي تترجم قدرة البنك على خلق الأفكار وتحويلها إلى منتجات ملموسة.

تجويد وتطوير السياسات والإجراءات

سعى البنك خلال السنوات الماضية لرفع مستوى حصته السوقي، وتقديم الخدمات المتنوعة، وتبني هذه الإستراتيجية جعل الإدارة العليا للبنك تشعر بضرورة وجود وحدة إدارية متخصصة تضمن مستوى راقي للخدمات التي يجري تطويرها وإنتاجها وتوزيعها عبر شبكة واسعة وبسرعة عالية، و ذلك حفاظا على ثقة الجمهور، وإضافة لرصيد الريادة الذي يمتلكه البنك. لهذا يتبنى البنك في إستراتيجيته الحصول على شهادة الآيزو ٩٠٠١-٢٠٠٨، كما تم استحداث إدارة توكيد الجودة في العام ٢٠٠٩م ضمن الهيكل التنظيمي الجديد، وفي إطار توثيق جميع السياسات والإجراءات الجديدة التي أتت كمخرجات لمشروع هيكلة البنك.

وفي خطوات ثابتة تعكس الرؤية الواضحة لهذه الإدارة، قامت الإدارة بـ:

١- وضع خطة لضبط وتطوير الجودة في البنك.

٢- عقد الدورات التدريبية لمجموعات قيادية من مختلف قطاعات البنك حول مفهوم ومتطلبات الحصول على شهادة الأيزو العالمية.

٣- تكوين فريق تدقيق الجودة الداخلي، وتم تأهيله بدورات معتمدة لذلك.

٤- إشراك فريق المراجعة الداخلية في أعمال تدقيق الجودة على الفروع والإدارة.
٥- حصر جميع العمليات و الشروع في تقييمها ورسم تدفقها.
٦- بناء موقع إلكتروني داخلي يتضمن جميع السياسات وأدلة الإجراءات، ليكون في متناول جميع الموظفين.
٧- مراجعة جميع النماذج المستخدمة ومراجعتها وتحديثها، تمهيدا لتعميمها على جميع وحدات البنك.

نشاط التسويق

يعتبر بنك التسليف التعاوني والزراعي هو قائد نشاط التسويق في القطاع المصرفي في اليمن، باعتباره أول بنك يمني يتبنى سياسة الحملات التسويقية، ورعاية الفعاليات الاجتماعية والرياضية، وتقديم العروض الموسمية، و يستهدف العملاء حسب فئاتهم المختلفة بمنتجات خاصة بكل فئة. وقد أطلق البنك خلال العام ٢٠٠٩م العديد من الحملات التسويقية التي استهدف بها أهداف الترويج والتعريف بالمنتجات والأنشطة المختلفة للبنك، والتي عكست في مضمونها البعد الإجتماعي وتنمية الوعي الوطني للجمهور، ومن أهم هذه الحملات:

١- حملة بطائق الفيزا ٢- حملة مبارك عليكم الشهر (رمضان)
٣- حملة المغتربين (في إطار المؤتمر الثالث للمغتربين اليمنيين)
٤- حملة اليمن في قلوبنا ٥- حملة شكرا لثقتكم

المسؤولية الاجتماعية

كما كان نشاط التسويق هو القناة التي عبر فيها البنك عن إيمانيه الراسخ بأهمية الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية التي قي قائمة أولوياته وتشكل ركناً أساسياً من أركان رؤيته الإستراتيجية التي تنص على الوفاء بمسؤوليته على الوجه الأمثل تجاه المجتمع الذي ينتمي إليه. وفي ظل الاهتمام المتنامي بإبراز دور المسؤولية المجتمعية قام البنك بتوسيع نطاق مبادراته في هذا المجال في محاولة لتشجيع شركائنا وعملائنا على إدراك الدور الذي يمكن في عملية التنمية المستدامة للمجتمع.كما تهدف المبادرات المجتمعية إلى إبراز البنك ليس فقط كبيئة عمل ممتازة لموظفيه وإنما كمؤسسة تهتم بمصالح وتطوير ورفاهية المجتمع الذي نعيش فيه. ونحن في بنك التسليف التعاوني والزراعي ندرك أهمية التعاون مع المنظمات الأهلية العاملة في المجتمع. وأهمية تشجيع الخطط والأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والرياضية, ويتبنى البنك مجموعة من القيم والمعايير المتكاملة المصممة لتحسين علاقات البنك وموظفيه بالمجتمع ككل.
وتعكس رؤية ومهمة بنك التسليف التعاوني والزراعي سياسته في مجال المسؤولية الاجتماعية وهي السياسة التي يتم تطبيقها من خلال الرعاية التي تهدف إلى ترسيخ سمعة البنك على أنه الخيار الأمثل لكل من العملاء والموظفين بالإضافة إلى تشجيع وتأسيس علاقات قوية بين البنك والمجتمع على أساس الشفافية المطلقة.
ويقوم البنك كل سنة بتطوير مبادراته في مجال المسؤولية الاجتماعية ويحدد أولوياته بما يتماشى مع إستراتيجية البنك وقيمه الأساسية. وفي عام ٢٠٠٩ أحرز البنك مزيدا من التقدم في تطوير وتطبيق برامجه وممارساته في مجال المسؤولية الاجتماعية التي من أهمها:

م	اسم الرعاية	المنضمون
١	المؤتمر الخليجي السابع واليمني الأول للعلوم العصبية	جمعيه الأعصاب اليمنية.
٢	معرض عدن الدولي الأول للكتاب.	الهيئة ألعامه للكتاب.
٣	دعم المبادرات الشبابية التطوعية بأمانة العاصمة	وزارة الشباب (جمعية المرشدات).
٤	رعاية حفل تدشين مشروع إنسان.	إتحاد صناع الحياة.
٥	رعاية اللقاء ألتشاوري الأول للمنتجين والمصدرين الزراعيين	مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
٦	رعاية حفل تخرج الدفعة الأولى ماجستير	مركز إدارة الأعمال للدراسات العليا
٧	رعاية حفل جامعة صنعاء الجامعات اليمنية (يوم العلم)	جامعة صنعاء
٨	حفل تخرج طلاب كلية ألتجاره /عمران قسمي المحاسبة والإدارة	كلية ألتجاره/جامعة عمران
٩	مسرحية صانع المنجزات	جامعة صنعاء
١٠	دعم حفل الابتسامة الأول	مؤسسة اليتيم التنموية
١١	حفل تكريم خريجي قسم المحاسبة والمراجعة	جامعة صنعاء كلية ألتجاره
١٢	حفل تخرج طلاب القسم الألماني	جامعة صنعاء
١٣	حفل تكريم المعلم	مكتب التربية
١٤	حفل جمعية البراءة	جمعية البراءة
١٥	حفل جامعة صنعاء (الحفل المركزي)	جامعة صنعاء
١٦	دعم أنشطة جامع الحسين	جامع الحسين
١٧	مؤتمر المغتربين	وزارة المغتربين
١٨	معرض الكتاب السادس والعشرون	الهيئة ألعامه للكتاب
١٩	رعاية المؤتمر التأسيسي لمستخدمي المياه	مؤسسة مستخدميه المياه
٢٠	شراء كتب علميه لكلية ألتجاره جامعة عمران	كلية التجارة جامعة عمران
٢١	تقديم وشراء هدايا لرحلة شباب العالم ٢٠١٠م	شباب رحلة العالم
٢٢	مؤتمر عدن بوابة العالم	غرفة تجارة وصناعة عدن
٢٣	دعم كلية التربية جامعة عدن (بطور الباحه وردفان)	دائرة الشباب والطلاب بالمؤتمر
٢٤	الإعلان في كتاب الإحصاء السنوي لمكتب التربية	مكتب التربية بأمانة العاصمة
٢٥	حفل المدارس اليمنية الحديثة	المدارس اليمنية الحديثة
٢٦	بطولة الفقيد على ألأشول الرمضانية	اتحاد كرة القدم بالأمانة
٢٧	بطولة الفقيد المريسي الرمضانية	اتحاد كرة القدم بعدن
٢٨	توقيع عقد رعاية نادي الأمل الرياضي	نادي الأمل الرياضي
٢٩	بطولة غرب آسيا للجو دو	الإتحاد اليمني للجو دو
٣٠	دعم المنتخب الوطني لكرة السلة	الإتحاد اليمني لكرة السلة
٣١	توقيع عقد رعاية نادي الأهلي للتنس	النادي الأهلي بصنعاء
٣٢	توقيع عقد رعاية نادي الاتحاد الرياضي بإب	نادي الاتحاد
٣٣	توقيع عقد رعاية نادي ٢٢ مايو الرياضي	نادي ٢٢ مايو
٣٤	شراء أدوات رياضيه لنادي شباب أرحب	نادي شباب أرحب
٣٥	رعاية مهرجان اعتزال الكابتن أنور عاشور	

يتولى قطاع العمليات المساندة تقديم خدمات الدعم الإداري والمالي التي تتضمن خدمات توفير الموارد البشرية، وتدريبها وتأهيلها، وكذلك خدمات التمويل والتحليل المالي المختلفة.

للقطاع مساهمات ودور في تحقيق نجاح البنك، تمثل في ترجمة ما يتبناه البنك من أهداف استراتيجية تخص الجانب المالي والإداري، إلى إنجازات.

في مجال الموارد البشرية

تؤمن الإدارة العليا للبنك بأن الموارد البشرية هي رأس المال الحقيقي لأي مؤسسة، وأنها ما يقف وراء أي نجاح تحققه أو إخفاق تتكبده، لذلك انعكست هذه العقيدة الإدارية في سياسة وتوجه البنك.

ترجمت هذه السياسة بتوجة البنك ضمن مشروع التحديث والتطوير إلى الأخذ بأسباب الرضاء والولاء الوظيفي، وأهم هذه الأسباب:

١. ضمان حصول الموظفين على أعلى عائد مادي وفق سلم أجور، و هو الأفضل مقارنة بباقي البنوك وأفضل الشركات والمؤسسات العامة والخاصة في اليمن.
استحداث و بناء العديد من الوحدات الإدارية (ضمن الهيكل التنظيمي الجديد) المهتمة بالمورد البشري، و تتمثل هذه الوحدات في إدارة الموارد البشرية – إدارة التدريب وتطوير الأداء – مركز التدريب المصرفي – المكتبة الإلكترونية – نائب الرئيس للموارد البشرية.
٢. تبني وتمويل برامج تدريبية طموحة وشاملة، وصناعة زخم تدريبي يضمن التطور المهني والأكاديمي لجميع منتسبي البنك.
٣. بناء نظام لتقييم الأداء وفقاً لأحدث معايير التقييم والمتابعة.
٤. حرص قطاع العمليات المساندة على استقطاب ورفد البنك بالخبرات والتخصصات القادرة على نقل مهاراتها إلى باقي الموظفين.
٥. وضع معايير واختبارات دقيقة لتقييم المستقطبين للعمل في البنك.

ونتيجة لتوجه البنك و تبنيه هذه السياسة أستطاع أن يعتز بانتماء أفضل الكوادر البشرية في السوق اليمنية لدية وحصوله على حصة ممتازة منهم داخل سوق الموارد البشرية المؤهلة، وأصبح العمل في البنك طموح لكل ذي طموح من الشباب الخريج والمؤهل.

لذلك شهد عام ٢٠٠٩م تطورا في مجال الموارد البشرية التي بلغت في هذا العام ١٧١٩ موظف، وذلك تماشيا مع الخطة الموضوعة لدية وتواصلا لما بدأ به في الأعوام السابقة، وقد تمثلت أهم خطوات التطوير في:

١- الإنتقال من العمل اليدوي إلى إستخدام الأنظمة والحاسبات الإلكترونية في تنفيذ جميع المعاملات ومعضم العمليات في الموارد البشرية .
٢- أرشفة ومراجعة وتداول جميع وثائق الموارد البشرية أليا.
٣- بناء نظام متقدم لتقييم واختبار الموارد البشرية الجديدة، وفقا لأحدث معايير الأختبار والتقييم المعمول بها.
٤- استقطاب كوادر جديدة ذات خبرات متخصصة، ومهارات محترفة، من السوق اليمني.
٥- الشروع في عملية مراجعة وتعديل هيكل الأجور الجديد والمقدم من الشركة الإستشارية المشرفة على مشروع تطوير البنك.

التدريب وتطوير الأداء

بتناغم مع جهود الموارد البشرية، ووفق خطة متكاملة، بقي السعي المتواصل لتنمية وتطوير معارف ومهارات الموظفين بالقدر الذي يمكنهم من النهوض بادوارهم بكفاءة وفاعلية، لذلك تبنى البنك سياسة التدريب المستمر لجمع الموظفين، كما جعل التدريب أحد معايير تقييم الموظفين.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف و الإلتزام بهذة السياسة قامت إدارة التدريب وتطوير الأداء وفي إطار تطبيق مخرجات الهيكلة إلى :

١- تأسيس وتجهيز مركز تدريب داخلي يتسع لعدد ٤٠ متدرب، و معمل كمبيوتر يتسع لعدد ٢٠ متدرب.

٢- إنشاء وتفعيل مكتبة إلكترونية تضمن توفر المعلومة وتسهل الحصول على المعرفة وتداولها بين الموظفين.

٣- تقديم الدورات التدريبية المسجلة والمتوفرة (صوت وصورة) في موقع المكتبة الإلكتروني والمتاح الحصول عليها في أي وقت ومن أي مكان داخل البنك وفروعه ومكاتبة.

٤- وضع سياسة تدريبية قائمة على تقسيم مستويات الدريب إلى الثلاثة المستويات التدريبية التالية:

وبالرغم من أن العام ٢٠٠٩م، كان عام التنظيم و تأسيس المكتبة الإلكترونية ومركز التدريب، إلا أنه حظى بنشاط تدريبي شمل ٨٦٣ موظف (٥٠٪ من الموارد البشرية) ضمن ٨٠ دورة تدريبية، تم تقسيمها بالشكل التالي:

١- دورات ضمن مشروع تطوير البنك (الهيكلة) وهي دورات تهدف إلى تأهيل المستوى الإداري المتوسط في البنك لتطبيق وممارسة إجراءات وطرق العمل و الإلتزام بالسياسات الجديدة التي أتت ضمن مشروع تطوير البنك، وقد تم تنفيذ ٩ دورات تدريبية ضمن هذا التقسيم حضرها ١٦٢ متدرب، بإشراف الخبراء المتخصصين المشرفين على مشروع تطوير البنك.

٢- دورات مهنية عامة ومتخصصة وهي دورات تهدف إلى تطوير المهارات الأساسية والمتخصصة في العلوم المالية والمصرفية، عقد هذا النوع لعدد ٥٩٩ متدرب، بموجب تحديد مسبق للإحتياجات التدريبية للإدارات المختلفة، وتم عقدها في معاهد ومراكز تدريب مختلفة داخلية وخارجية.

٣- دورات تطوير مهارات اللغة الإنجليزية هي الدورات التي يسعى البنك من خلالها الوصول إلى المستوى المتوسط لجميع موظفية، و استفاد من هذه الدورات عدد ١٠٢ موظف، و ينفذ البنك هذه الدورات في أرقى مراكز تعليم اللغة في اليمن.

إن حجم الإنجاز التدريبي للعام ٢٠٠٩ لم يبلغ مستوى رضاء إدارة البنك، لهذا السبب تبنى البنك خطة طموحة، ورصد موازنة مناسبة لتحقيق أهداف التدريب التي تنسجم مع متطلبات التطوير وسياسة التدريب المستمر التي يتبناها البنك في العام ٢٠١٠.

المستوى	المستهدفين	مكان عقد التدريب	أهداف التدريب
الأساسي الأول	جميع الموظفين في البنك	فروع البنك ومركز التدريب التابع للبنك	١- المعرفة المصرفية العامة بأعمال الفروع، عن طريق التدرب في أحد الفروع لمدة شهرين ٢- توحيد الثقافة الإدارية وأساليب التعامل لجميع منتسبي البنك ٣- التعرف على أساليب التطوير والتحديث المستمر ٤- تعلم أساسيات الإدارة (إدارة الوقت والتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة)
الثاني : البرنامج المتخصص	جميع موظفي البنك حسب التخصص	مركز التدريب المصرفي، عن طريق استقدام مدربين محترفين من الخارج وعقد الدورات لعدد كبير من موظفي البنك في المركز	إكساب المتدربين الخبرة المتخصصة كلا في مجال عملة، وخاصة فيما يتعلق بتحديث أساليب العمل وتطبيق مخرجات الهيكلة
الثالث: المستوى الاحترافي	المتميزين من الموظفين والمستويات الإدارية العليا	داخلية أو خارجية حسب توفرها، وتتضمن الزيارات الميدانية للتجارب الحديثة في الدول والبنوك الأخرى	١- التعرف على أحدث أساليب التطبيق المهني، وكيفية نقل التجارب إلى البنك ٢- تزويد البنك بحملة مؤهلات مهنية ودوليه عليا ٣- الرقي بمستوى التفكير إلى نجاحات وإنجازات كبيرة

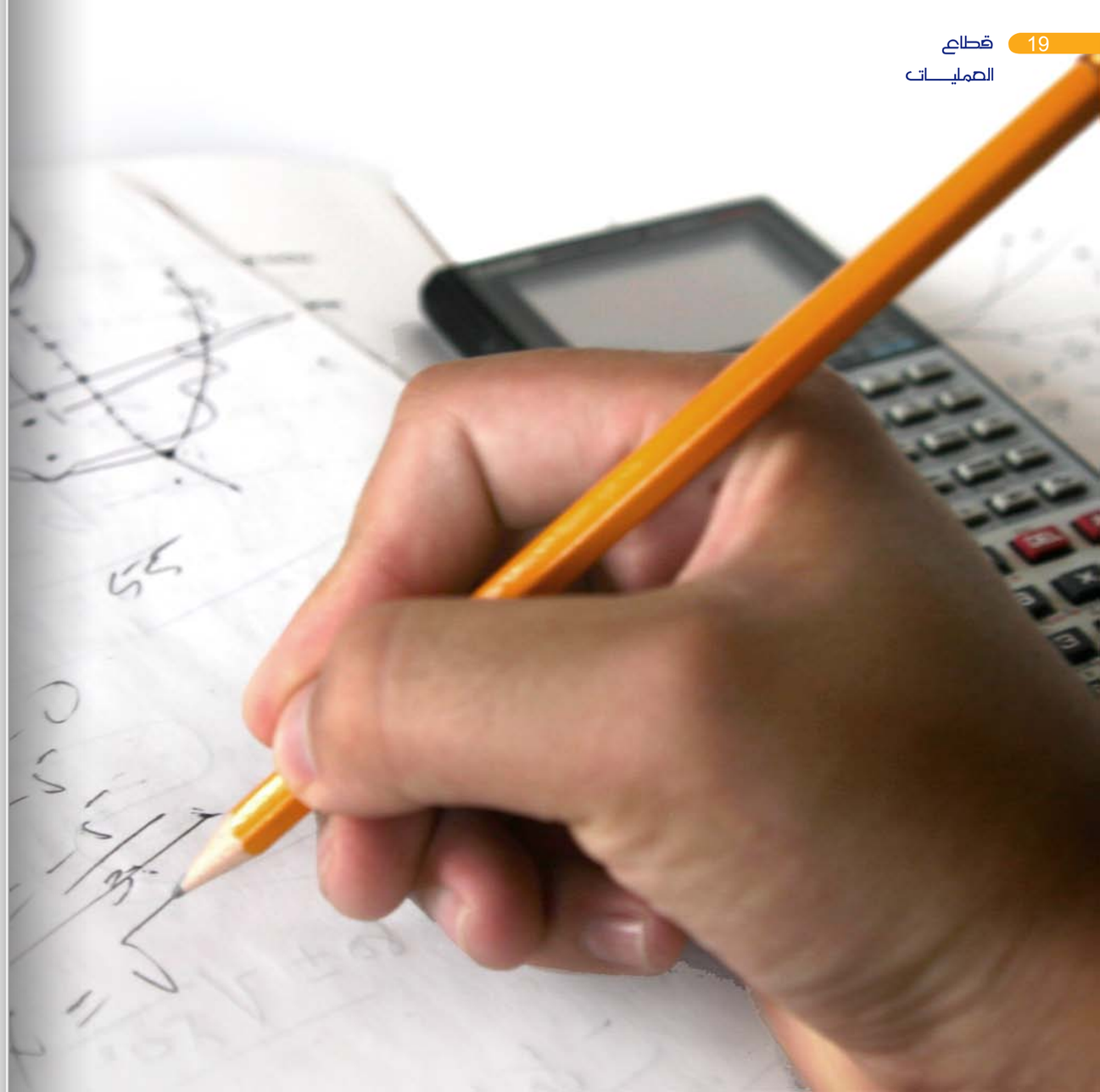

أستمر قطاع العمليات المصرفية بتقديم الخدمات الداعمة لتسيير العمل المصرفي خصوصا والإداري عموما, وذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات وإدارة ومراقبة العمليات المصرفية مركزيا وتنفيذ العمليات والخاصة بالمعاملات الدولية.

مجال العمليات الدولية

إنجازات إدارة العمليات الدولية للعام المنصرم ٢٠٠٩:

إنطلاقا» من رسالتنا بتقديم الخدمات المصرفية بجودة وكفاءة عاليتين لتلبية كافة احتياجات عملائنا فقد تم تسجيل العديد من الإنجازات لتنمية نشاط العمليات التجارية المتمثلة في تمويل التجارة الخارجية وخدمات المدفوعات وذلك تماشيا» مع نمو السوق المحلية التي تتسم

شرائح الأعتماد لعام ٢٠٠٩

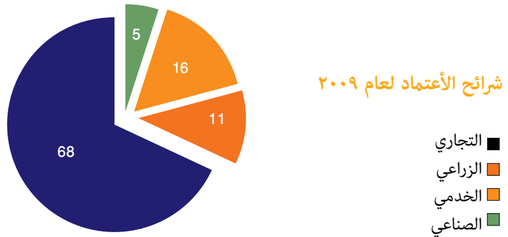

البيان	عدد	إجمالي المبالغ	فروع	E-BANKING	النسبة %
اعتمادات	860	356,204,024.78	490	370	37%
حوالات خارجية	14439	763,789,075.46	13019	1420	10%

بالتنافس العالي – في ظل الأزمة المالية العالمية والمخاطر العالية التي تتعرض لها المنطقة بصفة عامة - حيث تم تعزيز نشاطنا في مجال الإعتمادات المستندية بواقع ١٢٪ .
(البيانات أدناه ٢٠٠٩ مقارنة مع ٢٠٠٨).

علي صعيد آخر فقد أسهم قطاع العمليات الدولية ولعب دورا» مميزا بتنويع محفظة التمويلات التجارية لتغطي كافة القطاعات الحيوية الداعمة للإقتصاد الوطني:

ومن خلال إسهام إدارة العمليات الدولية تمكن البنك من تبوأ مركز الريادة في السوق في مجال تقديم الخدمات التجارية المتميزة لكافة شرائح عملائنا بتقديم مستويات عالية من جودة الخدمة وما يتماشي مع المعايير الدولية مما حقق لنا كسب والاحتفاظ بحصة معتبرة من كبار العملاء في قطاعات الشركات وخدمات الأفراد.

وخلال العام تمكنت الإدارة من الحفاظ علي نمو جيد في قطاع البنوك المراسلة حيث تم تفعيل التعامل مع مجموعة جديدة من المراسلين لم تتواجد من قبل في السوق المحلي تم اجتذابها لدخول السوق المحلي وبمبادرة الكادر الدولي العامل في CACBANK مما أسهم في زيادة السيولة من خلال تقديم المزيد من الخطوط الائتمانية للبنك وتمكينه من القيام بصفقات تمويلية

بمبالغ كبيرة لا يمكن توفر تمويلها إلا عبر تمويلات مشتركة من عدة بنوك Syndicated loans

- بنك اوف بيروت (بيروت)
- سويد بنك (ستوكهولم)
- نوربنك (فنلندا)
- البنك الفرنسي اللبناني (بيروت)
- دانسكي بنك (كوبنهاجن)
- اليوباف العربي (البحرين)
- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (مصر)

وفيما يخص البنوك العالمية الأخرى المشاركة في تبادل الرسائل المشفرة RMA فقد قفزت بنسبة كبيرة تفوق ٢٠٠٪ مما كانت عليه (١٩٤ مصرف).

علي صعيد آخر تمكن البنك من استغلال الخدمات التقنية والتشغيلية في تقديم خدمات عابرة للحدود متمثلة في:

مشروع البنك الالكتروني

نلاحظ في التقرير الازدياد الملحوظ لعدد الاعتماد المستندية الصادرة من البنك ، ولهذا زاد معدل العمليات المنفذة عبر نظام البنك الالكتروني ازديادا مضطردا خصوصا فيما يخص الاعتمادات والحوالات الخارجية وبعد عمل الحملات التسويقية واستهداف كبار عملاء البنك من خلال هذا المنتج الذي يعد من أفضل منتجات وخدمات البنك بحيث أصبح إجمالي ما يأتي من عمليات عبر البنك الالكتروني يمثل حوالي ٣٧٪ تقريبا من إجمالي عدد ومبالغ العمليات والتي في ازدياد يومي وسريع.

منتج خدمة تشجيع الصادرات السعودية

كما قد قام البنك بالاستغلال الأمثل للتمويل الممنوح للمستورين اليمنيين عبر صندوق الصادرات السعودية (برنامج تشجيع الصادرات) لغرض استيراد منتجات سعودية من خلال إدارة السقف الممنوح له بكفاءة عالية مما عكس سمعة طيبة ورفع سقف التمويل الممنوح للبنك وقد تمكن البنك من زيادة الثقة بين المصدرين السعوديين والمستوردين اليمنيين و رفع القدرة التنافسية لعملاء البنك في السوق اليمني من خلال منح آجال سداد ملائمة وبأسعار منافسة.

مجال التكنولوجيا الأنظمة

- استمرت عملية التطوير والتحديث في مجال التكنولوجيا في العديد من المجالات , فقد كان تطبيق وتفعيل الأنظمة التالية:
- أنظمة مالية أي الأنظمة البنكية: Tradewind، Mosaic، Phoenix، بالإضافة إلى نظام التقارير الذي يساعد على المراقبة، التحليل، و أخذ القرار المناسب.
- أنظمة الإلكترونية: حيث يستعمل البنك أقوى الأنظمة في العالم من الناحية Electronic payment من نظام البطاقات PowerCard، طباعات لطباعة البطاقات بمختلفها محلية و دولية بأحدث التكنولوجيا في العالم EVM.
- أكبر شبكة الصرافات في الجمهورية, أكبر شبكة في نقاط البيع مستعملين أحدث التكنولوجيا EMV.
- نظام الصرافات الآلية, نظام نقاط البيع, البنك الالكتروني, نظام الشباب.
- أنظمة بنية تحتية التي تساعد على تشغيل الأنظمة المالية في جميع الفروع و الإدارة العامة و تقديم خدمة عالية الجودة للعملاء.
- تقارير, Citrix, مكافح الفيروسات Kaspersky, الخط الدفاعي الأول، الخط الدفاعي الثاني، Core switch, برنامج مراقبة الشبكة و السرفرات Orion.
- غرفة السرفرات ضد الزلزال، ضد الحريق، ضد الفيضانات، ضد الرصاص.
- مركز احتياطي, أنظمة الحريق,أنظمة التكييف,أنظمة كهربائية: غرفة تحكم، مولدات كهربائية مع UPS.

أنظمة خاصة

- أنظمة الموارد البشرية, نظام المشتريات و الأصول.
- أنظمة للأنشطة المساندة: Microsoft Eexchange الايميلات, الموقع الداخلي للبنك,المكتبة الالكترونية والمنتدى التفاعلي
- Call Center

البيـــــان	2008	2009	النسبة %
عدد الاعتمادات	854	860	1%
عدد الحوالات الخارجية	6692	14439	116%
مبالغ الاعتمادات	356,204,024.78	402,680,522.46	11%
مبالغ الحوالات الخارجية	121,514,217.92	763,789,075.46	529%

كما تم الاستثمار في تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا والاتصالات في مجال توريد وتشغيل الأجهزة الحديثة من الحاسبات وتحديث شبكات الاتصال في الفروع وإضافة أجهزة خاصة بحماية الشبكة بالإضافة إلى تلبية احتياجات التكنولوجيا للفروع مع انشاء مركز احتياطي.

كما ساهم قطاع العمليات بتوسيع شبكة قنوات التوزيع الإلكتروني بربط (١٠٥) صراف آلي إلى حد الان.

السريع للحوالات

يقدم البنك خدمات الحوالات السريعة من خلال جميع الفروع والمكاتب على مدى (٢٤) ساعة/ اليوم.

وقد شهد العام ٢٠٠٩ زيادة في عدد نقاط تقديم خدمات السريع للحوالات بالشكل التالي:

النـــوع	العدد	التفاصيل
النقاط التابعة للبنك والتي تم إضافتها في 2009م محليا.	13	- مكتب باب السلام, فرع 14 أكتوبر, جن/دمت, مكتب شارع بغداد - مكتب غيل باوزير, مكتب المسيله, القطن/ سيئون, مكتب قعطبه - مكتب ذهبان, مكتب عمران, مكتب إب شارع تعز, مكتب المنصوره - مكتب المحابشة
النقاط التابعة للجهات الأخرى والتي تم إضافتها في 2009م محليا.	7	- شركه سويد للصرافة, مؤسسة الخضر, مؤسسة تنيكه للصرافة - أبو طارق للصرافة, شركة بحير للصرافة, شركة عياش للصرافة - شركة الحظاء للصرافة
النقاط التابعة للبنوك والشركات الخارجية والتي تمت إضافتها في 2009م.	356,204,024.78	- بنك البلاد - السعودية, شركة الدوحة للصرافة, شركة اللاري - الدوحة للصرافة - قطر, شركة المدينة للصرافة - قطر, - شركة الانصاري للصرافة, الشركة العربية للصرافة-أبوظبي مؤسسه الواحة للصرافة - العين, شركة الدار للصرافة - قطر, شركة اليوسف للصرافة ـ البحرين.
الإجمالي	30 فرع وشركة وجهة تمت اضافتها إلى شبكة السريع للحوالات	

كما شهد العام ٢٠٠٩ تطوير لانظمة السريع للحوالات تمثلت في:

النـــوع	التفاصيل
تحديث في جانب النظام	ربط كشوفات حساب السويفت آلياً الربط الآلي لتنفيذ و قيد الحوالات التى من - الى حساب تحديث جذري و كلي لنظام السريع للحوالات

ملخص تقرير حركة حوالات السريع التي تمت اضافتها خلال عام ٢٠٠٩م:

النـــوع	عدد الحوالات	المبالغ المرسلة	مبالغ العمولات
حركة 2009م	268,388	39,710,030,773.32	99,558,184.62

يرتكز دور قطاع الاستثمار في المهام التالية: (إدارة سيولة البنك بجميع العملات،إدارة صناديق الاستثمار،إدارة غرفة التداول،إدارة النقد الأجنبي، إدارة حسابات الشركات التي يساهم بها البنك) وذلك من خلال الاعتماد على القوانين الصادرة عن البنك المركزي اليمني والقوانين الدولية والمتعلقة بإدارة المهام السابقة (من خلال الموائمة بين العائد والمخاطر) والتي نصت عليها اتفاقية بازل (٢)

وتعمل إدارة الاستثمار على زيادة الأرباح المحققة للبنك من فوائض الأموال.وذلك بتنفيذ عملياتها من خلال توظيف مصادر الأموال المتاحة في أدوات واسعة من الاستثمارات المحلية مثل (أذون الخزانة, السندات الحكومية, المساهمة في الشركات المحلية والتابعة) وكذا الاستثمار الدولي مثل الاستثمار في صناديق الاستثمار العالية العوائد والمضمونة رأس المال.

علاوة على ذلك فقد قام قطاع الاستثمار بتوسيع قاعدة عملائه من خلال تأسيس علاقات جديدة مع مجموعة من شركات الخدمات المالية إضافة إلى تعزيز العلاقات بين البنوك التقليدية والإسلامية في المنطقة بهدف تنويع الخدمات المقدمة لأكبر قاعدة من العملاء لتعزيز استقرار ودائع العملاء, وتأكيداً على ذلك يقوم القطاع باستثمار مصادر الأموال واستخدامها بالاعتماد على سلم الاستحقاق والتي يعتمد على الموائمة بين طلبات العملاء على السيولة.وهذا ما توضحه النسب التالية من معدلات النمو. كما شهد عام ٢٠٠٩م ارتفاع كبير في معدلات النمو الخاصه بالاستثمارات التي يخطط لها البنك في خطته الإستراتيجية حيث بلغ في عام ٢٠٠٩م بنسبة ١٢٨٩٪مرة عن ٢٠٠٥م.

الأرقام بالألف ريال يمني

الاستثمارات المحلية	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
الاستثمارات المحلية (البنك المركزي)	٨٧,٧٨٩,٢٢٥	٧١٥٢٠١٠٠	٣٩,٤٥٨,١٤٦	٢٠,٨٥١,٨٥٧	١,٩٩٦,٧٥١
الاستثمارات المحلية (الشركات والمؤسسات المالية الأخرى)	١,٧٠١,٩٤٠	١,٧٠١,٩٤٠	٩٠,٦١٩	٨٨,٥٥٩	٨٨,٥٥٩
الاستثمار المحلية (شركة زميلة)	١٦٠,٤٨٨	٢٨٩,٥٠٠	٧٨,٧٤٤	٧٨,٧٤٤	٧٨,٧٤٤
الإجمالي العام	٨٩,٦٥١,٦٥٣	٧٣٥١١٥٤٠	٣٩,٦٢٧,٥٠٩	٢١,٠١٩,١٦٠	٢,١٦٤,٠٥٤

الأرقام بالألف ريال يمني

الاستثمارات الأجنبية	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
الاستثمارات الأجنبية (لدى البنوك)	٢٣,١٥٩,٧١٨	١١,٩٠٦,٥٠٦	١٢,١٨٩,٠٧٢	٥,٠٤٤,٧٦٩	٥,٩٥٦,٥٩٢
الاستثمارات الأجنبية (الشركات والمؤسسات المالية الأخرى)	١٩,٩٧٠	١٩,٩٧٠	٠	٠	٠
الإجمالي العام	٢٣,١٧٩,٦٨٨	١١,٩٢٦,٤٧٦	١٢,١٨٩,٠٧٢	٥,٠٤٤,٧٦٩	٥,٩٥٦,٥٩٢

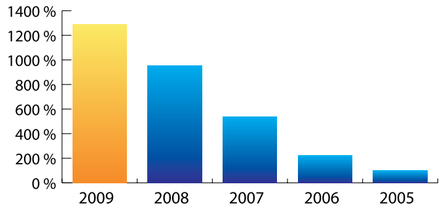

تأسس قطاع الأفراد ضمن مشروع إعادة هيكلة وتطوير البنك ليقدم خدمة متخصصة للشريحة الأوسع في المجتمع التي تتميز باستقرار وثبات كبير نسبياً، ويركز القطاع على بيع المنتجات و الخدمات المتعلقة بالتجزئة Retail Banking لعملاء البنك من الأفراد بتصنيفاتهم المختلفة، وقد ارتفعت في السنوات الأخيرة معدلات النمو في عدد حسابات الأفراد ذكوراً و إناثاً و في معدلات نمو التمويلات الخاصة بهم أيضا.

يهدف قطاع الأفراد إلى زيادة ربحية البنك عبر زيادة الخدمات التمويلية و الإقراضيه للأفراد (القروض الشخصية والقروض الحسنة والقروض التجارية/أفراد) وفي جانب التنمية المستدامة يقدم البنك قروض (التمويل الصغير والأصغر، التمويل الزراعي والريفي، تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة) التي ساهمت بدورها في تحسين مستوى الدخل للمستهدفين و خلق فرص عمل جديدة عبر المشاريع الممولة، بالإضافة إلى أنه تم منح العديد من القروض الائتمانية من خلال البطاقات الائتمانية المحلية أو الدولية (الفيزا- أمريكان اكسبرس)

الفروع وقنوات التوزيع الإلكترونية

يتمتع عملاء البنك بمزايا الخدمات الإلكترونية التي تمنحهم السرية والأمان في التعامل والسرعة والمرونة، وذلك من خلال شبكة واسعة من الفروع والمكاتب التي وصلت إلى ٧٦ فرع ومكتب حتى نهاية العام ٢٠٠٩م بالإضافة إلى ٩٠ صراف آلي ATM منتشرة عبر محافظات الجمهورية وتمثل نسبة٣٠٪ من أجمالي عدد الصرافات العاملة في السوق المصرفية المحلية، كما ينفرد CACBANK بتقديم خدمة كاك موبايلي المجانية التي تقدم كقناة توزيع مبتكرة في السوق المحلية اليوم والتي تحمل في طياتها مزايا كثيرة سهلت عملية سداد الفواتير المنزلية (ماء، كهرباء، هاتف) والشخصية والمشتريات مباشرة من الحساب الجاري وبدون كلفة وبأحدث تكنولوجيا مصرفية معاصرة، وقد بلغ عدد المشتركين في الخدمة حتى نهاية ٢٠٠٩م (٥٠٠٠٠) مشترك. أما بخصوص المشتريات الإلكترونية فقد ساهمت خدمة نقاط البيع p.o.s في تحقيق قفزة نوعية على مستوى تنشيط حركة التسوق والمشتريات حيث بلغ عدد العمليات المنفذة خلال العام ٢٠٠٩م (١٦٢٠٥) عملية بإجمالي مبلغ (١٠١،٦٤٠،٤٧٨) ريال.

يقوم قطاع الشركات بتقديم كافة الخدمات الائتمانية للشركات المحلية والأجنبية وذلك وفقاً لاحتياجات ومتطلبات كل شركة وبما يتلاءم مع أنشطتها من خلال مجموعة متكاملة من الموظفين المؤهلين علمياً ومهنياً والقادرين على دراسة متطلبات الشركات وتقديم أفضل الخدمات والاستشارات المالية المتميزة فى كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

حيث تمكن البنك من تصدر مركز الريادة وتعزيز حصته السوقية بحصوله على المركز الأول في حجم التسهيلات المباشرة بين البنوك التجارية العاملة في اليمن لعام ٢٠٠٩م وذلك بحسب البيانات المنشورة من البنك المركزي.

ويوضح الشكل أدناه حجم التسهيلات المستغلة خلال الخمسة الأعوام السابقة.

ويتم منح هذه التسهيلات بشكل يخدم الاحتياجات الخاصة بنشاط كل شركة وفقا لمتطلباتها وبما يخدم التنمية الوطنية الشاملة والوفاء بمسؤولياتنا تجاه المجتمع الذي ننتمي إليه على الوجه الأمثل.

ويهدف بنكنا إلى تقديم أفضل الخدمات بالسرعة الممكنة وبمهنية متميزة، والعمل الدائم على تعزيز وتوطيد أمتن للعلاقات مع عملائه، فقد تم إستحداث الإدارات المتخصصة التي ترعى كل منها تخصص لقطاع اقتصادي معين، بالإضافة إلى ذلك، فإننا نطبق مفهوم «إدارة العلاقة الشاملة» التي بموجبها يقوم قطاع الشركات بالاهتمام بكافة احتياجات عملائه المصرفية من قبل مدير الحساب سواء كان ذلك لدى إدارات القطاع أو خدمات البطاقات أو الخزينة أو القروض الشخصية أو الإدارة الدولية أو إدارة الاستثمارات. وتقوم فلسفة القطاع على تعزيز العلاقات البنكية المتينة طويلة الأمد مع عملائه بدلاً من التركيز على الأرباح قصيرة الأمد.

خدمات المؤسسات والشركات التجارية

تقدم الإدارة جميع الاحتياجات الائتمانية المتنوعة للمؤسسات والشركات التجارية المحلية والأجنبية من خلال منح التسهيلات الائتمانية الملائمة لتفي بالمتطلبات الخاصة بهم. وتستخدم هذه التسهيلات الإئتمانية لتمويل رأس المال العامل، وتتضمن التسهيلات الممنوحة من قبل البنك:

١. السحب على المكشوف.
٢. القروض قصيرة ومتوسطة الأجل.
٣. التمويل المستندي.
٤. الاعتمادات المستندية الخاصة بالاستيراد والتصدير.
٥. التحاصيل المستندية.
٦. خطابات الضمان.

خدمات الشركات الصناعية والزراعية

يتسم العمل في إدارة خدمات الشركات الصناعية والزراعية بالتقنية العالية لتلبية كافة الاحتياجات الخاصة بالأنشطة الصناعية والزراعية بصورة فاعلة. وكون هذه الإنشطة الاقتصادية تعد من أهم روافد التنمية الوطنية، فقد أولى البنك الإهتمام الأكبر لها من خلال تقديم المزيد من الخطوط الائتمانية «القروض المشتركة» وتمكين البنك من القيام بتمويل مشاريع عملاقة بمبالغ كبيرة لا يمكن توفيرها إلا عبر تمويلات مشتركة من عدة بنوك. ويتم التمويل وفق مؤشرات الجدوى الاقتصادية للمشروع .وتقييم المشروع بعد دراسته من قبل المتخصصين في الإدارة كما تخضع عمليات منح الائتمان في المجالات السابقة طبقا لتعليمات البنك المركزي والسياسات الائتمانية للبنك. وتقدم الإدارة الخدمات التالية:

١. تمويل مستلزمات ومواد الإنتاج.
٢. تمويل شراء الآلآت والمعدات.
٣. الخدمات التجارية الآخرى.

خدمات الشركات العقارية والمقاولات

تقوم الإدارة بتقديم أفضل الخدمات العقارية المتخصصة للتمويل العقاري واعمال المقاولات تتمثل في خدمات التالية:

١. تمويل الاستثمار العقاري (تجاري ـ سكني ـ تطوير الأراضي).
٢. قروض على ذمة الأعمال المنجزة.
٣. خطابات الضمان.

ولعل أهم ما يعزز متانة وقدرة التمويل العقاري للقيام بكافة خدماته المصرفية وتلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء، وجود الكفاءات المخصصة في معاملات السوق العقارية المختلفة وقدرتها على توليف مجموعة من خدماتنا المصرفية لمقابلة الاحتياجات المختلفة للعملاء التي تتوافق مع تدفقاتهم النقدية الحالية والمستقبلية مقدمين لهم النصح والإرشاد لتوجيه استثماراتهم العقارية نحو الفرص الاستثمارية المناسبة أخذين بالاعتبار اتجاهات السوق المحلية والعالمية.

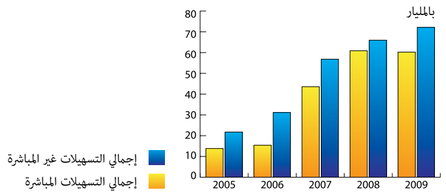

يقوم قطاع المخاطر بخدماته المركزية ومن خلال الإدارة العامة بحصر وقياس ومتابعة وتخفيف المخاطر والعمل على مراقبتها للوصول إلى التوازن الأمثل بين العائد والمخاطرة وبما ينسجم مع إستراتيجية البنك في تقبل المخاطر، وتضطلع إدارة المخاطر بتطبيق متطلبات لجنة بازل عن طريق عده محاور أساسيه هي:

تقييم مخاطر الائتمان وذلك بوضع سياسات وحدود الإقراض وكذا نسب التركزات الائتمانية للمحفظة, تقييم ومراجعة الجودة الاجماليه لمحفظة الائتمان بشكل دوري، تطوير الانظمه والإجراءات لتعزيز تقنيات إدارة مخاطر الائتمان وضمان التقيد التام باليه التقييم والمراجعة الداخلية للمخاطر وذلك من أجل الالتزام بمتطلبات بازل ٢ وكذلك متطلبات البنك المركزي اليمني. فيما يتعلق بمبادئ المخاطر فان بنك التسليف التعاوني والزراعي يتبع المبادئ الارشاديه التي حددها البنك المركزي اليمني وكذا حسب مقررات لجنة بازل.

هناك إطار هيكلي لضمان الربط بين إستراتيجية البنك وبين عمليات إدارة المخاطر ويدعم إستراتيجية إدارة المخاطر إطار متكامل يوضح ادوار ومسؤوليات مجلس الاداره وكذا لجنة المخاطر التابعة لمجلس الاداره وذلك لإدارة مجموعة المخاطر وعلى وجه الخصوص مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل والسوق والسمعة.

وضعت سياسة إدارة رأس المال لكي تستخدم كدليل في تطبيق إطار عمل خاص بعملية داخليه لتقييم إجراءات كفاية رأس المال في البنك وفقا لمتطلبات بازل ولوائح البنك المركزي اليمني ,والتي أدت إلى تحسن نسبة كفاية رأس المال هذا العام إلى ١٣٪عن ما كانت عليه في العام الماضي ٢٠٠٨م حيث كانت ١٢٪.

وتشتمل عملية إدارة رأس المال على سياسات وإجراءات ومعايير تم اعدادها لتضمن التالي:

التحديد الملائم للمخاطر وقياسها.

الحفاظ على مستوى رأس مال يتناسب مع مستوى المخاطر بالبنك.

تعزيز وتطوير انظمه مناسبة لاداره المخاطر.

بدأ البنك بتطبيق مقررات بازل ٢ في احتساب المخاطر المتعلقة بنشاطه وهذه الاحتسابات تتم داخليا كون البنك المركزي اليمني لايزال يتطلب تطبيق مقررات بازل ١.وقد بدأ البنك بتطبيق متطلبات بازل ٢ في احتساب كفاية رأس المال حيث تم اعتماد التالي:

« المنهج المعياري « ويتم تطبيقه لاحتساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

«منهج المؤشر الأساسي « لاحتساب مخاطر التشغيل.

«الأسلوب البسيط « في تقييم مخففات المخاطر»

مخطط مقارنة كفاية رأس المال لثلاثة أعوام

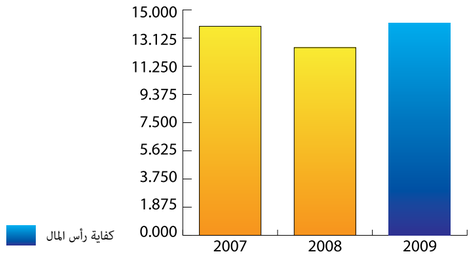

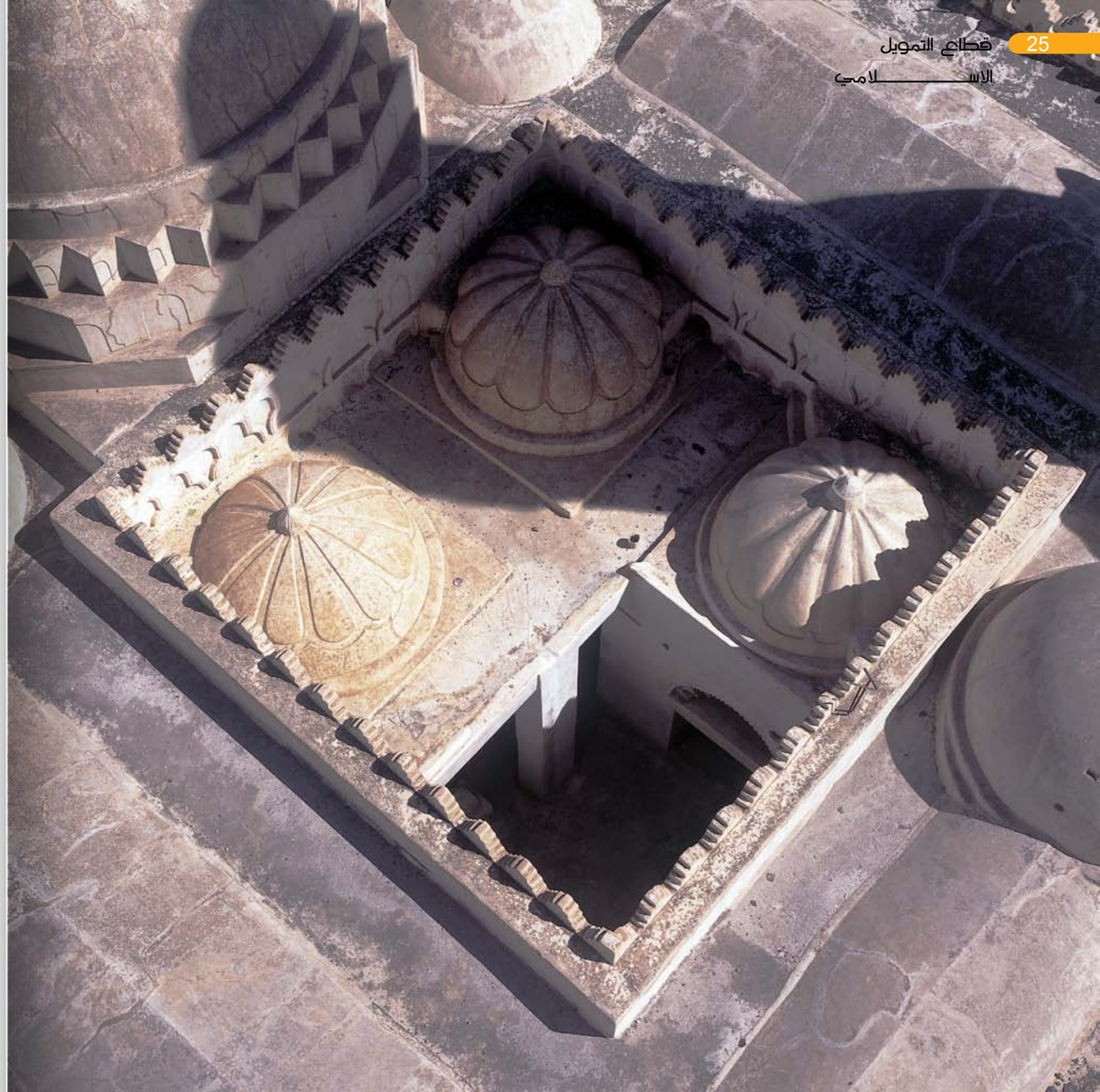

يقوم القطاع بوضع استراتيجيات وأهداف التمويل الإسلامي وإدارة كافة الانشطه المتعلقة بالخدمات المصرفية والاستثمارية الإسلامية على مستوى الأفراد والشركات من خلال جميع العقود والصيغ والأدوات الإسلامية المتاحة والمتعلقة بجذب الأموال والمدخرات من خلال مختلف الحسابات المتعددة، وتقديم الخدمات الخاصة بالاعتمادات ألمستنديه ودراسات الجدوى وفرص الاستثمار والاستشارات المالية والإدارية والصناديق الاستثمارية والأوراق المالية, بالإضافة إلى توظيف الأموال من خلال منح التمويلات اللازمة للأفراد والشركات في كافة المجالات التجارية والاستثمارية وفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية والخدمية على الصعيد المحلي والخارجي، والتأكد من سير هذه الأنشطة بما يتوافق مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي والسياسة العامة للبنك، والإشراف على وضع خطط العمل وتوجيهها ضمن المسار الذي يحقق أهداف البنك، لتحقيق الميزة التنافسية وزيادة الربحية.

يعتبر القطاع الإسلامي احدى قطاعات البنك التي تم استحداثها، ولقد تم الأخذ بعين الاعتبار عند إعادة هيكلة البنك بان يتم تصميم هيكل خاص يتلاءم مع خصوصية الصيرفة الإسلامية والذي يتضمن إدارات متخصصة بالتمويل الإسلامي.

الأفراد

تسعى إدارة الأفراد نحو تنفيذ سياسات واستراتيجيات القطاع فيما يتعلق بإدارة الأنشطة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والخدمات المقدمة للإفراد من منتجات وخدمات تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ،ومن أهم أهداف الإدارة هو توسيع قاعدة العملاء والسعي نحو تطوير خطط البيع لتقديم خدمات ومنتجات جديدة تلبي كافة احتياجات العملاء.

الشركات

تهتم إدارة الشركات بالأنشطة المتعلقة بالمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة للشركات والمؤسسات العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية وبخاصة في التجارة الداخلية والخارجية والزراعة والأسماك والبناء والتشييد والعقار التجاري والمقاولات والصناعة والنقل. وتسعى الإدارة قدماً نحو تحقيق أهداف القطاع والذي يتمثل بتوسيع قاعدة العملاء وتطوير الخطط التمويلية.

الاستثمار

تقوم إدارة الاستثمار لدى القطاع بإدارة الأنشطة الاستثمارية للحفاظ على السيولة المناسبة بشكل دائم وتحقيق اعلي مستوى من العوائد من الاستثمارات مع تقليل أو تدنية المخاطر من خلال الإشراف على أنشطة الاستثمارات الداخلية والخارجية ووفقاً للضوابط الشرعية وذلك في السوق المحلي والأسواق الدولية.

العلاقات الدولية والتجارية

تختص إدارة العلاقات الدولية والخارجية بإدارة وتخطيط العمليات والأنشطة المرتبطة بتنفيذ واستكمال تنفيذ العمليات المصرفية المختلفة في القطاع بكفاءة وسرعة من حيث تنفيذ العمليات المتعلقة بأنشطة الاعتمادات وخطابات الضمان وعلاقات المراسلين والتأكد من الالتزام بالإجراءات الخاصة بها وضمان فاعلية تطبيقها.

منتجات تتجاوز الحاضر وتبلغ المستقبل

لتلبي الرغبات و الإحتياجات المالية و المصرفية لجميع العملاء

السريع للحوالات

-دوام أطول: من الساعة ٨ صباحاً ـ ٩ مساءاً بما فيها الجمعة والعطل الرسمية
- أجور تحويل منخفضة جداً ومنافسة تبدأ من ٢٠٠ ريال
- شبكه واسعة من الفروع والمكاتب والصرافين
- سرعه وسهوله تحويل الأموال خلال ثواني
- سريه وضمان التحويل
- إمكانية استلام الحواله من كافة مراكز وفروع البنك دون تقييد العميل بنقطة استلام معينة
-انتشار خدمة السريع في دول الخليج عبر البنوك وشركات الصرافة المتعاقدة

27

كاك موبايلي

كاك موبايلي تمنحك الخدمات التالية:

١-خدمة تسديد فواتير الهواتف المحمولة التي تخصك أو تخص غيرك مع ميزة إعادة الخطوط المفصولة آلياً.
٢- خدمة تسديد فاتورة الهاتف الثابت الذي يخصك أو يخص غيرك مع ميزة إعادة الخطوط المفصولة آلياً.
٣-خدمة تحويل رصيد من وحدات الاتصال إلى الهواتف المحمولة بنظام الدفع المسبق من شركة يمن موبايل وبالمبلغ الذي تحدده.
٤-خدمة شراء كروت شحن الهواتف بنظام الدفع المسبق بجميع الفئات من شركة MTN.
٥-خدمة تسديد فواتير المياه في منطقة أمانة العاصمة.
٦-خدمة تسديد فواتير الكهرباء في مناطق أمانة العاصمة ومنطقة إب.
٧-خدمة تحويل الأموال من حسابك إلى حساب آخر في البنك مع إمكانية التحويل بين عملتي الريال اليمني والدولار الأمريكي.
٨-خدمة دفع قيمة مشترياتكم من السلع والخدمات عن طريق الهاتف المحمول من خلال المحلات التجارية المعتمدة لدى البنك (خدمة المشتريات).
٩-خدمة الإبلاغ بعمليات قيد الراتب أو خصم أقساط القروض وعمليات السحب من الصراف الآلي وأي عمليات أخرى تتم على حسابكم فوراً.
١٠-خدمة طلب كشف حساب يصل إليكم عن طريق الفاكس الذي تحددونه.
١١-خدمات الاستعلام عن تفاصيل حساباتكم وأرصدتها والاستعلام عن أسعار صرف العملات الأجنبية والاستعلام عن عناوين فروع البنك.
١٢- خدمات إرسال أرصدة حساباتكم وأسعار صرف العملات الأجنبية دورياً بانتظام في الأوقات التي تحددونها.

بطاقات فيزا كاك بنك

ما هي البطاقة الائتمانية؟ ما هي بطاقة فيزا؟

هي بطاقة دفع معروفة ومقبولة عالمياً تغني عن استعمال النقد أو الشيكات وتمكن حاملها من الشراء فوراً والدفع لاحقاً على أقساط شهرية مناسبة والحصول على النقد من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في اليمن أو العالم والتي تحمل إشارة فيزا،وكذا تسديد قيمة المشتريات عن طريق نقاط البيع التي تحمل علامة الفيزا كارد .

حمل النقود والشيكات السياحية غير مأمون في معظم الأحيان حيث تمتاز بطاقة فيزا كاك بنك بخصائص أمان فيها مثل التوقيع والرقم السري بالإضافة إلى صورتك الشخصية عليها وبهذا فقد بدائنا من حيث انتهى الآخرون حيث ان بطاقة فيزا كاك بنك هي أيضا تستخدم آخر إصدار من تكنولوجيا بطاقات الائتمان EMV المعتمدة من قبل اكبر شبكات الائتمان في العالم Visa , MasterCard , Europay.

ما هي مميزات بطاقات فيزا المختلفة؟

فيزا الكترون كاك بنك

الرسوم : ١٠٠٠ ريال يمني

ميزات بطاقة فيزا إلكترون:

أمان وسهولة:

-إن بطاقة فيزا إلكترون أفضل من النقد بكثير لأنها تمنحك أمان أكثر وحماية أكبر عندما تستخدمها لتدفع مقابل مشترياتك اليومية من محلات السوبر ماركت ، محطات البترول ، المكتبات ، ثمن تذاكر السفر، فواتير المطاعم، المجوهرات...وغيرها ، أثناء سفرك.

- تتمكن من سحب أي مبلغ من حسابك بسهولة عن طريق شبكة الصرافات الآلية التابعة لبنك التسليف التعاوني والزراعي وعددها قرابة ١٠٥ صراف موزع في جميع أنحاء الجمهورية وقريبا جدا من خلال نقاط البيع التابعة للبنك وعددها ١٢٠٠ نقطة بيع منتشرة في جميع المحافظات..

- يمكنك الحصول على بطاقات فرعية عن بطاقتك الأساسية.

- يوجد لدى البنك مكتب استعلامات Call Center ٢٤ ساعة متواصلة لتقديم كافة الخدمات والإجابة على الاستفسارات المطروحة من قبل حاملي بطاقة الدفع الإلكتروني Visa Card

- إن بطاقة فيزا إلكترون معتمدة عالمياً لهذا... فأنت لست مضطراً لحمل عملات أجنبية عند السفر.

فيزا كلاسيك

الرسوم: ٣٠ دولار سنوياً

السقف الائتماني ١٠٠٠ دولار – ٤٠٠٠ دولار

هي بطاقة ائتمانية تبدأ من سقف١٠٠٠ دولار وحتى ٤٠٠٠ دولار وتمنحك قوة شرائية عبر منح البنك للعميل مبالغ ائتمانية (تسهيل) على البطاقة بحيث تسترد جزئيا بدفع نسبة بسيطة شهريا أو التسديد كاملا كما يمكن استخدامها للسحب النقدي والمشتريات في اليمن والخارج.

فيزا الذهبية

الرسوم : ٧٥ دولار سنوياً

السقف الائتماني : ٥٠٠٠ دولار – ٥٠٠٠٠ دولار

هي بطاقة ائتمانية تبدأ من سقف ٥٠٠٠ دولار وأكثر و عن طريقها يمنح البنك للعميل مبالغ ائتمانية (تسهيل) على البطاقة بحيث تسترد جزئيا بدفع نسبة بسيطة شهريا أو التسديد كاملا ويمكنك استخدامها للسحب النقدي وتسديد قيمة المشتريات في اليمن والخارج.

أهم مميزات بطاقة الفيزا كاك بنك؟

- مقبولة عالمياً في اليمن وحول العالم.
- طريقة مريحة لتمويل المشتريات.
- تقلل المخاطر عند حمل النقد والشيكات.
- حماية عند فقدان البطاقة.
- مرونة في تعدد العملات.
- السلف النقدية الطارئة للبطاقات الائتمانية (فيزا كلاسيك , فيزا الذهبية)
- مرونة في التسديد بأقساط شهرية مريحة.
- أمان تام نظرا لاستخدام تقنية الشريحة الآمنة EMV.

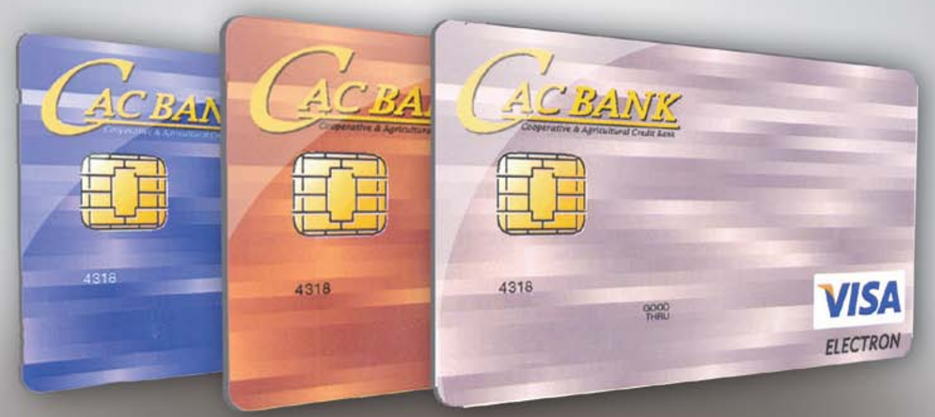

VISA

أمريكان اكسبرس

مميزات المنتج

- سهولة الاستخدام والأمان لدي العميل
- إمكانية استخدامها في أي مكان في العالم
- استخدام الحساب الجاري
- اشتراك سنوي وعدم احتساب أي عمولة عند أجراء أي عملية

القرض الحسن

مميزات المنتج

- من كاك بنك لموظفي القطاعين الحكومي والخاص والذي صمم بمزايا عديدة أهمها سقف القرض والذي يصل إلى ٦ أضعاف الراتب وطول فترة السداد التي تصل إلى ١٢ شهراً وبدون أرباح.

لتامين شراء كافة الاحتياجات من:

- المواد الغذائية
- الأثاث والمفروشات
- الأجهزة المنزلية
- مواد البناء والأدوات الصحية
- الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية
- مستلزمات وقطع غيار السيارات
- القروض الدراسية
- قروض المستشفيات
- العمل على توفير احتياجات ومتطلبات موظفي الجهات

31

باقة حسابات التوفير

(دفتر التوفير، البراعم، التوفير ذو العائد الشهري، السيدات، الراتب)

مقدمة

- قم بوضع أهداف إذا أردت التوفير، يجب أن يكون لديك هدف تقوم بالتوفير من أجله قم بحساب النقود المطلوبة للحصول على ما تحتاجه.
- ادفع لنفسك أولاً. قبل أن تقوم بإنفاق أي من نقودك، قم بوضع مبلغ جانبًا كل شهر، واعتبر أنك تدفع لنفسك.
- قم بعمل الميزانية اكتب خطة الإنفاق فسوف تحتاج إلى خطة لإنفاق نقودك.
- قم بمتابعة إنفاقك هذه هي الخطوة الثانية في الميزانية لا يكفي كتابة أهدافك، ولكن يجب أن تتأكد من قيامك بإتباعها. فالاحتفاظ بالإيصالات وتدوين الإنفاق اليومي يمكنك من المقارنة بالميزانية التي قمت بوضعها.
-تجنب الديون إذا كنت مديوناً بالفعل، حاول البدء في السداد بأسرع ما يمكن توقف عن استخدام بطاقة الائتمان وحاول سداد المتأخرات
- معظم الناس لا يريدون مجرد توفير النقود، بل يريدون استثمارها ،،،
- لهذا تم وضع خدمات بنك التسليف التعاوني والزراعي لتتناسب مع احتياجات العملاء ورغباتهم ونذكر من هذه الخدمات:

أولا: دفتر التوفير

صمم بنك التسليف التعاوني و الزراعي هذا النوع من الحسابات ليلبي الاحتياجات و الرغبات العامة في الحصول على أداة توفير مرنة تقدم عوائد استثمار مجزية. و من بين مجموعة الحسابات المتخصصة التي يقدمها البنك و التي أعدت لتناسب احتياجات الشرائح المختلفة في المجتمع، يقدم بنك التسليف التعاوني و الزراعي هذا النوع من حسابات التوفير.

مزايا دفتر التوفير

- إمكانية فتح الحساب بالريال اليمني أو الدولار الأمريكي أو اليورو.
- أرباح محتسبة بشكل شهري (على اقل رصيد خلال الشهر) وتودع بالحساب بشكل نصف
- سنوي في نهاية شهري يونيو وديسمبر من كل عام.
- تزويدك بدفتر توفير.
- منحك بطاقة صراف آلي لتسهيل العمليات النقدية المصرفية المختلفة.
- إمكانية الإيداع والسحب النقدي والتحويل بين الحسابات من خلال أي من فروع البنك.
- سهولة الاتصال بالحساب من خلال مركز خدمة العملاء في أي وقت أو مكان
- يمكن فتح هذا الحساب بأي من العملات التالية:
الريال اليمني، الدولار الأمريكي، اليورو.

شروط الخدمة

- تقديم أصل البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر
- الحد الأدنى للرصيد الافتتاحي للحساب ٥٠٠٠ ريال أو ٥٠ دولار أو ٥٠ يورو
- تعبئة نموذج فتح الحساب
- يجب أبراز دفتر التوفير خلال عمليات السحب والإيداع .

المستهدفات

- تستهدف شريحة (موظفي الحكومي، القطاع الخاص)
- عملاء البنك الذين يتم صرف رواتبهم عن طريقنا
جميع شرائح المجتمع

ثانيا : التوفير ذو العائد الشهر

هل تبحث عن عائد شهري على أموالك؟
هل تبحث عن وسيلة مرنة لتغذية مدخراتك دون التأثير على العائد الشهري منها؟
هل تعرف الفرق بين وديعة ثابتة وحساب التوفير؟

تعريف الخدمة

حساب توفير لا يقل رصيده عن ٥٠٠الف ريال أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي (يتم قيد أرباح إلى الحساب الجاري للعميل بشكل شهري وبما
يضمن له دخلاً شهرياً ثابتاً وفي نفس الوقت يمكن للعميل السحب والإيداع فيه بمرونة عبر أي فرع من فروع البنك مع مراعاة الحد الأدنى للرصيد)

مميزات الخدمة

- قيد الأرباح المستحقة شهرياً
- إمكانية استخدام أوامر التحويل المستديمة مجاناً لتعزيز رصيد الحساب.
- إمكانية إضافة الأرباح الشهرية إلى رصيد حساب الادخار للحصول على عائد يفوق أي من حسابات التوفير الأخرى.
- إمكانية الحصول على سلفيات مؤقتة على ذمة الحساب وبأسعار أرباح مخفضة.
يمكن الاستفادة من هذه الخدمة بالريال اليمني والدولار الأمريكي.

شروط الخدمة

الحد الأدنى لرصيد الحساب ٥٠٠,٠٠ ريال يمني أو ثلاثة ألف دولار.
الحد الأقصى لرصيد الحساب ١٠ مليون ريال يمني أو ٥٠ ألف دولار.
في حالة انخفاض الرصيد عن الحدود المقررة، سيفرض البنك غرامه مالية بمقدار ١٪ من رصيد الحساب و ذلك بالنسبة للشهر الذي انخفض فيه الرصيد، و يتم خصم الغرامة بعد قيد الأرباح المستحقة.

المستهدفات

- تستهدف شريحة (موظفي الدولة، القطاع الخاص) ذو الدخل المرتفع
- التجار ذو الدخل المتوسط والمرتفع

ثالثا: حساب توفير الراتب

طريقة مبتكرة تساعد شريحة الموظفين على التوفير: فهو عبارة عن دفتر توفير يتم فتحه بدون حد ادني لرصيده الافتتاحي ويتم تغذيته عبر تحويلات دورية من الحساب الجاري للعميل مع عدم إمكانية السحب منة خلال السنة الأولى منذ فتحة ، إلا في الحالات الاستثنائية وتضاف الأرباح المستحقة لرصيد الحساب كل ثلاثة أشهر لتحتسب عليها أرباح للعميل في الفترة التالية.

مميزات الاشتراك في هذه الخدمة

- إمكانية الالتزام المسبق بنسبة معينة أو مبلغ معين من الدخل للتوفير.
- عبر أوامر التحويل المستديمة يمكن إلغاء / تعديل/الإيقاف مؤقتا لأمر التحويل المستديم في أي وقت .
- لا يفرض البنك أي عمولة على إعداد أوامر التحويل المستديمة المستخدمة للتحويل ولا على تنفيذها .
- قيد الأرباح لحساب العميل كل ٣ أشهر
يمنح العميل عائد إضافي على قيمتها عند دورة الاحتساب التالية بنسبة.
- يمكن للعميل الحصول على سلفيات مؤقتة على ذمة هذا الحساب وبأسعار أرباح مخفضة.
بالإضافة إلى ميزات أخرى عديدة

شروط الخدمة

تحويل مرتب العميل شهرياً عبر جهة عمل إلى حسابه لدى البنك.
في حال طلب العميل السحب من رصيد الحساب قبل مرور ١٢ شهراً على فتحه فسيخسر العميل الفائدة المستحقة عن ربع السنة التي سيتم السحب فيه.
المستهدفين من الخدمة
١ - جميع الموظفين الذين يتم صرف رواتبهم عن طريق البنك
٢ – جميع موظفي القطاع الحكومي والخاص

رابعا: حساب البراعم

خدمة جديدة تهدف إلى غرس عادة الادخار في أجيال الغد و تساعد الآباء على تامين الاحتياجات المستقبلية لأبنائهم تم إعداد هذه الخدمة خصيصا لتناسب احتياجات القصّر وفق الخصائص التالية:
- يتم فتح الحساب ويصدر دفتر التوفير باسم القاصر ويحمل صورته.
يدار الحساب من قبل الأب أو الأم بناء على شهادة الميلاد و البطاقة الشخصية او العائلية أو جواز سفر ساري المفعول.
يبدأ القاصر بإدارة حسابه بمجرد بلوغه السن القانونية.
حد أدنى لفتح الحساب يبدأ من خمسة آلاف ريال فقط أو ٥٠ دولار

مزايا الخدمة

- معدل الأرباح الحالية ٢٠ ٪ سنويا.
- سحب سنوي على جوائز قيمة.
- هدية فورية عند فتح الحساب.
- إمكانية استخدام أوامر التحويل المستديمة مجاناً لتعزيز رصيد الحساب.

شروط الحصول على الخدمة

- عدد صورتين للقاصر وولي أمره.
- البطاقة العائلية أو شهادة الميلاد الخاصة بالقاصر.
- أن لا يكون قد تعدى سن (١٨) سنة.
- يتطلب من الوافدين إبراز نسخة من الإقامة.
- استكمال بيانات نموذج طلب فتح الحساب الذي يقدمه البنك.

منتج البنك الإلكتروني

نفخر نحن في بنك التسليف التعاوني والزراعي CAC BANK بإطلاق منتج البنك الالكتروني ال E-Banking وهو نظام مصرفي متكامل يمنح العميل إمكانية تنفيذ أنواع عديدة من الخدمات المصرفية من أي مكان في العالم وفي أي وقت, وذلك عبر شبكة الانترنت.

مميزات الخدمة

إلى جانب ما تمنحه العمليات الالكترونية من ميزات تتعلق بسهولة الحصول على الخدمة, فان خدمة الE-Banking من بنك التسليف التعاوني والزراعيCAC BANK تمتلك ميزات خاصة تميزها عن ما يقدم في اليمن من خدمات مشابهة, هذه الميزات تضمنت قاعدة أوسع من الخدمات التي تنفذ عبرها, إلى جانب أخر مهم واستخدامها لتقنية متطورة جدا في جوانب السرية والأمان.

الآن خدمة

e_Banking

البنك الإلكتروني

أهم المؤشرات والنتائج للعام ٢٠٠٩

صافي الربح

ارتفع صافي الربح البنك من ١٧٩ مليون ريال العام الماضي ٢٠٠٨ م إلى ١,١٧٧ مليون ريال خلال العام ٢٠٠٩م ويعود هذا الارتفاع الكبير في صافي الريح نتيجة للجهود التي قام بها البنك في عمليات التطوير والتحديث في جميع القطاعات المصرفية.

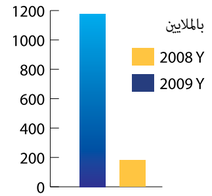

حجم الموجودات

شهد نشاط البنك توسعاً ملحوظاً خلال العام ٢٠٠٩ كما تشير إليه القوائم المالية .. حيث بلغ حجم الموجودات ٢٢٣,٥ مليار ريال بنموٍ مقداره ٤٣ مليار ريال وبنسبة نمو بلغت ٢٤٪, وهذه الزيادة المتوقعة كانت بسبب تنوع منتجات البنك وثقة عملائه .

ونتيجةً للنمو الذي حققه البنك خلال العام ٢٠٠٩ فقد احتل المركز الثاني بين البنوك (الثالث ٢٠٠٨) لترتفع بذلك حصتنا داخل القطاع المصرفي إلى ١٤٪ فيما تأتي مساهمتنا من النمو الذي حققه القطاع المصرفي ككل خلال العام ٢٠٠٩ بنسبة ٣٤٪.

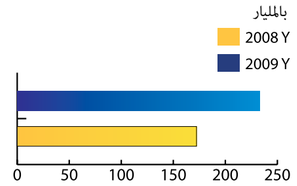

فيما يحتفظ البنك بسيوله عاليه تمكنه من مواجهة الالتزامات المحتملة وتلبي احتياجات عملاءه من النقد فقد إرتفع حجم أرصدة النقد والإحتياطيات بمبلغ ٥ مليار ريال وبنسبة نمو ٢٣٪ .. تركز النمو في أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي نتيجة النمو الكبير الذي حققه البنك في حجم ودائع العملاء .

هذا ويحرص البنك دائماً على الموائمه والتوفيق بين السيولة والربحية عند توظيفه لأموال المودعين .. ونتيجةً لما شهده البنك من نموٍ في ودائع العملاء بالريال اليمني فقد زاد حجم الاستثمار في أذون الخزانة لما تمثله من مصدر آمن وسريع للسيولة وكإحتياطي ثانوي لمواجهة الالتزامات المحتملة , فقد نمت تلك الاستثمارات بمبلغ ٤٣ مليار ريال وبنسبة نمو ١٠٧٪ ليرتفع رصيدنا فيها إلى ٨٣ مليار ريال محتلاً المركز الثاني بين البنوك وللمرة الثانية على التوالي وبحصة داخل السوق المصرفي ١٦,٣٪. كما بلغ النمو في الأرصدة لدى البنوك المحلية والأجنبية بمبلغ ١٨ مليار ريال وبنسبة نمو تجاوزت ١٠٣٪ ليصل بذلك حجم أرصدتنا في البنوك المحلية والأجنبية إلى ٣٦ مليار ريال .. ويأتي هذا النمو كجزء من سياسة البنك في توظيف الأموال كأحد الفرص الاستثمارية من ناحية وتغطية متطلبات الاستيراد للسلع الرأسمالية والاستهلاكية وتسهيل عمليات التجارة الداخلية والخارجية تلبيةً لاحتياجات عملائنا من ناحيه أخرى.

احتياطي السيولة كما في نهاية العام ٢٠٠٨ -٢٠٠٩

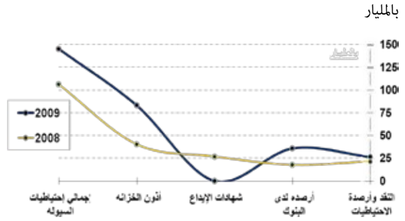

تركيب الموجودات كما في نهاية العام ٢٠٠٩ مقارنة مع الفترة المماثلة

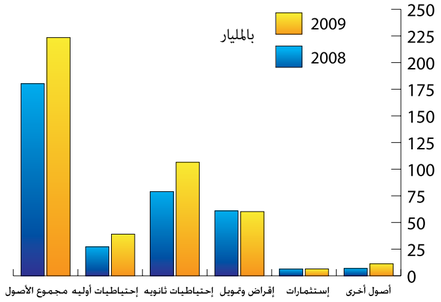

محفظة القروض والسلفيات

لا يزال البنك في طليعة البنوك التي تتولى رفد عجلة التنمية والاقتصاد داخل الوطن .. ويأتي ذلك عن قناعه راسخة لدى إدارة البنك بضرورة دعم وتمويل كافة القطاعات الإقتصادية المختلفة وبما يسهم في إنعاش الاقتصاد الوطني ... حيث بلغ حجم الإقراض والتمويل الذي يقدمه البنك لكافة القطاعات التجارية والصناعية وكذا الزراعية والسمكية والبناء والتشييد بما مقداره ٦٧ مليار ريال حتى نهاية ٢٠٠٩. ومصدر فخرنا في هذا الجانب هو النجاح في المحافظة على نظافة المحفظة وتحسين جودتها .. حيث بلغت صافي الديون غير المنتظمة إلى إجمالي المحفظة ٤٪ وهي نسبة معيارية تدل على جودة المحفظة الائتمانية لدى البنك. و إلى جانب إسهامنا في إنعاش الاقتصاد الوطني فإن البنك يتربع على قمة الهرم المصرفي باعتباره البنك الأول من حيث تمويل التجارة الخارجية وتقديم كافة التسهيلات الغير مباشرة لعملائه أملتمثله في الإعتمادات المستنديه وخطابات الضمان .. حيث بلغ إجمالي رصيدها ٩٥ مليار ريال فيما حاز على ١٧٪ من السوق المصرفي ككل .

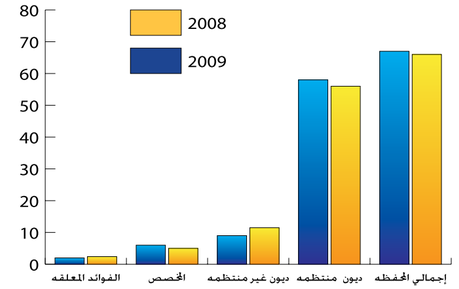

ودائع العملاء

يواصل البنك تألقه في هذا الجانب إذ يقدم خدمات مصرفيه متميزة .. ذات جودة عالية.. سريعة الأداء.. ومعاصره لأحدث التطورات التكنولوجية .. تُقدّم عبر كفاءات وطنيه .. ذات خبرات طويلة وبروح الفريق الواحد عبر قياده نشطه وفعاله.. من خلال شبكة فروعه المنتشرة في عموم الجمهورية والمجهزة بأحدث التقنيات العالمية , كل ذلك شكّل عوامل جذب للعملاء وجعل من كاك بنك قبلةً لأموال المودعين .. حيث بلغ رصيد ودائع العملاء ٢٠٦ مليار ريال بنمو عن العام ٢٠٠٨ مقداره ٣٨ مليار ريال وبنسبة نمو بلغت ٢٣٪. وبهذا النمو فقد ساهم البنك بما نسبته ٣٣٪ من النمو الذي حققه القطاع المصرفي ككل في هذا الجانب .. كما احتل كاك بنك المركز الثاني بين البنوك من حيث حجم الودائع (الثالث ٢٠٠٨) وبحصة بلغت ١٥,٣٪ داخل القطاع المصرفي.

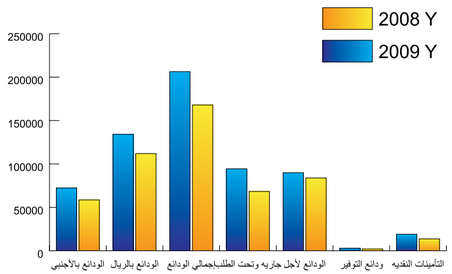

حقوق الملكية

كان البنك وما يزال حريصاً على تقوية قاعدة رأس مالهِ بهدف تدعيم ثقة المودعين وتعزيز قدرته على مواجهة الأخطار التي قد تحدق به .. ويعكس ذلك ما قام به البنك من رفعٍ لرأس مالهِ بمقدار مليار ريال خلال عام ٢٠٠٩ ليصل بذلك رأس المال المدفوع إلى تسعة مليار ريال و باجمالي حقوق ملكية تزيد عن عشره مليار ريال.

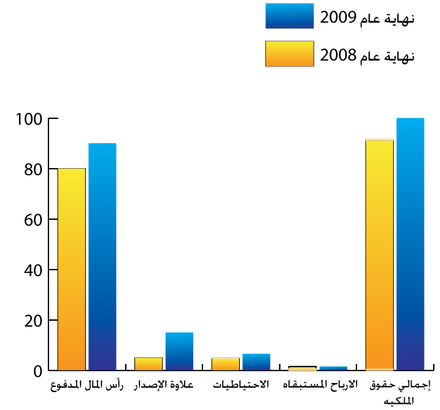

أهم النتائج المالية

ومن خلال قراءة النسب والمؤشرات التي تؤكد على تطور البنك خلال العام ٢٠٠٩م بالمقارنة مع أدائه خلال العام السابق ٢٠٠٨م واهم تلك النتائج هي:

١- زيادة إنتاجية الموظفين

٢- تحقيق أعلى العوائد والأرباح وبأقل المخاطر الممكنة.

٣- نمو الإيرادات من غير الفوائد.

٤- تحسُّن مستوى مؤشر الكفاءة في استيعاب إيرادات البنك لجميع نفقاته .

٥- كفاءة الإدارة في التوظيف الأمثل والسليم للأموال .. والاحتفاظ بسيوله عاليه ومريحة قادرة على مواجهة الالتزامات المحتملة .

٦- قوة المركز المالي للبنك تتضح من نسبة كفاية رأس ماله البالغة ١٤٪.. وبما يتناسب مع المعايير الدولية في هذا الجانب .. وجودة وكفاءة محفظة القروض والسلفيات.

٧- إرتفاع صافي أرباح البنك نتيجة للنشاط المتميز خلال العام ٢٠٠٩ .

٨- تحقيق أفضل النتائج داخل القطاع المصرفي اليمني .. وتصدرنا قائمة البنوك في اليمن.

الموجودات المربحة كما هي في نهاية العام ٢٠٠٩

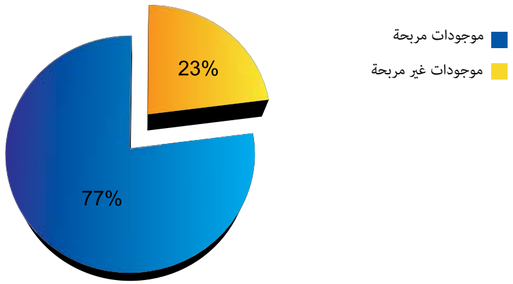

الموضوع	الصفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	74-73
بيان المركز المالي	75
بيان الدخل الشامل	76
بيان التغيرات في حقوق الملكية	77
بيان التدفقات النقدية	78
الإيضاحات حول البيانات المالية	104-79

دحمان ومشاركوه

محاسبون • مدققون • استشاريون

آر إس إم

صندوق بريد ١٩١٤٦
قرار ١١، مقابل اللجنة العليا للانتخابات،
ش. توكشوف، حي عصر،
صنعاء، الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٤١٣٥٥ - ١ (٩٦٧)
فاكس: ٢٤١٣٦٠ - ١ (٩٦٧)
بريد إليكتروني: bassam@dahman-rsm.net
موقع الشبكة: http://www.dahman-rsm.com

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى الإخوة المساهمين
عن بنك التسليف التعاوني والزراعي

تقرير على البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لبنك التسليف التعاوني والزراعي (البنك) والتي تشتمل على بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية ذات العلاقة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ إضافة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسئولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والقوانين واللوائح اليمنية ذات العلاقة. تشمل هذه المسؤولية، تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية خاص بإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة بحيث تكون خالية من أية أخطاء جوهرية، سواءً كانت بسبب الغش أو الأخطاء. كما تشمل اختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة واستخدام تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف السائدة.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والقوانين واللوائح اليمنية ذات العلاقة. تتطلب منا هذه المعايير الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة، كما تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشتمل عملية التدقيق على القيام بإجراءات متعددة لغرض الحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. ويعتمد اختيار الإجراءات على تقدير المدقق بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية ناتجة بسبب الغش أو الأخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يأخذ المدقق بعين الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد البيانات المالية للمنشأة وعرضها بصورة عادلة، من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف المحيطة، وليس بهدف إبداء الرأي حول مدى فعالية هذه الأنظمة.

وتتضمن عملية التدقيق، أيضاً، تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، وملاءمة العرض الإجمالي للبيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي لبنك التسليف التعاوني والزراعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م وعن أدائه المالي والتغيرات في حقوق الملكية وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والقوانين واللوائح اليمنية ذات العلاقة.

دحمان ومشاركوه
عضو في آر إس إم الدولية
التي تتكون من عدة مؤسسات
محاسبية واستشارات مستقلة

بيان المركز المالي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ م

	إيضاح	31 ديسمبر 2009م ألف ريال يمني	31 ديسمبر 2008م ألف ريال يمني
الموجودات			
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	4	26,431,619	21,476,949
الأرصدة لدى البنوك	5	35,803,780	17,596,333
أذون الخزانة، صافي	6	83,328,359	40,259,234
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	7	-	26,800,000
السندات الحكومية	8	4,460,866	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	9	60,232,704	60,894,262
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	10	1,982,851	1,847,839
الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى	11	7,296,207	3,359,476
العقارات والآلات والمعدات	12	3,957,248	3,547,696
إجمالي الموجودات		223,493,634	180,242,655
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
الأرصدة المستحقة للبنوك	13	4.568.783	348.919
ودائع العملاء	14	206.353.156	167.911.282
الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى	15	1.304.943	1.955.469
المخصصات الأخرى	16	721.477	659.850
القروض الطويلة الأجل	17	236.982	235.677
إجمالي المطلوبات		213.185.341	171.111.197
حقوق الملكية			
رأس المال	18أ-	9,000,000	8,000,000
علاوة الإصدار		500,000	500,000
الاحتياطيات	18ب-	655,776	479,251
الأرباح المستبقاة		152,517	152,207
إجمالي حقوق الملكية		10,308,293	9,131,458
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		223,493,634	180,242,655
الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى، صافي	19	72,135,856	65,975,636

تقرير مدققي الحسابات المستقلين مرفق (صفحة ٧٣ و ٧٤).

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

عبد الجبار أحمد سلامة
الرئيس التنفيذي

محمد أحمد ثابي
نائب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات

حافظ فاضل مثقال
رئيس مجلس الإدارة

دحمان ومشاركوه

محاسبون • مدققون • استشاريون

آر إس إم

صندوق بريد ١٢١٤٦
فيلا ١١، مقابل اللجنة العليا للانتخابات،
ش. تونس، حي عصر،
صنعاء، الجمهورية اليمنية.
مكتب: ٢١٤٣٥٥ ١ (٩٦٧)
فاكس: ٢١٤٣٦٠ ١ (٩٦٧)
بريد إلكتروني: bassam@dahman-rsm.net
موقع الشبكة: http://www.dahman-rsm.com

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تتمة)

إلى الإخوة المساهمين

عن بنك التسليف التعاوني والزراعي

تقرير على المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. ونؤكد أيضاً، في رأينا، أن البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية المرفقة تتفق مع ما هو وارد بتلك السجلات، وحسب علمنا واعتقادنا لم تحدث مخالفات لأحكام القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م بشأن البنوك أو القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢م بإنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي أو تعليمات البنك المركزي اليمني خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م.

Dahman & Co.
member firm of
RSM
International

دحمان عوض دحمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في بريطانيا
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٨٤)
دحمان ومشاركوه
عضو في آر إس إم الدولية

صنعاء، الجمهورية اليمنية
١٥ مايو ٢٠١٠م

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م

	إيضاح	31 ديسمبر 2009م الف ريال يمني	31 ديسمبر 2008م الف ريال يمني
إيرادات التشغيل			
الفوائد من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء والأرصدة لدى البنوك	20	7,020,792	7,147,944
الفوائد من شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني		533,985	1,437,951
الفوائد من أذون الخزانة		9,248,936	5,040,797
الفوائد من السندات الحكومية		600,253	679,917
فوائد الاستثمارات الأخرى		59,098	11,191
إجمالي إيرادات الفوائد		17,463,064	14,317,800
تكلفة الودائع	21	(9,576,602)	(8,003,310)
صافي إيرادات الفوائد		7,886,462	6,314,490
إيرادات العمولات ورسوم الخدمات المصرفية	22	1,843,709	1,798,882
الأرباح من العمليات بالعملات الأجنبية	23	546,860	213,522
المنح	24	-	60,000
إيرادات التشغيل الأخرى	25	1,052,039	181,028
صافي إيرادات التشغيل		11,329,070	8,567,922
مصاريف التشغيل			
المصاريف العمومية والإدارية	26	8,101,829	6,638,279
المخصصات	27	1,956,072	1,735,576
إجمالي مصاريف التشغيل		10,057,901	8,373,855
ربح السنة قبل الزكاة		1,271,169	194,067
الزكاة	28	(94,334)	(15,000)
ربح السنة		1,176,835	179,067
الدخل الشامل الآخر للسنة		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		1,176,835	179,067
إجمالي الدخل الشامل المنسوب إلي حصة مسيطرة		1,176,835	179,067
إجمالي الدخل الشامل المنسوب إلي حصة الأقلية		-	-
الربح الأساسي والمخفف للسهم	29	138 ريال يمني	22 ريال يمني

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (41) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م

	حصـــة مسيـــطرة					حصة أقلية	الإجمالي
	رأس المال	علاوة الإصدار	الاحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	الأرباح المستبقاة		
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الرصيد في 1 يناير 2008م	6,000,000	-	310,695	141,696	-	-	6,452,391
الدخل الشامل							
ربح السنة	-	-	-	-	179,067	-	179,067
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	-	179,067	-	179,067
التعاملات مع الملاك							
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	26.860	-	(26,860)	-	-
إصدار أسهم بعلاوة إصدار	2,000,000	500,000	-	-	-	-	2,500,000
الرصيد في 31 ديسمبر 2008م	8,000,000	500,000	337,555	141,696	152,207	-	9,131,458
الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-
ربح السنة	-	-	-	-	1,176,835	-	1,176,835
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	-	1,176,835	-	1,176,835
التعاملات مع الملاك							
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	176,525	-	(176,525)	-	-
المحول إلى رأس المال	1,000,000	-	-	-	(1,000,000)	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2009م	9,000,000	500,000	514,080	141,696	152,517	-	10,308,293

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (41) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الإيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م

	إيضاح	31 ديسمبر 2009م ألف ريال يمني	31 ديسمبر 2008م ألف ريال يمني
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة قبل الزكاة		1,271,169	194,067
الزكاة المدفوعة		(94,334)	(15,000)
التعديلات لـ:			
المخصص لقاء خسائر القروض والسلفيات والحسابات النظامية		1,848,026	1,733,150
المخصصات الأخرى		108,046	2,426
فارق إعادة تقييم المخصصات		51,568	(2,190)
المخصصات الأخرى المستردة		(957,280)	(122,818)
إيرادات بيع العقارات والآلات والمعدات		(18,885)	(1,801)
استهلاك العقارات والآلات والمعدات		863,738	686,440
صافي الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالأنشطة التشغيلية (1)		3,072,048	2,474,274
التغيرات في الموجودات والمطلوبات البنكية:			
(الزيادة) في أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني		(4,442,794)	(325,874)
(الزيادة) في أذون الخزانة المستحقة بعد ثلاثة أشهر، بعد الخصم غير المطفأ		(25,734,771)	(2,887,146)
(الزيادة) في القروض والسلفيات المقدمة للعملاء قبل المخصصات وبعد الفوائد المعلقة		(219,129)	(18,969,163)
(الزيادة) في الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى		(4,044,776)	(1,588,614)
صافي (الزيادة) في الموجودات (2)		(34,441,470)	(23,770,797)
الزيادة في الأرصدة المستحقة للبنوك		4,219,864	338,213
الزيادة في ودائع العملاء		38,441,874	50,797,848
(النقصان) / الزيادة في الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى		(650,524)	397,770
صافي الزيادة في المطلوبات (3)		42,011,214	51,533,831
التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية			
شراء العقارات والآلات والمعدات		(1,283,986)	(1,870,831)
إيرادات بيع العقارات والآلات والمعدات		29,578	16,483
شراء الاستثمارات المتوفرة للبيع		(135,012)	(1,710,035)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية (4)		(1,389,418)	(3,564,383)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
الزيادة في القروض الطويلة الأجل		1,305	92,872
الزيادة في رأس المال وعلاوة الإصدار		-	2,500,000
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (5)		1,305	2,592,872
صافي الزيادة في النقدية وشبه النقدية (1+2+3+4+5)		9,253,677	29,265,797
النقدية وشبه النقدية في 1 يناير		88,019,616	58,753,819
النقدية وشبه النقدية في 31 ديسمبر	30	97,273,293	88,019,616

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (41) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1- التأسيس والنشاط

تأسس بنك التسليف التعاوني والزراعي (البنك) في صنعاء وفقاً للقانون رقم (39) لعام 1982م كحصيلة لدمج بنك التسليف الزراعي (تأسس في العام 1975م) وبنك التعاون الأهلي للتطوير (تأسس في العام 1979م). تبلغ المساهمة في ملكية البنك كما في 31 ديسمبر 2009م 33.825% و0.657% و40.500% و25.000% لكل من الحكومة ممثلة بوزارة المالية والاتحاد العام وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، على التوالي. والبنك مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم (5391).

يمارس البنك كافة النشاطات المصرفية من خلال إدارته العامة و52 فرعاً منتشرةً في جميع محافظات الجمهورية اليمنية. وتقع إدارته العامة في شارع القيادة، وعنوانه البريدي ص. ب: رقم (2850)، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

2- السياسات المحاسبية الهامة

1-2 أساس إعداد البيانات المالية

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المتوفرة للبيع والموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة عبر الربح أو الخسارة والمقاسة بقيمها العادلة. تعرض البيانات المالية بالريال اليمني مقربة لأقرب ألف ريال يمني إلا إذا أشير إلى خلاف ذلك.

يتم الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وعرضها في الإيضاح رقم (2-3) ذي العلاقة بإدارة المخاطر.

يظهر بيان التدفقات النقدية التغيرات في النقدية وشبه النقدية الناتجة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. تتضمن النقدية وشبة النقدية الاستثمارات العالية السيولة. يظهر الإيضاح رقم (30) في أي بند من بنود بيان المركز المالي تُدرج النقدية وشبه النقدية.

يتم تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة، ولذلك فإن الأرباح للسنة تعدل ببنود غير نقدية مثل أرباح أو خسائر القياس، والتغيرات في المخصصات بالإضافة إلى التغيرات في المدينين والدائنين. بالإضافة إلى ذلك، لا يؤخذ بجميع بنود الإيرادات والمصروفات من المعاملات النقدية العائدة للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية. وتصنف الفوائد المستلمة أو المدفوعة كتدفقات نقدية تشغيلية.

يتم تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية باستخدام الطريقة المباشرة. يعتمد إسناد البنك للتدفقات النقدية إلى فئة التشغيل والاستثمار والتمويل على نموذج تشغيل للبنك (منهاج الإدارة).

بيان الالتزام

تعد البيانات المالية على أساس الاستمرارية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المقرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية السارية المفعول كما في 31 ديسمبر 2009م وتفسيرات لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية التابعة للمجلس السارية المفعول كما في 31 ديسمبر 2009م، ومتطلبات القوانين واللوائح المحلية الحالية المطبقة والقواعد والتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني بما فيها التعليمات الواردة في منشور البنك المركزي اليمني رقم (2) لسنة 2002م بشأن عرض البيانات المالية.

أ- المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية المفعول في أو بعد 1 يناير 2009م

- المعايير والتعديلات التالية والتي أصبحت سارية المفعول في عام 2009م، ملائمة للبنك:

المعيار	المحتوى	تاريخ السريان
معيار التقارير المالية الدولي رقم (7)	تحسين الإفصاحات عن الأدوات المالية	1 يناير 2009م
معيار المحاسبة الدولي رقم (1)	عرض البيانات المالية (المعدل في سنة 2007م)	1 يناير 2009م

- التعديل على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7): «الأدوات المالية – الإفصاحات»

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في مارس 2009م تعديلاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (7). تطلب التعديلات إفصاحات محسنة عن قياسات القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وعلى وجه الخصوص، تطلب التعديلات الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة حسب المستوى في هيكلية قياس القيمة العادلة. ينتج عن العمل بهذه التعديلات إفصاحات إضافية لكن ليس لها أي تأثير مادي على بيان المركز المالي أو بيان الدخل الشامل للبنك.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) «عرض البيانات المالية»

صدرت صيغة معدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) في سبتمبر 2007م. وهي تحظر عرض بنود الدخل والمصروفات (التي هي تغيرات غير المالك في حقوق الملكية) في بيان التغيرات في حقوق الملكية لكن تطلب عرض «تغيرات غير المالك في حقوق الملكية» منفصلة عن تغيرات المالك في حقوق الملكية في بيان الدخل الشامل. ونتيجة لذلك، يعرض البنك في بيان التغيرات في حقوق الملكية جميع تغيرات المالك في حين تعرض جميع تغيرات غير المالك في حقوق الملكية في بيان الدخل الشامل. لقد تم إعادة عرض المعلومات المقارنة حتى تتماشى مع المعيار المعدل.

بموجب التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الصادر في 1 يناير 2008م، يجب لكل بند من بنود حقوق الملكية، بما فيها كل بند من بنود الدخل الشامل الآخر أن تتم المطابقة بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة. وبما أن التغيير في السياسة المحاسبية يؤثر فقط على جانب العرض، فليس هناك تأثير على الأرباح المستبقاة.

- المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية والتي أصبحت سارية المفعول في عام 2009م، لكنها غير ملائمة لعمليات البنك.

المعيار	المحتوى	تاريخ السريان
معيار التقارير المالية الدولي رقم (2)	المدفوعات على أساس الأسهم - الشروط المكتسبة والإلغاء	1 يناير 2009م
معيار التقارير المالية الدولي رقم (8)	القطاعات التشغيلية	1 يناير 2009م
معيار المحاسبة الدولي رقم (23)	تكاليف الاقتراض (المعدل في سنة 2007م)	1 يناير 2009م
معيار المحاسبة الدولي رقم (32) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1)	الأدوات المالية المركبة والالتزامات المالية الناتجة من التصفية	1 يناير 2009م
تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (13)	برنامج ولاء العملاء	1 يوليو 2008م
تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (16)	حماية صافي الاستثمارات في عمليات أجنبية	1 أكتوبر 2008م

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (2): «المدفوعات على أساس الأسهم - الشروط المكتسبة والإلغاءات»

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في يناير 2008م تعديلاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (2). تنحصر التغييرات بشكل رئيسي في تعريف الشروط المكتسبة والإجراءات الواجب اتخاذها لإلغاء خطة (برنامج) من قبل طرف آخر غير المنشأة. توضح هذه التعديلات أن الشروط المكتسبة هي، فقط، شروط خدمات وأداء.

ونتيجة لتعديل تعريف الشروط المكتسبة فإنه يجب الآن الأخذ في الاعتبار بالشروط غير المكتسبة عند تقدير القيمة العادلة لأداة الملكية الممنوحة. بالإضافة إلى ذلك، يصف المعيار نوع القيد إذا لم يتم الالتزام بالشروط المكتسبة والشروط غير المكتسبة. معيار التقارير المالية الدولي رقم (2) غير ملائم لعمليات البنك لأن البنك لا يجري أي مدفوعات قائمة على أساس الأسهم.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (8) «القطاعات التشغيلية»

صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم (8) في نوفمبر 2006م. وأصبح إجباري التطبيق للفترات المحاسبية ابتداءً من 1 يناير 2009م. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (14) «التقرير القطاعي» مع متطلباته لتحديد القطاعات الرئيسية والثانوية».

- معيار المحاسبة الدولي رقم (23) «تكاليف الاقتراض»

صدرت صيغة معدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (23) في مارس 2007م. وهي تلغي خيار الاعتراف الفوري لتكاليف الاقتراض كمصروف للموجودات التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتكون جاهزة للاستخدام المستهدف. هذا التعديل غير ملائم للبنك لأن البنك لم يتكبد أي تكاليف اقتراض لبناء أصل.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (32) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1) «الأدوات المالية المركبة والالتزامات الناتجة من التصفية»

عدل مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار (32) في فبراير 2008م. وهو يطلب حالياً تصنيف بعض الأدوات المالية التي تلبي تعريف المطلوبات المالية كحقوق ملكية. تُصنّف، حالياً، الأدوات المالية المركبة التي تمثل الفائدة المتبقية في صافي موجودات المنشأة كحقوق الملكية شريطة أن تُلبي شروطاً معينة. وشبيهاً بتلك المتطلبات الاستثناء لتعريف المطلوبات المالية لأدوات تعطي مالكها حصة في صافي موجودات المنشأة فقط عند تصفيتها. هذا التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) غير ملائم للبنك لأن البنك لا يملك أي أدوات مالية مركبة.

- تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (13) «برنامج ولاء العملاء»

يوضح تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (13) أنه حيثما تباع بضاعة أو خدمات معاً مع حافز ولاء للعميل (على سبيل المثال: نقاط ولاء أو منتجات مجانية) فإن الترتيبات تمثل ترتيبات متعددة العناصر. يتم توزيع الدخل المستلم من العميل بين مكونات الترتيبات باستخدام القيم العادلة. تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (13) غير ملائم لعمليات البنك لأن البنك لا يشغل أي برامج ولاء.

- تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (16) «حماية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية»

يُوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية بشأن صافي الاستثمار المحمي. هذا التفسير غير ملائم لعمليات البنك لأن البنك لا يملك أي عمليات أجنبية.

ب)المعايير والتفسيرات المصدرة ولكنها غير سارية المفعول، بعد

تجنباً للالتباس، فإن المعايير والتفسيرات التالية التي صدرت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي قبل 31 ديسمبر 2009م وليست سارية المفعول، بعد، لم يسبق تطبيقها من قبل:

المعيار	المحتوى	تاريخ السريان
معيار التقارير المالية الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27)	تكلفة الاستثمار في منشأة تابعة، أو منشأة مسيطر عليها بالمشاركة أو منشأة زميلة	1 يوليو 2009م
معيار التقارير المالية الدولي رقم (3)	إندماج الأعمال	1 يوليو 2009م
معيار المحاسبة الدولي رقم (27)	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	1 يوليو 2009م
معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	الأدوات المالية – الاعتراف والقياس – بنود الحماية المستحقة	1 يوليو 2009م
تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (17)	توزيع موجودات غير نقدية على الملاك	1 يوليو 2009م
تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (18)	تحويل الممتلكات من العملاء	1 يوليو 2009م
معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)	الأدوات المالي جزء 1: التصنيف والقياس	1 يناير 2013م

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27) «تكلفة الاستثمار في منشأة تابعة أو منشأة مسيطر عليها بالمشاركة أو منشأة زميلة»

يسمح المعيار المعدل للمنشآت التي تطبق لأول مرة استخدام التكلفة المفترضة لأي من القيمة العادلة أو القيمة الدفترية تحت ممارسة محاسبية سابقة لقياس التكلفة المبدئية للاستثمارات في منشآت تابعة أو منشآت مسيطر عليها بالمشاركة والمنشآت الزميلة في البيانات المالية المنفصلة لكل منها. يُلغي التعديل أيضاً تعريف «طريقة التكلفة» من معيار المحاسبة الدولي (27) ويطلب أن تعرض المنشأة مقسوم الأرباح المستلمة من الاستثمارات في المنشآت التابعة والمنشآت المسيطر عليها بالمشاركة والمنشآت الزميلة كدخل في البيانات المالية المنفصلة للمستثمر. لا يبدو هذا التعديل ملائماً للبنك لأن البنك لا يملك استثمارات في منشآت تابعة أو منشآت زميلة أو منشآت مسيطر عليها بالمشاركة.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) «اندماج الأعمال»

يطلب المعيار المعدل الاستمرار في تطبيق «طريقة الحيازة» لاندماج الإعمال مع بعض التغييرات المهمة. فعلى سبيل المثال، جميع المبالغ المدفوعة لشراء منشأة يجب أن تسجل بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة، مع مدفوعات محتملة تصنف كدين يعاد تقييمه لاحقاً عبر بيان الدخل. يُوجد خيار على «أساس الحيازة على الحيازة» لقياس حصة المنشأة غير المسيطر عليها في المنشأة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو نسبة حصة المشتري في صافي الموجودات في المنشأة المشتراة غير المسيطر عليها. يجب تحميل جميع تكاليف الحيازة على المصاريف. سوف يقوم البنك بتطبيق المعيار رقم (3) (المعدل) مستقبلاً لجميع معاملات اندماج الأعمال ابتداءً من 1 يناير 2010م.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (27) «البيانات المالية الموحدة والمنفصلة»

يطلب المعيار المعدل تسجيل تأثير جميع المعاملات لحصة المنشأة غير المسيطر عليها في حقوق الملكية إذا لم يكن هناك تغيير في السيطرة وأن هذه المعاملات لن ينتج عنها «شهرة» أو أرباح أو خسائر. يحدد المعيار أيضاً المعالجة المحاسبية عند فقدان السيطرة، حيث يعاد قياس أية حصة متبقية في تلك المنشأة بالقيمة العادلة وأن يُعترف بأي ربح أو خسارة في الربح أو الخسارة. سوف يطبق البنك معيار المحاسبة الدولي رقم (27) (المعدل) مستقبلاً للمعاملات مع الأطراف غير المسيطر عليها ابتداءً من 1 يناير 2010م.

-معيار المحاسبة الدولي رقم (39) «الأدوات المالية: الاعتراف والقياس - بنود الحماية المستحقة»

صدر التعديل لـ«بنود الحماية المستحقة» في يوليو 2008م، وهو يوفر الإرشادات لظرفين إثنين. لتعريف المخاطر من جانب واحد في بند محمي يلخص معيار المحاسبة الدولي رقم (39) أن الخيار المُشترى المحدد بكامله على أنه أداة حماية المخاطر من جانب واحد، لن يكون فعالاً بصورة كاملة. لا يسمح بتصنيف التضخم، على أنه مخاطر حماية أو جزء من الأداة إلا في ظروف معينة. هذا التعديل لا يتوقع أن يكون ملائماً لعمليات البنك لأن البنك لم يدخل في أي معاملات حماية.

- تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (17) «توزيع موجودات غير نقدية على الملاك»

صدر تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (17) في نوفمبر 2008م، وهو يتناول كيف يجب أن يقاس توزيع مقسوم الأرباح غير النقدية على المساهمين. يُعترف بالتزام مقسوم الأرباح بعد المصادقة على مقسوم الأرباح من قبل المنشأة المعنية ولم يعد من صلاحية تلك المنشأة. يجب الاعتراف بالتزام مقسوم الأرباح هذا بالقيمة العادلة لصافي الموجودات التي سوف توزع. يجب الاعتراف بالفارق بين مبلغ مقسوم الأرباح المدفوع والمبلغ المرحل إلى ما بعده لصافي الموجودات الموزعة في الربح أو الخسارة. يجب إعطاء إفصاحات إضافية إذا كانت بنود صافي الموجودات المحتفظ بها لتوزيعها على الملاك تلبي تعريف العمليات متوقفة.

- تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (18) «تحويل الموجودات من العملاء»

صدر تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (18) في يناير 2009م. وهو يوضح المعالجة المحاسبية لتحويلات بنود العقارات والآلات والمعدات من قبل منشآت تستلم هذه التحويلات من عملائها. وينطبق التفسير أيضاً على الاتفاقيات التي تحصل المنشأة بموجبها على نقدية من عميل عندما يجب أن يستخدم مبلغ النقدية فقط في تشييد أو حيازة بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، وأن يكون على المنشأة عندئذ أن تستخدم هذا البند لتوفر للعميل الآلية التي تمكنه من استمرار حصوله على توريدات بضاعة و/ أو خدمات. لن يتأثر البنك بتطبيق تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (18).

- التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية

صدرت «التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية» في مايو 2008م. وهي تتضمن تعديلات عدة لمعايير التقارير المالية الدولية والتي يعتبرها مجلس معايير المحاسبة الدولي غير مستعجلة ولكن ضرورية. تشمل «التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية» على تعديلات ينتج عنها تغييرات محاسبية لأغراض العرض أو الاعتراف أو القياس، وكذلك على التعاريف المستخدمة أو التعديلات التصحيحية ذات العلاقة بالعديد من معايير التقارير المالية الدولية. تسري أغلب التعديلات ابتداءً من الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2009م و 1 يناير 2010م على التوالي، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يُتوقع أن تحصل تغييرات مادية في السياسات المحاسبية للبنك نتيجة لهذه التعديلات.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الأدوات المالية- الجزء 1: التصنيف والقياس»

صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) في نوفمبر 2009م ويحل محل تلك الأجزاء من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ذات العلاقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية. إن الخصائص الرئيسة لهذا المعيار هي كما يلي:

يجب أن تصنف الموجودات المالية في فئتي قياس، أولهما تلك التي تقاس لاحقاً

بالقيمة العادلة وثانيهما تلك التي ينبغي أن تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة. يجب أن يُتخذ هذا القرار عند الاعتراف الأولي. يعتمد التصنيف على نموذج نشاط المنشأة لإدارة أدواتها المالية وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأداة.

يتم لاحقاً قياس الأداة بالتكلفة المطفأة فقط إذا كانت أداة دين وكان كل من هدف «نموذج نشاط المنشأة» هو الاحتفاظ بهند الموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وكانت التدفقات النقدية التعاقدية للأداة تمثل فقط دفعات أصل المبلغ المستثمر والفائدة عليه (أي أن لها خصائص القرض الأساسية فقط). يجب أن تقاس جميع أدوات الدين الأخرى بالقيمة العادلة عبر الربح والخسارة.

يجب أن تقاس لاحقاً جميع أدوات الملكية بالقيمة العادلة. فبالنسبة لأدوات الملكية التي يُحتفظ بها للمتاجرة فسوف تقاس بالقيمة العادلة عبر الربح أو الخسارة. أما بالنسبة لجميع استثمارات حقوق الملكية الأخرى فيمكن أن يُتخذ قرار غير قابل للتغيير عند الاعتراف الأولي بها، للاعتراف بالأرباح والخسائر بالقيمة العادلة غير المحققة والمحققة عبر بيان الدخل الشامل الآخر وليس عبر الربح والخسارة. يجب أن لا يكون هناك تدوير لأرباح وخسائر القيمة العادلة إلى الربح أو الخسارة. هذا القرار قد يتخذ على أساس أداة على أداة. يجب إظهار مقسوم الأرباح في الربح أو الخسارة طالما كان المبلغ يمثل عائداً على الاستثمار.

رغم أن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ملزم ابتداء من 1 يناير 2013م، إلا أنه يُسمح بتطبيقه مبكراً. يدرس البنك، في الوقت الحاضر، تطبيقات هذا المعيار وتأثيره على البنك وتوقيت تطبيقه من قبل البنك.

إن الاستثناءات من معايير التقارير المالية الدولية إلتزاماً بأحكام القوانين واللوائح المحلية الصادرة عن البنك المركزي اليمني هي كما يلي:

(أ) استخدام حد أدنى لنسب مئوية للخسائر لقاء القروض والسلفيات غير المنتظمة وفقا لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور الدوري رقم (6) لعام 1996م وتعديلاته الصادرة في المنشور رقم (5) لعام 1998م،

(ب) عدم إدراج المخصص العام لقاء المخاطر المحتسبة على القروض والسلفيات غير المنتظمة ضمن حقوق الملكية،

(ج) عدم تطبيق بعض أحكام معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الادوات المالية – الاعتراف والقياس والخاصة بالاعتراف بتقييم الاستثمارات المتوفرة للبيع وفقا لقيمها العادلة إلا إذا كانت تلك الاستثمارات مدرجة في سوق مالية منتظمة،

(د) توزيع تغيرات غير المالك.

-2 2 التقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة القيام بعمل تعديلات وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات ومبالغ الموجودات والمطلوبات المالية المعلنة في تاريخ البيانات المالية ومبالغ الإيرادات والمصروفات المعلنة خلال الفترة المالية موضع التقرير. تتكون التقديرات التي ترى إدارة البنك أنها تحمل مخاطر جوهرية للتعديلات المادية في الفترات اللاحقة، بشكل أساسي، من مخصصات انخفاض القروض والسلفيات. يأخذ البنك، بعين الاعتبار، العوامل التالية عند تحديد مخصصات القروض والسلفيات والمطلوبات المحتملة:

- **المركز** المالي للعميل ككل؛
- **نسبة** المخاطرة، أي قدرة العميل على القيام بأنشطة ربحية في مجال عمله والتي تدر عليه دخل كافي تمكنه من سداد المديونية؛
- **قيمة** الضمانات المقدمة وإمكانية تحويل ملكيتها إلى البنك؛ و
- **تكلفة** تسوية المديونية.

تقديرات الإدارة

تستند التقديرات والافتراضات المصاحبة على خبرة البنك السابقة وعوامل أخرى متعددة يعتقد البنك أنها معقولة في ظل الظروف السائدة والتي تشكل نتائجها أساس الأحكام التي يصدرها بشأن قيم الموجودات والمطلوبات التي قد لا تكون ظاهرة من مصادر أخرى، لذلك قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بشكل دوري ويعترف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

3-2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

اتبعت الإدارة السياسات المحاسبية الهامة التالية والتي تلتزم بمعايير التقارير المالية الدولية بثبات واستمرار وذلك لمعالجة البنود التي تعتبر مادية بالنسبة للبيانات المالية للبنك:

المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

يعترف بجميع المشتريات والمبيعات «الاعتيادية» للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء الأصل. إن المشتريات أو المبيعات «الاعتيادية» هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب استلام الأصل خلال الإطار الزمني المنصوص عليه في اللوائح التنظيمية أو حسب أعراف السوق.

العملات الأجنبية

أ) يحتفظ البنك بسجلاته بالريال اليمني، وهي عملة البنك وظيفياً وعرضاً.

ب) يجري قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية مبدئياً بالعملة الوظيفية وفقاً لسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملات. تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الإعلان إلى الريال اليمني بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ. يتم إدراج كافة الأرباح أو الخسائر المحققة أو غير المحققة الناتجة من إعادة التقييم في «إيرادات التشغيل الأخرى» أو «مصاريف التشغيل الأخرى» في بيان الدخل الشامل.

ج) لا يتعامل البنك بعقود صرف العملات المستقبلية.

الاعتراف بالإيرادات

(أ) يعترف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل الشامل على أساس مبدأ الاستحقاق الزمني باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري المفعول. يقوم سعر الفائدة ساري المفعول على الاعتراف المبدئي للموجودات/ المطلوبات النقدية، ولا

يتم تعديله فيما بعد. لغرض الالتزام بمنشور البنك المركزي اليمني رقم (6) لسنة 1996م لا يقوم البنك بتثبيت إيرادات الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية غير المنتظمة. متى تم تصنيف أحد الحسابات كحساب غير منتظم، فإن كافة الفوائد غير المحصلة ذات العلاقة بالأشهر الثلاثة السابقة لتصنيف الحساب كغير منتظم تعكس من الدخل الشامل وتقيد كإيرادات فوائد غير محصلة.

(ب) تستحق الإيرادات من الاستثمارات بناءً على إشعار الملكية، ويعترف بالأرباح الموزعة عند نشوء حق استلامها.

(ج) وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بمنشوره رقم (2) لسنة 2000م يتم إدراج أي مخصصات مستردة ضمن بند «إيرادات التشغيل الأخرى».

(د) يُعترف بالعمولات ورسوم الخدمات المصرفية الأخرى عند استحقاقها.

النقدية وشبه النقدية

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، فإن النقدية وشبه النقدية تشتمل على كل من النقدية في الصندوق، والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي اليمني باستثناء أرصدة الاحتياطي القانوني، والأرصدة تحت الطلب لدى البنوك الأخرى وأذون الخزانة وشهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني بتواريخ استحقاق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ المركز المالي.

الأرصدة المستحقة من البنوك

تعرض الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك بسعر التكلفة بعد حسم أي مبالغ شطبت وأي انخفاض في قيمتها.

ودائع العملاء

تظهر جميع ودائع العملاء بسعر التكلفة المعدل بالمبالغ المطفأة.

أذون الخزانة

تظهر أذون الخزانة التي يصدرها البنك المركزي اليمني نيابة عن وزارة المالية بقيمتها الإسمية معدلة لأي خصم غير مطفأ قائم في تاريخ التقرير.

شهادات الإيداع

تظهر شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي اليمني بسعر التكلفة. ويتم إدراج الفوائد المستحقة على شهادات الإيداع في «الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى».

المخصص لقاء خسائر القروض والسلفيات والمطلوبات المحتملة

إلتزاماً بتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (6) لسنة 1996م والمنشور رقم (5) لسنة 1998م يتم تكوين مخصص للقروض والسلفيات والمطلوبات المحتملة الخاصة بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحتسب من إجمالي القروض والسلفيات والطلوبات المحتملة، مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع وضمانات مصرفية. يتم تحديد المخصص بناءً على مراجعة دورية شاملة لمحفظة الائتمان والمطلوبات المحتملة. وبناءً عليه، يتم تكوين المخصص طبقاً للنسب التالية:

- القروض والسلفيات المنتظمة، متضمنةً القروض تحت المراقبة 1%
- الالتزامات المحتملة المنتظمة، متضمنةً الحسابات تحت المراقبة 1%
- القروض والسلفيات والالتزامات المحتملة غير المنتظمة:
  - الديون دون المستوى 15%
  - الديون المشكوك في تحصيلها 45%
  - الديون الرديئة 100%

عندما يتبين عدم إمكانية تحصيل قرض ما، بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية اللازمة وتحديد الخسارة النهائية أو بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها للمحفظة، يتم شطبه بحسمه من المخصص. تظهر القروض والسلفيات المقدمة للعملاء في بيان المركز المالي بعد حسم المخصص والفوائد غير المحصلة. تظهر المبالغ المحصلة من القروض والسلفيات التي سبق شطبها في السنوات السابقة في بند «إيرادات التشغيل الأخرى».

الموجودات والمطلوبات المالية

يعترف البنك بكل الموجودات والمطلوبات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في بيان المركز المالي وتقاس وفقاً للفئة التي تنتمي لها.

• الموجودات المالية

يوزع البنك الموجودات المالية إلى فئات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) التالية: الموجودات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة، القروض والمدينون، الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والموجودات المالية المتوفرة للبيع. تحدد الإدارة تصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف الأولي.

أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة: تتضمن هذه الفئة فئتين فرعيتين هما:

الموجودات المالية المصنفة كمحتفظ بها لغرض التجارة والموجودات المالية المحددة من قبل البنك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف المبدئي.

تصنف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض التجارة إذا تم الحصول عليها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب أو إذا كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تدار معاً ويوجد لها نمط فعلي حالي لأخذ ربح قصير المدى. ويعترف بها في بيان المركز المالي كـ «موجودات مالية محتفظ بها لغرض التجارة»

يعترف بالموجودات المالية التي تتضمنها هذه الفئة مبدئياً بالقيمة العادلة، وتدرج تكاليف المعاملة مباشرة في بيان الدخل الشامل. ويتم تضمين الأرباح أو الخسائر الناجمة من التغيرات في القيمة العادلة مباشرة في بيان الدخل الشامل ويتم إعلانها كـ «صافي أرباح / (خسائر)» من الأدوات المالية المصنفة كمحتفظ بها لغرض

التجارة. يتم تضمين إيرادات ومصاريف الفوائد وإيرادات ومصاريف توزيعات الأرباح من الأدوات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة كـ «صافي إيرادات الفوائد» أو «إيرادات توزيعات الأرباح»، على التوالي. يعكس الاعتراف بالأدوات عند انتهاء صلاحية حق استلام التدفقات النقدية أو عندما يحول البنك فعلياً كافة مخاطر ومنافع الملكية ويكون التحويل مؤهلاً لعكس الاعتراف.

ب) القروض والمدينون

تعتبر القروض والمدينون أدوات مالية غير مشتقة ذات فترات سداد ثابتة أو قابلة للتحديد ولا توجد لها أسعار في سوق نشط باستثناء ما يلي:

-تلك التي يزمع البنك بيعها مباشرة أو خلال المدى القريب، ومصنفة كمحتفظ بها لغرض التجارة، وتلك التي حددها البنك بناء على الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

-تلك التي حددها البنك بناء على الاعتراف الأولي كمتوفرة للبيع، أو

- تلك التي قد لا يستعيد البنك فعلياً كل استثماراتها المبدئية إلا بسبب التدهور الائتماني.

يتم الاعتراف بالقروض والمدينين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس فيما يلي بسعر التكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري المفعول. يتم الاعلان عن القروض والمدينون في بيان المركز المالي كقروض وسلفيات للبنوك أو العملاء أو كاستثمارات. تضاف فوائد القروض في بيان الدخل ويعلن عنها كـ»إيرادات الفوائد وما شابه». في حالة الانخفاض، يعلن عن خسارة الانخفاض كخصم من القيمة الدفترية للقرض ويعترف بها في بيان الدخل الشامل كـ «مصاريف انخفاض القروض»

ج) الموجودات المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق

تعتبر الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق أدوات مالية غير مشتقة ذات فترات سداد ثابتة أو قابلة للتحديد وفترات استحقاق ثابتة ولدى إدارة البنك رغبة قوية وقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، باستثناء ما يلي:

-تلك التي يحددها البنك عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة عبر الربح أو الخسارة،

-تلك التي يحددها البنك كمتوفرة للبيع، و

-تلك التي تلبي تعريف القروض والمدينون.

ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة شاملة تكلفة المعاملات المباشرة والمتزامنة وتقاس فيما بعد بسعر التكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. يتم تضمين فوائد الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في بيان الدخل الشامل ويعلن عنها كـ «إيرادات الفوائد وما شابه». في حالة الانخفاض، يعلن عن خسارة الانخفاض كخصم من القيمة الدفترية للاستثمار ويعترف بها في بيان الدخل الشامل كـ «صافي الأرباح/ (الخسائر)» من الاستثمارات.

د) الموجودات المالية المتوفرة للبيع

تعتبر الاستثمارات المتوفرة للبيع موجودات مالية يراد الاحتفاظ بها لفترات غير محددة من الزمن ويمكن أن تباع استجابة للحاجة للسيولة أو التغيرات في سعر الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الملكية أو أنها لم تصنف كقروض ومدينون أو استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بالاستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة وهي الاعتبار التقدي شاملاً أي تكلفة معاملات، وتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة مع الأرباح أو الخسائر المعترف بها في بيان الدخل الشامل باستثناء خسائر الانخفاض وأرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية إلى أن يتم عكس الاعتراف بالموجودات المالية. إذا تم تحديد استثمار متوفر للبيع كمنخفض فإن الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل يعترف بها في بيان الدخل الشامل. ويعترف بالفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة السارية المفعول وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على الموجودات النقدية المصنفة كمتوفرة للبيع في بيان الدخل الشامل. ويعترف بتوزيعات الأرباح من أدوات الملكية المتوفرة للبيع في بيان الدخل في «إيرادات توزيعات الأرباح» عند نشوء حق الاستلام من قبل البنك.

المطلوبات المالية

يحتفظ البنك بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (شاملة المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض التجارة وتلك المحددة بالقيمة العادلة) والمطلوبات المالية بسعر التكلفة المطفأ ومشتقات الحماية. لا يعترف بالمطلوبات المالية عند انتهاء مدتها.

أ) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتضمن هذه الفئة فئتين فرعيتين هما: المطلوبات المالية المصنفة كمحتفظ بها لغرض التجارة والمطلوبات المالية المحددة من قبل البنك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي.

تصنف المطلوبات المالية كمحتفظ بها لغرض التجارة إذا تم الحصول عليها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب أو إذا كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تدار معاً وهناك دليل على وجود نمط استلام ربح قصير المدى. تتضمن المطلوبات المالية أيضاً التزامات لتقديم موجودات مالية مقترضة من بائع لا يملكها. يعترف بهذه الأدوات المالية في بيان المركز المالي كـ «مطلوبات مالية محتفظ بها لغرض التجارة».

تدرج الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة كمحتفظ بها لغرض التجارة في بيان الدخل الشامل ويعلن عنها كـ «صافي الأرباح/ (الخسائر)» من الأدوات المالية المصنفة كمحتفظ بها لغرض التجارة. تدرج مصاريف الفوائد من المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض التجارة كـ «صافي إيرادات الفوائد».

ب) المطلوبات المقاسة بسعر التكلفة المطفأ الأخرى

تقع المطلوبات المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في هذه الفئة وتقاس بسعر التكلفة المطفأ. تتمثل المطلوبات المالية المقاسة بسعر التكلفة المطفأ في الودائع من البنوك والعملاء والاستثمارات الدائنة تحت الإصدار والتي لا ينطبق عليها خيار القيمة العادلة والسندات المتحولة والديون الثانوية.

الإعتراف

يستخدم البنك محاسبة تاريخ المتاجرة للعقود بالطرق العادية عند تسجيل معاملات الموجودات المالية. تعرض الموجودات المالية المحولة لطرف ثالث ولكنها غير ملائمة لعكس الإعتراف في بيان المركز المالي كـ «موجودات مرهونة كضمان» إذا كان لدى المحول حق بيعها أو رهنها.

عكس الاعتراف

يعكس الاعتراف بالموجودات المالية عند توقف الحقوق التعاقدية لاستلام تدفقات مالية من هذه الموجودات أو أن هذه الموجودات قد حولت وكذلك كافة مخاطر ومنافع ملكيتها. يعكس الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تسترد أو تسدد.

العقارات والآلات والمعدات

تشمل الأراضي والمباني بشكل رئيسي الفروع والمكاتب. تظهر جميع العقارات والمعدات والآلات التي يستخدمها البنك بالتكلفة التاريخية ناقصةً الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف ذات الصلة المباشرة بحيازة كل بند من البنود. تُدرج المصاريف اللاحقة في القيمة الدفترية لكل بند أو يُعترف بها كبند مُنفصل، كما هو ملائم، فقط، عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى البنك منافع اقتصادية مرتبطة بذلك البند وتكون تكلفته قابلة للقياس بموثوقية. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. تُحمل جميع تكاليف الترميم والصيانة الأخرى إلى مصاريف التشغيل الأخرى خلال الفترة المالية التي تكبدت فيها.

لا تستهلك الأراضي المملوكة، أما العقارات والآلات الأخرى فتظهر بسعر التكلفة أو مبالغ إعادة التقييم ناقصةً الاستهلاك المتراكم. ويتم احتساب الاستهلاك لكل العقارات والآلات والمعدات، باستثناء الأراضي المملوكة، بمعدلات تحتسب لشطب سعر التكلفة أو مبلغ إعادة تقييمها ناقصة القيمة المتبقية المقدرة بناء على الأسعار السائدة في تاريخ الامتلاك لكل أصل على مدى عمره الإنتاجي باستخدام طريقة القسط الثابت بالمعدلات المبينة أدناه:

• المباني والإنشاءات	2.5%
• الأثاث والآلات والمعدات	10% - 20%
• السيارات	20%
• الأجهزة ونقاط البيع وصناديق الصراف الآلي	20%
•التحسينات على العقارات المستأجرة	

(على فترة عقود الإيجار أو العمر الإنتاجي المتوقع لها أيهما أقل)

تُنزل القيمة الدفترية لبند الموجودات فوراً إلى مبلغه القابل للاسترداد إذا زادت القيمة الدفترية عن المبلغ التقديري القابل للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد هو أعلى قيمة عادلة لبند الموجودات ناقصة تكلفة بيعه وقيمة استخدامه. لم ينخفض أي بند من بنود العقارات والمعدات والآلات كما في 31 ديسمبر 2009م (2008م: لا شيء).

تُحدد الأرباح والخسائر لاستبعاد العقارات والمعدات والآلات بمقارنة مبالغ البيع المحصلة مع القيمة الدفترية، وتُدرج هذه ضمن «مصاريف التشغيل الأخرى» في بيان الدخل الشامل.

العقارات والضمانات التي آلت ملكيتها للبنك من العملاء وفاءً لديون متعثرة

يحصل البنك في بعض الأحيان على عقارات وفاءاً لقروض وسلفيات تعثر المدينون في سداد قيمها. ووفقاً للقانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك وتعليمات البنك المركزي اليمني تدرج الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك من عملاء سداداً لقروض في المركز المالي ضمن بند «الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك ناقصةً أي انخفاض في قيمتها. يتم تحميل قيمة أي انخفاض في القيمة، كما في تاريخ بيان المركز المالي، على بيان الدخل الشامل.

مخصص الضمان الاجتماعي

يدفع موظفو البنك حصتهم لقاء الضمان الاجتماعي بحسب قانون التأمينات الاجتماعية للجمهورية اليمنية رقم (25) لسنة 1991م. ويتم دفع الاشتراكات للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية قبل اليوم العاشر من الشهر التالي. تحمل مساهمة البنك في بيان الدخل الشامل.

المطلوبات والالتزامات المحتملة

تظهر المطلوبات والالتزامات المحتملة والتي يكون البنك طرفاً فيها خارج بيان المركز المالي، بعد الهوامش، تحت بند «الحسابات النظامية والالتزامات الاخرى» حيث أنها لا تمثل موجودات فعلية أو مطلوبات فعلية كما في تاريخ التقرير.

عقود الإيجار

تصنف العقود كعقود إيجار تمويلي عندما تنقل شروط العقد جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن الملكية إلى المستأجر. وتصنف بقية عقود الإيجار كعقود تشغيلية. إن جميع العقود التي أبرمها البنك هي عقود إيجار تشغيلي. تُحمل الإيجارات المستحقة الدفع بحكم هذه العقود على بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

القروض الطويلة الأجل

تظهر القروض الطويلة الأجل بسعر التكلفة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39): الأدوات المالية - الاعتراف والقياس.

الضرائب

وفقاً للمادة (21) من القانون (39) لسنة 1982م بإنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي لا تخضع أرباح البنك لضريبة الأرباح التجارية والصناعية. ولا يخضع البنك، أيضاً، لقانون ضرائب الدخل رقم (31) لسنة 1991م والتعديلات اللاحقة له بالقرار الجمهوري بقانون رقم (12) لسنة 1999م وأحكام المادة رقم (85) من القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك.

الزكاة

يقوم البنك بدفع الزكاة وفقاً لقانون الزكاة رقم (2) لسنة 1999م إلى الإدارة العامة للواجبات الزكوية والتي تقرر توزيعها طبقاً لمصاريفها الشرعية.

المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يتم الإفصاح في البيانات المالية عن المعاملات التي تمت مع الأطراف ذوي العلاقة كأعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء وأفراد عائلاتهم والشركات التي يعتبرون فيها المالكين الرئيسين وأيضاً كبار المساهمين، غير الحكومة، ممن يمتلكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة نسبة 5% فأكثر من القوة التصويتية.

يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير مهم وجوهري على البنك عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، ويتعامل البنك مع الأطراف ذوي العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون والقرارات التفسيرية للبنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (4) لسنة 1999م.

انخفاض الموجودات

يقوم البنك في تاريخ كل بيان مركز مالي بتقييم ما إذا كانت هناك دلالة على احتمال انخفاض أصل ما. إذا وجدت أي دلالة في هذا الخصوص أو في حالة وجوب الفحص السنوي لانخفاض الأصل يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسترداد من قيمة الأصل. إن المبلغ القابل للاسترداد للأصل هو أعلى قيمة عادلة للأصل ناقصة تكلفة البيع أو القيمة العادلة لوحدة توليد النقد ناقصة تكلفة البيع وقيمته المستخدمة والمحددة لكل أصل على حدة إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد كبير عن تلك للموجودات الأخرى أو موجودات البنك. يجري تقييم في تاريخ كل بيانات مالية فيما إذا كانت هناك أي دلالة على عدم وجود أو نقصان خسائر انخفاض سبق الاعتراف بها. وإذا وجدت هذه الدلالة يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل.

تعكس خسارة الانخفاض المعترف بها سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد لأصل منذ الاعتراف بآخر خسارة في الانخفاض. في هذه الحالة يتم زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد، ولا يمكن أن تتجاوز هذه الزيادة المبلغ المرحل الذي تم تحديده، بعد الاستهلاك، لو أنه لم يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض للأصل في السنوات السابقة. لا يتم الاعتراف بهذا العكس في بيان الدخل الشامل إلا إذا رحل الأصل بمبلغ إعادة تقييم، وفي هذه الحالة يجب معاملة العكس على أنه زيادة في إعادة التقييم. بعد هذا العكس يتم تعديل تكلفة الاستهلاك في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة المرحلة المعدلة للأصل ناقصة قيمته المتبقية على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تجرى مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية فقط، ويظهر صافي الرصيد الناتج في بيان المركز المالي عند وجود حق قابل للتنفيذ قانونياً لإجراء مقاصة للمبالغ المعترف بها وينوي البنك إما التسديد على أساس صافي المبلغ أو تملك الأصل وتسديد مبلغ الإلتزام في نفس الوقت.

3- الأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية. تشتمل الموجودات المالية على النقدية في الصندوق والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات الحكومية وشهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني والاستثمارات والقروض والسلفيات المقدمة للعملاء والبنوك. وتشتمل المطلوبات المالية على ودائع العملاء والأرصدة المستحقة للبنوك والقروض الطويلة الأجل. تتضمن الأدوات المالية، أيضاً، الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند «الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى».

3-1 القيمة العادلة للأدوات المالية

استناداً إلى تقييم موجودات ومطلوبات البنك كما تظهرها الإيضاحات حول البيانات المالية، لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية جوهرياً عن قيمها العادلة كما في تاريخ المركز المالي باستثناء ما هو مبين في الإيضاح رقم (9) الخاص بالقروض والسلفيات المقدمة للعملاء.

3-2 إدارة مخاطر الأدوات المالية

تعد المخاطر متأصلة في الأنشطة البنكية، إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وأدوات رقابية أخرى. وتعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية بالغة لضمان ربحية مستمرة للبنك، ويتحمل كل فرد في البنك مسئولية عن المخاطر الواقعة في إطار مسؤولياته.

يتعرض البنك لمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر التشغيل.

مخاطر الائتمان

تُعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء والبنوك، والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والحقوق والالتزامات من الآخرين موجودات مالية معرضة لمخاطر الائتمان. تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة الأطراف الأخرى على الوفاء بالتزاماتهم عند استحقاقها.

ولغرض الالتزام بتعميم البنك المركزي اليمني رقم (10) لسنة 1997م المتعلق بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان، يلتزم البنك بمعايير محددة لإدارة مخاطر الائتمان بطريقة ملائمة. بالإضافة إلى المعايير المنصوص عليها في التعميم المذكور أعلاه، يطبق البنك إجراءات إضافية، لتقليل مخاطر الائتمان، وهي ما يلي:

- إعداد دراسات ائتمانية عن العملاء والبنوك قبل التعامل معهم وتحديد نسبة مخاطر الائتمان لكل منهم؛
- الحصول على ضمانات كافية لتقليل التعرض لمخاطر الائتمان التي قد تنتج من المصاعب المالية التي تواجه العملاء أو البنوك؛
- المتابعة والمراجعة الدورية للعملاء والبنوك لغرض تقييم مراكزهم المالية ودرجة الائتمان والمخصص المطلوب للقروض والسلفيات غير المنتظمة؛
- توزيع محفظة الائتمان والأرصدة مع البنوك على قطاعات متنوعة لتقليل تركزات مخاطر الائتمان.

يُظهر الجدول أدناه الحد الأعلى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بمكونات بيان المركز المالي. يظهر الحد الأعلى للمخاطر بالإجمالي قبل العوامل المخففة من تأثير المخاطر باستخدام اتفاقيات الضمانات:

	31 ديسمبر 2009م ألف ريال يمني	31 ديسمبر 2008م ألف ريال يمني
الموجودات		
أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	19,571,628	15,128,834
الأرصدة لدى البنوك	35,803,780	17,596,333
أذون الخزانة، صافي	83,328,359	40,259,234
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	26,800,000
السندات الحكومية	4,460,866	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	60,232,704	60,894,262
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	1,982,851	1,847,839
الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى	7,107,261	3,359,476
إجمالي الموجودات	212,487,449	170,346,844
الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى	72,135,856	65,975,636
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	284,623,305	236,322,480

يدير البنك تركزات مخاطر الائتمان بتوزيع المحفظة على قطاعات اقتصادية ومواقع جغرافية متنوعة. يُظهر الإيضاح رقم (34) توزيع الأدوات المالية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ويُظهر الإيضاح رقم (35) توزيع الأدوات المالية بحسب المواقع الجغرافية.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها في الظروف الطبيعية. وللحد من هذه المخاطر تقوم إدارة البنك، بالإضافة إلى اعتمادها على قاعدة الودائع الأساسية، بإدارة الموجودات آخذة بعين الاعتبار السيولة المطلوبة، ومراقبة التدفقات المالية والسيولة المستقبلية بشكل يومي وتنظم مصادر تمويل متنوعة.

يُظهر الجدول التالي تحليل الاستحقاق للمطلوبات المالية التي تُظهر الاستحقاقات التعاقدية المتبقية:

كما في 31 ديسمبر 2009م	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
المطلوبات	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الأرصدة المستحقة للبنوك	4,568,783	-	-	-	4,568,783
ودائع العملاء	177,733,615	19,079,694	9,539,847	-	206,353,156
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	236,982	236,982
إجمالي المطلوبات	182,302,398	19,079,694	9,539,847	236,982	211,158,921

كما في 31 ديسمبر 2009م	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
المطلوبات	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الأرصدة المستحقة للبنوك	348,919	-	-	-	348,919
ودائع العملاء	167,290,539	355,181	251,543	14,019	167,911,282
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	235,677	235,677
إجمالي المطلوبات	167,639,458	355,181	251,543	249,696	168,495,878

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، يُظهر الإيضاح رقم (32) تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات وصافي الفجوة بين الاثنين.

مخاطر سعر الفائدة

تنشأ مخاطر سعر الفائدة من احتمال أن التغيرات في أسعار الفائدة سوف تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو على قيمة الأدوات المالية. يمارس البنك عدداً من الإجراءات للحد من تأثير تلك المخاطر إلى الحد الأدنى وذلك عن طريق:

- ربط أسعار الفائدة على المبالغ المقترضة بأسعار الفائدة على المبالغ المقرضة؛
- الأخذ بعين الاعتبار أسعار الخصم لمختلف العملات عند تحديد أسعار الفائدة؛
- ضبط مقابلة تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية.

يُظهر الجدول التالي تعرض البنك إلى مخاطر سعر الفائدة:

كما في 31 ديسمبر 2009م	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	غير متأثر بالفائدة	الإجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الموجودات						
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	26,431,619	26,431,619
الأرصدة لدى البنوك	11,256,661	-	-	-	24,547,119	35,803,780
أذون الخزانة، صافي	54,609,522	12,796,693	15,922,144	-	-	83,328,359
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	-	-
السندات الحكومية	-	-	-	4,460,866	-	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	31,755,419	5,695,458	13,922,227	8,859,600	-	60,232,704
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	-	-	-	-	1,982,851	1,982,851
الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى	-	-	-	-	7,107,261	7,107,261
إجمالي الموجودات	97,621,602	18,492,151	29,844,371	13,320,466	60,068,850	219,347,440
المطلوبات						
الأرصدة المستحقة للبنوك	4,568,783	-	-	-	-	4,568,783
ودائع العملاء	66,671,740	19,079,694	9,539,847	-	111,061,875	206,353,156
الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى	-	-	-	-	1,131,624	1,131,624
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	86,982	150,000	236,982
إجمالي المطلوبات	71,240,523	19,079,694	9,539,847	86,982	112,343,499	212,290,545
فجوة التأثر بسعر الفائدة	26,381,079	(587,543)	20,304,524	13,233,484	(52,274,649)	7,056,895
كما في 31 ديسمبر 2008م						
الموجودات						
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	21,476,949	21,476,949
الأرصدة لدى البنوك	8,743,249	-	-	-	8,853,084	17,596,333
أذون الخزانة، صافي	37,275,168	2,984,066	-	-	-	40,259,234
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	26,800,000	-	-	-	-	26,800,000
السندات الحكومية	-	-	-	4,460,866	-	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	28,792,883	6,254,268	13,540,422	12,306,689	-	60,894,262
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	-	-	-	-	1,847,839	1,847,839
الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى	-	-	-	-	3,359,476	3,359,476
إجمالي الموجودات	101,611,300	9,238,334	13,540,422	16,767,555	35,537,348	176,694,959
المطلوبات						
الأرصدة المستحقة للبنوك	286,472	-	-	-	62,447	348,919
ودائع العملاء	88,341,318	355,181	251,542	14,019	78,949,222	167,911,282
الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى	-	-	-	-	2,615,319	2,615,319
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	85,677	150,000	235,677
إجمالي المطلوبات	88,627,790	355,181	251,542	99,696	81,776,988	171,111,197
فجوة التأثر بسعر الفائدة	12,983,510	8,883,153	13,288,880	16,667,859	(46,239,640)	5,583,762

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، يُظهر الإيضاح رقم (33) متوسط سعر الفوائد على الموجودات والمطلوبات المطبق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009م والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008م.

مخاطر أسعار الصرف

بسبب طبيعة نشاطات البنك، يتعامل البنك بمختلف العملات الأجنبية وعليه فإنه معرض لمخاطر أسعار الصرف، ويحرص البنك على المحافظة على مراكز متوازنة للعملات الأجنبية التزاماً بتعليمات البنك المركزي اليمني في المنشور رقم (6) لسنة 1998م والذي يحدد أن لا تتجاوز مراكز العملات الأجنبية كل على حدة عن نسبة 15% من رأس مال البنك واحتياطياته، وأن لا يتجاوز إجمالي المركز المفتوح لجميع

العملات عن 25% من رأس مال البنك واحتياطياته. والتزاماً بمنشور البنك المركزي

اليمني رقم (6) لسنة 1998م يراقب البنك دورياً مراكز العملات الأجنبية لديه ويقوم ببيع المبالغ الفائضة بالعملات الأجنبية إلى البنك المركزي اليمني بالأسعار السائدة في تاريخ البيع. يبين الإيضاح (38) أهم مراكز العملات الأجنبية في البنك.

بلغ صافي تعرض البنك للعملات الأجنبية كالتالي:

	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ريال سعودي	عملات أخرى	الإجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
31 ديسمبر 2009م						
الموجودات	72,130,248	411,860	5,292,591	2,628,320	695,780	81,158,799
المطلوبات	69,631,134	413,520	4,944,458	3,271,915	570,265	78,831,292
صافي مراكز العملات	2,499,114	(1,660)	348,133	(643,595)	125,515	2,327,507

	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ريال سعودي	عملات أخرى	الإجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
31 ديسمبر 2008م						
الموجودات	57,601,752	432,998	2,530,144	1,758,105	542,593	62,865,592
المطلوبات	54,752,813	592,211	2,141,537	3,043,443	809,013	61,339,017
صافي مراكز العملات	2,848,939	(159,213)	388,607	(1,285,338)	(266,420)	1,526,575

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في إمكانية حدوث خسائر مالية نتيجة لنقص أو فشل العمليات الداخلية في تقنيات المعلومات أو في الأفراد أو كنتيجة لأحداث خارجية غير ملائمة. يتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية لكن ليس المخاطر الاستراتيجية أو المتعلقة بالسمعة.

يتم التحكم بإدارة مخاطر التشغيل بواسطة سياسات وإجراءات محددة بشكل جيد ومدمجة من خلال إطار متكامل واضح في البنك. ويتم مراقبة الخسائر المادية الفعلية الناجمة عن الأخطاء التشغيلية ومخالفات القوانين/ النظم المنظمة والمشاكل والكوارث والحوادث والأعطال للموجودات الملموسة وعمليات الاحتيال الخارجية من قبل إدارة مخاطر التشغيل. يتم تحديد وتقييم المخاطر/ الخسائر الممكنة من خلال مؤشرات مخاطر رئيسية ومنهجية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة للفروع والنشاط ووحدات الدعم.

إضافة إلى ذلك، يتم خلال السنة مراجعة عدد من السياسات والإجراءات لتقوية النظام والعمليات. وأحد المكونات الرئيسة لمخاطر التشغيل والتي قد تكون السبب المحتمل لتمزيق عمليات النشاط نتيجة لأحداث استثنائية قد تمزق النظام والبنية التحتية والموارد البشرية وتعطى أهمية كبيرة وخطة استمرارية للنشاط قد تم مراجعتها لتوفر مواجهة للتهديدات الحالية.

ومنهجية البنك لإدارة مخاطر التشغيل هي بتطبيق ممارسات ملائمة للغرض لتناسب الاستحقاق المؤسسي والبيئات المعينة والتي يتم تشغيل النشاط فيها.

لقد تم ترسيخ إدارة مخاطر التشغيل لزيادة كفاية وكفاءة موارد البنك وتقليل الخسائر واستخدام الفرص.

3-3 إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الأساسية من إدارة البنك للرأس المال في ضمان التزام البنك بمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً وأن البنك يحتفظ بتصنيف ائتماني قوي ونسب رأس مال صحيحة. تتم مراقبة كفاية رأس المال من قبل إدارة البنك بشكل ربع سنوي باستخدام تقنيات تستند على التعليمات المقرة من البنك المركزي اليمني لأغراض إشرافية. وتحفظ المعلومات المطلوبة في ملف لدى البنك المركزي اليمني على أساس ربع سنوي.

يلزم البنك المركزي اليمني كل بنك في اليمن بأن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال إلى موجودات مرجحة بأوزان المخاطر يساوي أو أعلى من 8% التي تمثل الحد الأدنى المتفق عليه دولياً. بالإضافة إلى ذلك يتطلب من البنك أن يحتفظ بنسبة من

إجمالي رأس المال إلى ودائع العملاء يساوي أو أعلى من 5%.

يُقسم إجمالي رأس مال البنك إلى فئتين:

الفئة الأولى: وتتضمن رأس المال والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام.

الفئة الثانية: وتتضمن احتياطي إعادة التقييم والأرباح غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع.

يُستقطع الاستثمار في أي بنك أو شركة مالية محلية من الفئة الأولى والثانية ويُضاف رصيد المخصصات العامة للقروض والسلفيات إلى الفئة الأولى والثانية.

تُقاس الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر باستخدام سلم مدرج مكون من أربعة مستويات للمخاطر مصنفة وفقاً لطبيعة وتعكس تقديراً لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر الأخرى المصاحبة لكل أصل ونظيره، مع الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات مستوفاة. تتخذ إجراءات مماثلة في حالة التعرض لخارج المركز المالي مع بعض التعديلات لتعكس الطبيعة الأكثر احتمالية للخسائر الممكنة.

يعمل البنك وفقاً لجميع متطلبات رأس المال الخاضع لها.

يتم احتساب كفاية رأس المال كالتالي:

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني
رأس المال	9,000	8,000
علاوة الإصدار	500	500
الاحتياطيات	656	479
الأرباح المستبقاة	153	152
إجمالي حقوق الملكية	10,309	9,131
رصيد المخصص العام كما في نهاية السنة	977	955
الاستثمارات في البنوك والشركات المالية المحلية	(59)	(59)
إجمالي رأس المال العامل	11,227	10,027
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
في بيان المركز المالي	43,013	42,352
خارج بيان المركز المالي	36,392	37,905
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	79,405	80,257
نسبة كفاية رأس المال	%14.14	%12.49

4- النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
النقدية في الصندوق:	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
بالعملة المحلية	5,002,520	3,681,124
بالعملات الأجنبية	1,857,471	2,666,991
إجمالي النقدية في الصندوق	6,859,991	6,348,115
أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني:		
بالعملة المحلية	8,693,243	7,303,305
بالعملات الأجنبية	10,878,385	7,825,529
إجمالي أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	19,571,628	15,128,834
إجمالي النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	26,431,619	21,476,949

بموجب أحكام قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م على البنك أن يحتفظ بودائع قانونية لدى البنك المركزي اليمني بنسبة محددة على العملة المحلية وعلى العملات الأجنبية للودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الأخرى لديه.

5- الأرصدة لدى البنوك

الأرصدة لدى البنك المركزي اليمني والبنوك المحلية الأخرى	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني:	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
بالعملة المحلية	10,805,284	4,492,270
بالعملات الأجنبية	1,658,156	867,045
إجمالي الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني	12,463,440	5,359,315
الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية الأخرى	180,622	330,512
إجمالي الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني والبنوك المحلية الأخرى	12,644,062	5,689,827
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية		
أرصدة الحسابات الجارية وتحت الطلب	11,903,058	3,429,339
الودائع لأجل	11,256,660	8,477,167
إجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الأخرى	23,159,718	11,906,506
إجمالي الأرصدة لدى البنوك	35,803,780	17,596,333

تحمل الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك الأجنبية أسعار فوائد متغيرة في حين لا تحمل الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني والبنوك المحلية الأخرى أي فوائد.

6- أذون الخزانة، صافي

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
أذون الخزانة والتي تستحق خلال 90 يوماً	55,200,000	38,200,000
أذون الخزانة والتي تستحق خلال 180 يوماً	13,137,120	3,120,630
أذون الخزانة والتي تستحق خلال سنة	16,614,170	-
إجمالي أذون الخزانة	84,951,290	41,320,630
الخصم غير المطفأ المستحق خلال 90 يوماً	(590,478)	(924,832)
الخصم غير المطفأ المستحق خلال 180 يوماً	(340,427)	(136,564)
الخصم غير المطفأ المستحق خلال سنة	(692,026)	-
إجمالي الخصم غير المطفأ	(1,622,931)	(1,061,396)
صافي القيمة الدفترية لأذون الخزانة	83,328,359	40,259,234

تحمل أذون الخزانة وأذون الخزانة المعاد شراؤها أسعار فائدة تتراوح بين 11% إلى 15%. وفقًا لتعليمات البنك المركزي اليمني تعتبر أذون الخزانة التي تستحق خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر جزءاً من النقدية وشبه النقدية.

7- شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني

وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تعتبر شهادات الإيداع هذه جزءاً من النقدية وشبه النقدية.

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
شهادات الإيداع – 90 يوماً	-	26,800,000

8- السندات الحكومية

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
السندات الحكومية	4,460,866	4,460,866

بناءً على قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (145) لسنة 2006م بتاريخ 11 أبريل 2006م والذي قرر فيه بأن على وزارة المالية شراء المحفظة الائتمانية الزراعية المستحقة للبنك كما في 31 ديسمبر 2005م، ووفقاً للاتفاق المبرم بين كل من وزارة المالية والبنك، أصدر البنك المركزي اليمني نيابة عن وزارة المالية سندات حكومية تستحق السداد في 11 أبريل 2016م وتحمل هذه السندات نسب فائدة حسب سعر متوسط الفائدة على أذون الخزانة لفترة ثلاثة أشهر وتدفع في تواريخ الاستحقاق.

9. القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
القروض الزراعية (لصغار المزارعين)	19,919	430,672
القروض الزراعية القصيرة الأجل	235,808	206,605
القروض الزراعية المتوسطة الأجل	5,043	5,219
القروض الزراعية الطويلة الأجل	54,749	139,215
قروض التنمية الريفية وحماية البيئة	315,519	781,711
إجمالي القروض الزراعية (1)		
القروض والسلفيات الأخرى		
الحسابات الجارية المدينة وحسابات السحب على المكشوف	24,992,814	28,411,634
القروض التجارية	23,978,778	21,431,047
القروض الشخصية	10,313,909	7,902,542
قروض الموظفين	528,844	323,755
تمويل الاعتمادات المستندية	6,429,937	7,151,696
الشيكات المشتراة	417,837	847,672
إجمالي القروض والسلفيات الأخرى (2)	66,662,119	66,068,346
إجمالي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء (1+2)	66,977,638	66,850,057
المخصص لقاء خسائر القروض الزراعية (إيضاح -9أ)	(30,939)	(7,819)
المخصص لقاء خسائر القروض والسلفيات الأخرى (إيضاح -9أ)	(5,127,879)	(4,270,312)
الفوائد المعلقة (إيضاح -9ب)	(1,586,116)	(1,677,664)
إجمالي المخصص لقاء القروض والسلفيات والفوائد المعلقة	(6,744,934)	(5,955,795)
صافي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	60,232,704	60,894,262

بلغ إجمالي القروض والسلفيات غير المنتظمة كما في 31 ديسمبر 2009م مبلغ 8,738,767 ألف ريال يمني (31 ديسمبر 2008م: 12,052,632 ألف ريال يمني).
إن تفصيل هذا المبلغ كما يلي:

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الديون دون المستوى	2,858,928	2,633,545
الديون المشكوك في تحصيلها	913,785	510,214
الديون الرديئة	4,966,054	8,908,873
إجمالي القروض والسلفيات غير المنتظمة	8,738,767	12,052,632

كان لدى البنك قرض بمبلغ 2,779,860 ألف ريال يمني على المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج (المؤسسة). وقد شكل مجلس الوزراء بناء على القرار رقم (455) لسنة 2008م المعدل بالقرار رقم (7) لسنة 2009م لجنة مكونة من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة لتسوية القرض لقاء جزء من أرض تملكها المؤسسة. قامت اللجنة بمراجعة وإعداد تقرير لتحديد موقع الأرض وقيمتها وبلغت 2,196,361 ألف ريال يمني. تم إعداد عقد لبيع الأرض بمبلغ 2,779,860 ألف ريال يمني كتسوية كاملة للقرض. وفقاً للجزء (3) من هذا العقد تنتقل ملكية الأرض إلى البنك بعد توقيع كل من البنك والمؤسسة وأعضاء لجنة مجلس الوزراء. ويصبح العقد ساري المفعول فقط بعد توقيعه من قبل كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني.

تم توقيع العقد من قبل البنك والمؤسسة وأعضاء لجنة مجلس الوزراء، وتمت المصادقة عليه من قبل كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني في 25 أبريل 2010م. بناءً على ذلك يتوقف البنك عن المطالبة بالقرض وقدره 2,779,860 ألف ريال يمني مقابل قيمة الأرض بمبلغ 2,779,860 ألف ريال يمني. أقر مجلس إدارة البنك هذه الصفقة في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 15 مايو 2010م.

9- أ) المخصصات لقاء خسائر القروض والسلفيات غير المنتظمة

إن تفاصيل حركة المخصصات للخسائر المحتملة للقروض والسلفيات غير المنتظمة خلال السنة كانت كالتالي:

مخصص القروض الزراعية	--- 31 ديسمبر 2009م ---			--- 31 ديسمبر 2008م ---		
	خاص	عام	إجمالي	خاص	عام	إجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الرصيد في 1 يناير	-	7,819	7,819	-	6,383	6,383
المكون خلال السنة (إيضاح 27)	23,120	-	23,120	-	1,436	1,436
التحويلات إلى المخصص المحدد	4,944	(4,944)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	28,064	2,875	30,939	-	7,819	7,819

مخصص القروض والسلفيات الأخرى	--- 31 ديسمبر 2009م ---			--- 31 ديسمبر 2008م ---		
	خاص	عام	إجمالي	خاص	عام	إجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الرصيد في 1 يناير	3,982,911	287,401	4,270,312	2,384,079	226,644	2,610,723
المكون خلال السنة (إيضاح 27)	1,742,670	-	1,742,670	1,601,022	60,757	1,661,779
إعادة تقييم أرصدة أول السنة	27,996	4,344	32,340	(2,190)	-	(2,190)
التحويلات إلى المخصص المحدد	39,155	(39,155)	-	-	-	-
المسترد خلال السنة (إيضاح 26)	(917,443)	-	(917,443)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	4,875,289	252,590	5,127,879	3,982,911	287,401	4,270,312

قررت الإدارة تكوين مخصص عام للقروض والالتزامات المحتملة المنتظمة بما فيها القروض تحت المراقبة بمعدل 1% (2008م: 1%).

9- ب) الفوائد المعلقة

هذه تمثل الفوائد على القروض والسلفيات غير المنتظمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني والتي يتم الاعتراف بها كإيرادات عند تحصيلها فقط.

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الرصيد في بداية السنة	1,677,664	1,204,666
المسترد خلال السنة	(636,884)	-
المعلق خلال السنة	545,336	472,998
الرصيد في نهاية السنة	1,586,116	1,677,664

10- الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي

تشتمل هذه على الاستثمارات المتوفرة للبيع في الشركات والمؤسسات المالية التالية:

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
شركة مأرب للدواجن (ش.م.ي) (إيضاح -10 أ)	289,500	157,488
شركة كاك لتقنية المعلومات (إيضاح -10 ب)	1,500	-
شركة كاك للتسويق والإعلان المحدودة (إيضاح -10 ج)	1,500	-
الاستثمارات في الشركات والمؤسسات المالية الأخرى:		
شركة الخدمات المالية اليمنية- اليمن (إيضاح -10 د)	59,131	59,131
كاك بنك الدولي- جيبوتي (إيضاح -10 هـ)	19,970	19,970
الشركة اليمنية لصناعة المضخات	15,750	15,750
الشركة اليمنية لتسويق المنتجات الزراعية	1,350	1,350
الشركة اليمنية للفنادق	2,500	2,500
مصنع التمور بالتحيتى	11,834	11,834
الشركة اليمنية البريطانية للاستثمار	125	125
مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي (إيضاح -10 و)	600,000	600,000
مؤسسة ضمان الودائع المصرفية (إيضاح -10 ز)	10,000	10,000
شركة أساس للتطوير العقاري المحدودة (-10 ح)	1,001,250	1,001,250
إجمالي الاستثمارات المتوفرة للبيع	2,014,410	1,879,398
مخصص الانخفاض (-10 ط)	(31,559)	(31,559)
صافي القيمة الدفترية للاستثمارات المتوفرة للبيع	1,982,851	1,847,839

10- أ) شركة مأرب للدواجن

يمتلك البنك ما نسبته 26.93% من رأس مال شركة مأرب للدواجن (ش.م.ي). خلال السنة قام البنك بدفع مبلغ قدره 132,012 ألف ريال يمني لقاء زيادة رأس المال في شركة مأرب للدواجن.

10- ب) شركة كاك لتقنية المعلومات

يمتلك البنك ما نسبته 30% من رأس المال لشركة كاك لتقنية المعلومات والتي يبلغ إجمالي رأس مالها 5 مليون ريال يمني.

10- ج)شركة كاك للتسويق والاعلان المحدودة

يمتلك البنك ما نسبته 30% من رأس المال لشركة كاك للتسويق والإعلان المحدودة والتي يبلغ إجمالي رأس مالها 5 مليون ريال يمني.

10- د) شركة الخدمات المالية اليمنية- اليمن

ساهم البنك بمبلغ 310.7 ألف دولار أمريكي ما نسبته 10.36% من رأس المال لشركة الخدمات المالية اليمنية والتي تأسست مشاركة مع عدد من البنوك المحلية الأخرى. يبلغ إجمالي رأس مال الشركة 3 مليون دولار أمريكي.

10- هـ) كاك بنك الدولي-جيبوتي

ساهم البنك بمبلغ قدره 100 ألف دولار أمريكي ما نسبته 5% من رأس المال لكاك بنك الدولي- جيبوتي والذي تأسس مشاركة مع عدد من جهات القطاع الخاص اليمني، ويبلغ رأس ماله المصرح به 2 مليون دولار أمريكي.

10- و) مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي

قام البنك بدفع مبلغ قدره 600,000 ألف ريال يمني ما نسبته 30% الأولى من حصة البنك في رأس المال لمشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي وقدرها مبلغ 2,000,000 ألف ريال يمني. تأسس المشروع مشاركة مع عدد من جهات القطاع العام.

10- ز) مؤسسة ضمان الودائع المصرفية

ساهم البنك بمبلغ قدره 10,000 ألف ريال يمني في رأس المال مؤسسة ضمان الودائع المصرفية والتي تأسست مشاركة مع الحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني وجميع البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.

10- ح) شركة أساس للتطوير العقاري المحدودة

ساهم البنك بمبلغ قدره 5,000 ألف دولار أمريكي في رأس المال لشركة أساس للتطوير العقاري المحدودة والتي تأسست مشاركة مع الشركة العربية اليمنية الليبية القابضة والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية.

10- ط) مخصص الانخفاض

بسبب عدم استلام أية توزيعات من الاستثمارات الأخرى وهي الشركة اليمنية لصناعة المضخات والشركة اليمنية لتسويق المنتجات الزراعية والشركة اليمنية للفنادق ومصنع التمور بالتحيتى والشركة اليمنية البريطانية للاستثمار خلال السنوات القليلة الماضية وحيث لا يتوقع استلام أية توزيعات أرباح خلال السنوات القادمة، تم تجنيب مخصصات لقاء الانخفاض كاملة لأرصدة هذه الاستثمارات.

11- الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الفوائد المستحقة القبض	2,390,228	1,367,036
المصروفات المدفوعة مقدماً	188,945	171,409
عهد الموظفين	376,109	309,020
التأمينات والمبالغ المدفوعة مقدماً	3,790	1,444
المخزون لغرض البيع	44,194	47,325
المخزون لأغراض غير البيع	148,525	160,914
المبالغ على الحساب لشراء موجودات ثابتة	48,316	92,359
المصاريف الرأسمالية للفروع الجديدة قيد الإنشاء	475,215	486,984
الأرصدة المدينة الأخرى، بعد المخصصات	173,475	480,502
الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون	3,447,410	242,483
صافي الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى	7,296,207	3,359,476

يمثل المخزون لغرض البيع تكلفة بطاقات الصراف الآلي المصدرة لعملاء البنك وقطع الغيار المحولة من البنك الزراعي سابقاً إلى البنك.

الأرصدة المدينة الأخرى، بعد المخصص لقاء الأرصدة المشكوك في تحصيلها وقدرها 183,069 ألف ريال يمني (31 ديسمبر 2008م: 75,648 ألف ريال يمني).

تتضمن الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون الأرض المباعة من المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج تسوية لقرض (إيضاح 9).

12- العقارات والآلات والمعدات

	الأراضي والمباني والإنشاءات	التحسينات على العقارات المستأجرة	الأثاث والآلات والمعدات	السيارات	الأجهزة ونقاط البيع وصناديق الصراف الآلي	الإجمالي
التكلفة أو التقييم	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
في 1 يناير 2008م	732,831	357,474	1,468,581	322,287	400,868	3,282,041
للإضافات خلال السنة	83,697	207,903	1,046,937	57,538	474,756	1,870,831
للاستبعادات	(452)	(501)	(4,068)	(20,294)	-	(25,315)
للتسويات	-	-	12,625	-	(12,625)	-
في 31 ديسمبر 2008م	816,076	564,876	2,524,075	359,531	862,999	5,127,557
للإضافات خلال السنة	85,211	248,014	737,325	51,545	161,891	1,283,986
للاستبعادات	(6,646)	-	(24,081)	(4,097)	-	(34,824)
في 31 ديسمبر 2009م	894,641	812,890	3,237,319	406,979	1,024,890	6,376,719
الاستهلاك						
في 1 يناير 2008م	107,057	116,059	376,236	178,498	126,204	904,054
للسنة	15,941	80,623	321,914	43,407	224,555	686,440
للمستبعدات	(43)	(501)	(2,949)	(7,140)	-	(10,633)
للتسويات	-	-	1,894	-	(1,894)	-
في 31 ديسمبر 2008م	122,955	196,181	697,095	214,765	348,865	1,579,861
للسنة	17,933	115,767	485,937	50,079	194,022	863,738
للمستبعدات	(609)	-	(20,047)	(3,472)	-	(24,128)
في 31 ديسمبر 2009م	140,279	311,948	1,162,985	261,372	542,887	2,419,471
القيمة الدفترية						
في 31 ديسمبر 2009م	754,362	500,942	2,074,334	145,607	482,003	3,957,248
في 31 ديسمبر 2008م	693,121	368,695	1,826,980	144,766	514,134	3,547,696

13- الأرصدة المستحقة للبنوك

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الأرصدة المستحقة للبنوك المحلية:		
الحسابات الجارية وتحت الطلب	-	62,447
الودائع لأجل	-	4,063
إجمالي الأرصدة المستحقة للبنوك المحلية	-	66,510
الحسابات الجارية وتحت الطلب للبنوك الأجنبية	4,568,783	282,409
إجمالي الأرصدة المستحقة للبنوك	4,568,783	348,919

14- ودائع العملاء

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الحسابات الجارية وتحت الطلب	94,421,127	68,327,841
حسابات التوفير	2,942,544	1,974,985
الودائع لأجل	89,920,362	83,895,442
الودائع الأخرى	2,532,205	2,599,404
التأمينات النقدية لخطابات الضمان والاعتمادات المستندية	16,536,918	11,113,610
إجمالي ودائع العملاء	206,353,156	167,911,282

15- الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الفوائد المستحقة الدفع	426,198	528,103
المصاريف المستحقة الدفع	173,320	243,860
فوائد القروض المحصلة مقدماً	281,809	332,785
مصلحة الضرائب	24,373	33,761
المطلوبات الأخرى	399,243	816,960
إجمالي الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى	1,304,943	1,955,469

16- المخصصات الأخرى

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الرصيد في بداية السنة	659,850	589,915
المخصص الإضافي نتيجة لإعادة تقييم التعرض للعملات الأجنبية	19,228	-
المخصص المكون خلال السنة (إيضاح 27)	82,236	69,935
عكس المخصص (إيضاح 25)	(39,837)	-
الرصيد في نهاية السنة	721,477	659,850

17- القروض الطويلة الأجل

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
مشروع تطوير تهامة الثالث (إيضاح -17أ)	6,231	6,231
مشروع تطوير ريمة (إيضاح -17ب)	7,641	7,641
مشروع التنمية الريفية- المهرة (إيضاح -17ج)	73,110	71,805
صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي (إيضاح -17د)	150,000	150,000
إجمالي القروض الطويلة الأجل	236,982	235,677

17- أ) مشروع تطوير تهامة الثالث

حصلت الحكومة على قرض من مؤسسة ألمانيا للتسليف الإنشائي لتفعيل نشاطات القروض الزراعية في مشروع تطوير تهامة. ينفذ البنك المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة الزراعة.

17- ب) مشروع تطوير ريمة

حصلت الحكومة على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل نشاطات القروض الزراعية في مشروع تطوير ريمة. ينفذ البنك المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة المالية.

17- ج) مشروع التنمية الريفية- المهرة

حصلت الحكومة على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل نشاطات القروض الزراعية في مشروع التنمية الريفية- المهرة. ينفذ البنك المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة المالية.

17- د) صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي

حصلت الحكومة على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل نشاطات القروض الزراعية لصندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي في المناطق الريفية في المهرة. ينفذ البنك المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة المالية.

18- حقوق الملكية

18- أ) رأس المال

يبلغ رأس المال المدفوع 9,000,000 ألف ريال يمني (31 ديسمبر 2008م: 8,000,000 ألف ريال يمني) موزعة على 9,000 ألف سهم وتبلغ القيمة الإسمية للسهم الواحد 1,000 ريال يمني (31 ديسمبر 2008م: 1000 ريال يمني).

أقر مجلس إدارة البنك الزيادة في رأس المال بمبلغ 1,000,000 ألف ريال يمني خلال السنة في إجتماعه الذي عقد بتاريخ 15 مايو 2010م.

	31--- ديسمبر 2009م ---			31--- ديسمبر 2008م ---		
	عدد الأسهم	قيمة الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	قيمة الأسهم	نسبة المساهمة
		ألف ريال يمني	%		ألف ريال يمني	%
الحكومة ممثلة بوزارة المالية	3,044,240	3,044,240	33.82	2,705,991	2,705,991	33.82
الإتحاد العام	60,872	60,872	0.68	54,108	54,108	0.68
صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي	3,644,888	3,644,888	40.50	3,239,901	3,239,901	40.50
الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد	2,250,000	2,250,000	25.00	2,000,000	2,000,000	25.00
الرصيد في نهاية السنة	9,000,000	9,000,000	100	8,000,000	8,000,000	100

18- ب) الاحتياطيات

18- ب1-) الاحتياطي القانوني

وفقاً لنص المادة (12-1) من القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك يتم تحويل 15% من صافي الأرباح إلى حساب الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ضعف رأس المال. لا يمكن للبنك أن يستخدم هذا الاحتياطي دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي اليمني.

18- ب2-) الاحتياطي العام

يمكن للبنك استخدام رصيد هذا الاحتياطي في الأوجه التي يقررها.

19- الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى، صافي

تتضمن التزامات الائتمان الالتزامات لتمديد الائتمان والكمبيالات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان المصممة لتلبي متطلبات عملاء البنك. تمثل التزامات تمديد الائتمان التزامات تعاقدية لعمل القروض والتسهيلات الائتمانية. لهذه الالتزامات، عموماً، تواريخ صلاحية ثابتة أو شروط إنهاء أخرى وتتطلب دفع رسوم. ونظراً لأن صلاحية هذه الالتزامات قد تنتهي دون أن تسحب فإن إجمالي مبلغ العقد لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

تُلزم الكمبيالات والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان البنك بتسديد المبالغ المترتبة بالنيابة عن العميل شريطة تعثر العميل عن التسديد وفقاً لشروط العقد.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، تضمنت الالتزامات نيابة عن العملاء والتي توجد لها مطلوبات مقابلة في حساب العملاء ما يلي:

	إجمالي الالتزامات	الهامش المغطى	صافي الالتزامات
كما في 31 ديسمبر 2009م	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الاعتمادات المستندية	39,240,780	5,137,278	34,103,502
خطابات الضمان- العملاء	49,431,994	11,399,640	38,032,354
الإجمالي	88,672,774	16,536,918	72,135,856

	إجمالي الالتزامات	الهامش المغطى	صافي الالتزامات
كما في 31 ديسمبر 2008م	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الاعتمادات المستندية	38,773,358	3,685,061	35,088,297
خطابات الضمان- العملاء	38,315,888	7,428,549	30,887,339
الإجمالي	77,089,246	11,113,610	65,975,636

20- الفوائد من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء والأرصدة لدى البنوك

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الفوائد من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء:		
الفوائد من القروض المقدمة للعملاء	3,641,886	2,312,366
الفوائد من الحسابات الجارية المدينة	2,890,543	4,070,685
الفوائد من التسهيلات الأخرى	431,126	322,061
إجمالي الفوائد من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	6,963,555	6,705,112
الفوائد من الأرصدة لدى البنوك:		
الفوائد من أرصدة الاحتياطات لدى البنك المركزي اليمني	-	240,826
الفوائد من الأرصدة لدى البنوك	57,237	202,006
إجمالي الفوائد من الأرصدة لدى البنوك	57,237	442,832
إجمالي الفوائد من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء والأرصدة لدى البنوك	7,020,792	7,147,944

21- تكلفة الودائع

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الفوائد على ودائع العملاء	499,572	354,712
الفوائد على الحسابات الجارية وحسابات التوفير	8,995,128	7,630,427
الفوائد على الودائع لأجل	9,494,700	7,985,139
إجمالي الفوائد على ودائع العملاء	79,818	16,606
الفوائد على الأرصدة المستحقة للبنوك	2,084	1,565
الفوائد على القروض الطويلة الأجل	9,576,602	8,003,310
إجمالي تكلفة الودائع		

22- إيرادات العمولات ورسوم الخدمات المصرفية

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
العمولات من الاعتمادات المستندية	590,563	699,660
العمولات من خطابات الضمان	532,734	516,077
العمولات من التحويلات	152,464	146,586
رسوم الخدمات المصرفية	29,443	19,607
رسوم الخدمات الأخرى	538,505	416,952
إجمالي إيرادات العمولات ورسوم الخدمات المصرفية	1,843,709	1,798,882

23- الأرباح من العمليات بالعملات الأجنبية

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
أرباح/ (خسارة) عمليات المتاجرة بالعملات الأجنبية	129,458	(81,597)
فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية	417,402	295,119
إجمالي الأرباح من العمليات بالعملات الأجنبية	546,860	213,522

24- المنح

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي	-	60,000

25- إيرادات التشغيل الأخرى

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
المخصص لقاء خسائر القروض والسلفيات انتفت الحاجة إليه (إيضاح -9أ)	917,443	-
المخصص لقاء الاستثمارات المتوفرة للبيع انتفت الحاجة إليه	-	78,744
مخصصات أخرى انتفت الحاجة إليها (إيضاح 16)	39,837	44,074
التعديلات للسنوات السابقة	-	54,984
إيرادات بيع عقارات وآلات ومعدات	18,885	1,801
إيرادات متنوعة	75,874	1,425
إجمالي إيرادات التشغيل الأخرى	1,052,039	181,028

26- المصاريف العمومية والإدارية

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الرواتب والأجور والمصاريف ذات العلاقة	3,511,708	3,270,805
استهلاك العقارات والآلات والمعدات (إيضاح 12)	863,738	686,440
الإيجارات	393,063	201,855
الكهرباء والماء	145,463	84,516
الترميمات والصيانة	284,209	188,679
التلفون والتلكس والبريد	222,659	138,561
الترويج والإصدارات	980,632	929,183
مصاريف التأمين	167,369	29,986
المصاريف القضائية	28,513	13,140
الضيافة	114,357	115,487
القرطاسية ومواد الطباعة	116,639	101,681
الأتعاب الاستشارية والمهنية	64,462	49,686
مصاريف النقل والبدلات	303,064	278,573
مصاريف التدريب	43,994	96,025
مصاريف السنوات السابقة	338,133	146,773
المصاريف العمومية والادارية الأخرى	523,826	306,889
إجمالي المصاريف العمومية والإدارية	8,101,829	6,638,279

يعمل لدى البنك 1,719 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2009م (31 ديسمبر 2008م: 1,799 موظفاً).

27- المخصصات

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
المخصص لقاء خسائر القروض والسلفيات غير المنتظمة (إيضاح -9أ)	1,742,670	1,661,779
المخصص لقاء خسائر القروض الزراعية (إيضاح -9أ)	23,120	1,436
المخصص لقاء البنود خارج بيان المركز المالي (إيضاح 16)	82,236	69,935
المخصصات الأخرى	108,046	2,426
إجمالي المخصصات	1,956,072	1,735,576

28- الزكاة

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الزكاة المدفوعة	94,334	15,000

29- الربح الأساسي والمخفف للسهم

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
ربح السنة	1,176,835	179,067
متوسط عدد الأسهم المرجح	8,500,000	8,000,000
الربح الأساسي للسهم	138	22

لا يوجد أثر للتخفيف في الربح الأساسي للسهم كما في 31 ديسمبر.

30- النقدية وشبه النقدية

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني (إيضاح 4)	26,431,619	21,476,949
الأرصدة لدى البنوك (إيضاح 5)	35,803,780	17,596,333
أذون الخزانة (إيضاح 6)	83,328,359	40,259,234
شهادات الايداع لدى البنك المركزي اليمني (إيضاح 7)	-	26,800,000
أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني (إيضاح 4)	(19,571,628)	(15,128,834)
أذون الخزانة المستحقة بعد ثلاثة أشهر، بعد الخصم غير المطفأ (إيضاح 32)	(28,718,837)	(2,984,066)
إجمالي النقدية وشبه النقدية	97,273,293	88,019,616

31- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

في سياق نشاطه الاعتيادي، ينفذ البنك معاملات مع بعض أعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء وعائلاتهم والشركات التي يملكون 25% أو أكثر من رأسمالها والذين كانوا عملاء البنك خلال السنة، ويتم اعتماد شروط هذه المعاملات من قبل إدارة البنك. بلغت القروض والسلفيات التي منحت للأطراف ذوي العلاقة خلال السنة مبلغ 76,033 ألف ريال يمني (31 ديسمبر 2008م: 51,817 ألف ريال يمني)، قابلة للسداد أو تم سدادها حسب العقود الموقعة معهم. عادة ما تقدم القروض والسلفيات للأطراف ذوي العلاقة مقابل ضمانات تتمثل في رواتب الطرف ذي العلاقة والودائع النقدية والرسوم التجارية مقابل موجودات ثابتة.

كانت أرصدة نهاية السنة المتضمنة في البيانات المالية كما يلي:

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة بهم:	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
إجمالي القروض والسلفيات، بعد المخصصات	76,033	51,817
الودائع	7,448,615	10,028,872
القروض الطويلة الأجل	150,000	150,000
	2009	2008
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
إيرادات الفوائد للسنة	1,008	756
مصاريف الفوائد للسنة	6,851	5,352

32- استحقاقات الموجودات والمطلوبات

كما في 31 ديسمبر 2009م	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
الموجودات	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	26,431,619	-	-	-	26,431,619
الأرصدة لدى البنوك	35,803,780	-	-	-	35,803,780
أذون الخزانة، صافي	54,609,522	12,796,693	15,922,144	-	83,328,359
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	-
السندات الحكومية	-	-	-	4,460,866	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	31,755,419	5,695,458	13,922,227	8,859,600	60,232,704
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	-	-	-	1,982,851	1,982,851
إجمالي الموجودات	148,600,340	18,492,151	29,844,371	15,303,317	212,240,179
المطلوبات					
الأرصدة المستحقة للبنوك	4,568,783	-	-	-	4,568,783
ودائع العملاء	177,733,615	19,079,694	9,539,847	-	206,353,156
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	236,982	236,982
إجمالي المطلوبات	182,302,398	19,079,694	9,539,847	236,982	211,158,921
صافي الفجوة	(33,702,058)	(587,543)	20,304,524	15,066,335	1,081,258

كما في 31 ديسمبر 2008م	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
الموجودات	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	21,476,949	-	-	-	21,476,949
الأرصدة لدى البنوك	17,596,333	-	-	-	17,596,333
أذون الخزانة، صافي	37,275,168	2,984,066	-	-	40,259,234
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	26,800,000	-	-	-	26,800,000
السندات الحكومية	-	-	-	4,460,866	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	28,792,883	6,254,268	13,540,422	12,306,689	60,894,262
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	-	-	-	1,847,839	1,847,839
إجمالي الموجودات	131,941,333	9,238,334	13,540,422	18,615,394	173,335,483
المطلوبات					
الأرصدة المستحقة للبنوك	348,919	-	-	-	348,919
ودائع العملاء	167,290,540	355,181	251,542	14,019	167,911,282
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	235,677	235,677
إجمالي المطلوبات	167,639,459	355,181	251,542	249,696	168,495,878
صافي الفجوة	(35,698,126)	8,883,153	13,288,880	18,365,698	4,839,605

33- متوسط أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات

مخصص القروض والسلفيات الأخرى	--- 31 ديسمبر 2009م ---			--- 31 ديسمبر 2008م ---		
	ريال يمني	دولار أمريكي	يورو	دولار أمريكي	ريال يمني	يورو
الموجودات	%	%	%	%	%	%
الأرصدة لدى البنوك						
الحسابات الجارية	-	-	-	-	1.50	3.00
الودائع لأجل	-	0.05	0.05	-	2.30	-
أذون الخزانة	12.90	-	-	15.50	-	-
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	14.50	-	-
السندات الحكومية	12.85	-	-	14.50	-	-
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء:						
القروض الزراعية	11.00	4.00	-	12.00	-	-
القروض المقدمة للعملاء	18.00	8.00	8.00	19.00	9.00	9.00
السلفيات المقدمة للعملاء	18.00	8.00	8.00	19.00	9.00	9.00
المطلوبات						
الأرصدة المستحقة للبنوك	-	-	-	17.00	8.00	8.00
ودائع العملاء:						
الودائع لأجل	10.00	2.00	1.00	13.00	3.00	2.00
حسابات التوفير	10.00	1.00	1.00	13.00	2.00	2.00
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	-	4.00	-

34- توزيع الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة وفقاً للقطاع الاقتصادي

كما في 31 ديسمبر 2009م	التصنيع	الزراعة	التجارة	البناء والتشييد	التمويل	السياحة	أخرى	الإجمالي
الموجودات	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	39,166,599	-	-	39,166,599
الأرصدة لدى البنوك	-	-	-	-	23,340,340	-	-	23,340,340
أذون الخزانة، صافي	-	-	-	-	83,328,359	-	-	83,328,359
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	-	-	-	-
السندات الحكومية	-	-	-	-	-	-	4,460,866	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	10,536,806	1,061,466	23,169,892	1,587,193	8,895	954,108	22,914,344	60,232,704
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	-	-	-	1,601,250	89,101	-	292,500	1,982,851
إجمالي الموجودات	10,536,806	1,061,466	23,169,892	3,188,443	145,933,294	954,108	27,667,710	212,511,719
المطلوبات								
الأرصدة المستحقة للبنوك	-	-	-	-	4,568,783	-	-	4,568,783
ودائع العملاء	6,706,479	12,628,815	96,552,656	13,928,840	1,134,943	1,279,390	74,122,033	206,353,156
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	-	236,982	-	-	236,982
إجمالي المطلوبات	6,706,479	12,628,815	96,552,656	13,928,840	5,940,708	1,279,390	74,122,033	211,158,921
الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى، صافي	-	-	-	31,595,505	20,304,524	38,311,353	2,228,998	72,135,856

كما في 31 ديسمبر 2008م	التصنيع	الزراعة	التجارة	البناء والتشييد	التمويل	السياحة	أخرى	الإجمالي
الموجودات	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	21,476,949	-	-	21,476,949
الأرصدة لدى البنوك	-	-	-	-	17,596,333	-	-	17,596,333
أذون الخزانة، صافي	-	-	-	-	40,259,234	-	-	40,259,234
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	26,800,000	-	-	26,800,000
السندات الحكومية	-	-	-	-	-	-	4,460,866	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	11,892,283	3,232,557	30,444,806	1,915,214	12,929	569,449	12,827,024	60,894,262
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	-	-	-	-	1,847,839	-	-	1,847,839
إجمالي الموجودات	11,892,283	3,232,557	30,444,806	1,915,214	107,993,284	569,449	17,287,890	173,335,483
المطلوبات								
الأرصدة المستحقة للبنوك	-	-	-	-	348,919	-	-	348,919
ودائع العملاء	5,465,425	10,269,855	78,564,925	11,327,447	919,529	1,049,031	60,315,070	167,911,282
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	-	235,677	-	-	235,677
إجمالي المطلوبات	5,465,425	10,269,855	78,564,925	11,327,447	1,504,125	1,049,031	60,315,070	168,495,878
الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى، صافي	-	-	33,278,294	29,203,401	-	-	3,493,941	65,975,636

35- توزيع الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة وفقاً للموقع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2009م	الجمهورية اليمنية	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	آسيا	إفريقيا	الإجمالي
الموجودات	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	26,431,619	-	-	-	-	26,431,619
الأرصدة لدى البنوك	12,644,062	5,906,598	8,486,260	7,127,619	1,639,241	35,803,780
أذون الخزانة، صافي	83,328,359	-	-	-	-	83,328,359
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	-	-
السندات الحكومية	4,460,866	-	-	-	-	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	60,232,704	-	-	-	-	60,232,704
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	1,962,881	-	-	-	19,970	1,982,851
إجمالي الموجودات	189,060,491	5,906,598	8,486,260	7,127,619	1,659,211	212,240,179
المطلوبات						
الأرصدة المستحقة للبنوك	-	-	3,168,982	1,387,309	12,492	4,568,783
ودائع العملاء	206,353,156	-	-	-	-	206,353,156
القروض الطويلة الأجل	236,982	-	-	-	-	236,982
إجمالي المطلوبات	206,590,138	-	3,168,982	1,387,309	12,492	211,158,921

كما في 31 ديسمبر 2008م	الجمهورية اليمنية	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	آسيا	إفريقيا	الإجمالي
الموجودات	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	21,476,949	-	-	-	-	21,476,949
الأرصدة لدى البنوك	5,689,827	1,161,767	3,359,320	7,385,419	-	17,596,333
أذون الخزانة، صافي	40,259,234	-	-	-	-	40,259,234
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	26,800,000	-	-	-	-	26,800,000
السندات الحكومية	4,460,866	-	-	-	-	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	60,894,262	-	-	-	-	60,894,262
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	1,827,869	-	-	-	19,970	1,847,839
إجمالي الموجودات	161,409,007	1,161,767	3,359,320	7,385,419	19,970	173,335,483
المطلوبات						
الأرصدة المستحقة للبنوك	-	268,200	-	-	65,202	333,402
ودائع العملاء	167,911,282	-	-	-	-	167,911,282
القروض الطويلة الأجل	235,677	-	-	-	-	235,677
إجمالي المطلوبات	168,146,959	268,200	-	-	65,202	168,480,361

36- أنشطة الأمانة

لا يحتفظ البنك أو يدير موجودات لآخرين أو بالنيابة عن آخرين. باستثناء القروض التي يديرها نيابة عن صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي ووزارة المالية.

37- الموجودات والمطلوبات المحتملة

رفع البنك عدداً من القضايا أمام محكمة الأموال العامة والمحكمة التجارية الابتدائية ضد موظفين وعملاء بشأن مبالغ مختلسة وعدم سداد المديونيات المستحقة، على التوالي. وحيث توجد قضايا مرفوعة ضد البنك في المحاكم المختصة، قامت إدارة البنك بتقديم مخصصات كاملة و/ أو جزئية لهذه الحالات في البيانات المالية. بالنسبة لبعض القضايا، وبالرغم من أنه قد حُكم فيها لصالح البنك، إلا أنها لم تنفذ بعد، في حين لا تزال القضايا الأخرى تنتظر دورها أمام المحاكم.

38- مراكز العملات الأجنبية المهمة لدى البنك

يحدد منشور البنك المركزي رقم (6) لسنة 1998م سقوفاً بنسبة 15% من رأس المال والإحتياطيات لمراكز العملات الأجنبية لكل عملة على حدة وبنسبة 25% الإجمالي العملات الأجنبية. كانت لدى البنك مراكز العملات المهمة التالية:

	--- 31 ديسمبر 2009م ---		--- 31 ديسمبر 2008م ---	
	ألف ريال يمني	%	ألف ريال يمني	%
الدولار الأمريكي	2,499,139	28	2,848,939	32
الجنيه الإسترليني	(1,660)	-	(159,213)	(2)
اليورو	348,133	4	388,607	4
الريال السعودي	(643,595)	(7)	(1,285,338)	(14)
أخرى	125,515	1	(266,420)	(3)
إجمالي مراكز العملات الأجنبية المهمة	2,327,508	25	1,526,575	17

كان سعر صرف الدولار الأمريكي كما في 31 ديسمبر 2009م يساوي 207.31 ريال يمني لكل دولار أمريكي (31 ديسمبر 2008م: 200.08 ريال يمني لكل دولار أمريكي).

39- الالتزامات الرأسمالية

بلغت الالتزامات الرأسمالية للبنك كما في 31 ديسمبر ما يلي:

	31 ديسمبر 2009م	31 ديسمبر 2008م
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
تنفيذ تطبيقات النظام المصرفي	21,024	38,362
الإجمالي	21,024	38,362

40- أرقام المقارنة

باستثناء الحالات التي يسمح أو يطلب معيار أو تفسير غير ذلك، يعلن عن جميع المبالغ المدرجة أو يفصح عنها مع معلومات مقارنة.

41- إعتماد البيانات المالية

اعتمد مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 15 مايو 2010م هذه البيانات المالية، وقرر عرضها على الجمعية العمومية للمصادقة عليها في تاريخ انعقادها.

شبكة فروع ومكاتب CACBANK

م	المحافظة	النوع	الأسم	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس	مفتاح المدينة
1	صنعاء	فرع	الرئيسي-صنعاء	جولة سبأ	220110	220112	1
2	صنعاء	مكتب	أرض حمير	صنعاء -مذبح أمام النيابة	398271	348272	1
3	صنعاء	مكتب	المطار	مطار صنعاء الدولي	398271	348272	1
4	صنعاء	فرع	الزبيري	شارع الزبيري	2/538801	538832	1
5	صنعاء	مكتب	باب السلام	صنعاء-باب السلام شارع خولان غرب مستشفي الثوره	269569	269586	1
6	صنعاء	مكتب	ذهبان	صنعاء ـ ذهبان شارع الستين الشمالي جوار شركة مرسيدس	337996	337887	1
7	صنعاء	فرع	حدة	شارع حده – امام مركز شمر التجاري	428364	428363	1
8	صنعاء	مكتب	شارع بغداد	صنعاء ـ شارع بغداد ـ تقاطع شارع الجزائر جوار معهد يالي	441406	441407	1
9	صنعاء	فرع	22 - مايو	أمانه العاصمة - شارع تعز – قبل سوق شميلة - أمام شارع بينون	634551	634234	1
10	صنعاء	مكتب	الأصبحي	شارع الاربعين بعد جولة الثقافة بجوار مركز المدينة الذهبية	673337	673360	1
11	صنعاء	فرع	14 - اكتوبر	شارع تعز جواردار رعاية الايتام	634551	634234	1
12	صنعاء	فرع	مقديشو	شارع مقديشو صخر سابقاً	537884	537959	1
13	عدن	فرع	كالتكس	عدن_جولة_كالتكس	353404	356583	2
14	عدن	مكتب	المنصورة	عدن ـ المنصورة حي عبد العزيز خلف معرض الشمسي للسيارات	356583	353405	2
15	عدن	فرع	المنطقة الحرة	عدن-المنطقة الحرة	398866	394830	2
16	عدن	مكتب	المعلا	منطقة المعلا دكه	220416	220416	2
17	عدن	فرع	الشيخ عثمان	الشيخ عثمان - جولة السفينة	306822	306824	2
18	عدن	فرع	كريتر	حي التلال شارع اروى	267541	264400	2
19	الحديدة	فرع	الشهداء	حي الشهداء شارع 7 يوليو	263394	263393	3
20	الحديدة	فرع	الحي التجاري	شارع 26 سبتمبر	217052	219586	3
21	الحديدة	فرع	بيت الفقيه	الشارع الرئيسي	331078	331954	3
22	الحديدة	مكتب	بيت الفقيه	الشارع الرئيسي مدخل الحي التجاري جوار صيدلية العقبي	334668	334668	3
23	الحديدة	فرع	زبيد	الشارع الرئيسي	341914	340910	3
24	الحديدة	مكتب	الجراحي	الشارع العام ـ جوار مكتب المواصلات	343328	343281	3
25	الحديدة	فرع	الزهرى	جوار المستشفى الرئيسي	575113	575003	3
26	الحديدة	فرع	باجل	شارع صنعاء	503311	503500	3
27	الحديدة	فرع	حيس	حيس - الشارع العام	360622	360222	3
28	تعز	فرع	الهريش	الهريش - جوار الكهرباء القديمة	269110	210482	4
29	تعز	فرع	شارع جمال	شارع جمال - جوار مكتب التربية والتعليم	267961	267946	4
30	تعز	فرع	التربة	شارع القيادة جوار الكهرباء	301289	302007	4
31	تعز	فرع	المخا	جوار فندق الرشيد	362926	362320	4
32	إب	فرع	إب	الدائري جوار شركة الالبان	455669	445665	4
33	إب	مكتب	مكتب إب شارع تعز	إب ـ شارع تعز أمام مطعم الوحدة	424602	424603	4
34	إب	فرع	النادرة	الشارع الرئيسي جوار كلية التربية	541992	541993	4
35	إب	فرع	العدين	العدين الشارع الرئيسي امام الكهرباء	470505	470107	4
36	إب	فرع	الملكة أروى	الملكة اروى شارع العدين / جوار MTN	4212834/	421285	4
37	إب	مكتب	مدينة القاعدة	الشارع العام ـ أمام مستوصف صلاح الدين	331138	435188	4
38	إب	فرع	يريم	خلف مستوصف الرحمة جوار المواصلات	501133	501721	4

شبكة فروع ومكاتب CACBANK

39	إب	مكتب	يريم	الشارع العام ـ أمام أدرة المرور جوار مغسلة دبي	500421	500421	4
40	البيضاء	فرع	البيضاء	مدينة البيضاء الشارع العام جوار المجمع الحكومي	539320	539321	6
41	البيضاء	مكتب	البيضاء	الشارع العام ـ جوار فندق الرياض	539326	539326	6
42	البيضاء	فرع	رداع	الشارع العام جوار مستشفى الامل	559075	559073	6
43	الجوف	فرع	الجوف	المجمع الحكومي مبنى المحافظه	342014	6342014	6
44	الضالع	فرع	الضالع	الضالع الشارع العام جوار مؤسسة الكهرباء	431491	431493	2
45	الضالع	مكتب	قعطبة	الشارع العام ـ أمام المؤسسه العامه للكهرباء	451409	451410	2
46	الضالع	فرع	دمت	دمت الشارع العام	456961	456963	2
47	الضالع	مكتب	جبن	مدينة جبن الشارع العام جوار السوق المركزي	461911	461912	2
48	المحويت	فرع	المحويت	مدينة المحويت شارع صنعاء	404354	403357	7
49	المهرة	فرع	المهرة	الغيضه / جوار البنك المركزي	613205	612623	5
50	المهرة	مكتب	الغيظه	الغيظه الشارع العام أمام فندق الأسد	613700	613700	5
51	المهرة	فرع	سيحوت	سيحوت/بجانب المجمع الحكومي	640590	640591	5
52	المهرة	مكتب	سيحوت	الشارع العام جوار المواصلات	640710	640710	5
53	أبين	فرع	أبين	ابين زنجبار	602108	602109	2
54	حجة	فرع	حجة	شارع السلام	222200	222162	7
55	حجة	مكتب	المحابشة	منطقة المحابشة	230925	230929	7
56	حجة	فرع	حرض	حرض الشارع العام امام شركه MTN	245911	246630	7
57	حجة	فرع	عبس	عبس شفر الشارع العام	242138	242636	7
58	حضرموت	فرع	المكلا	المكلا .الخور. شارع البنوك	314899	314898	5
59	حضرموت	مكتب	المسيلة	المسيله بوابة حرو جوار شركة كندين نكسن	491259	491259	5
60	حضرموت	مكتب	غيل باوزير	الغيل	355494	355494	5
61	حضرموت	فرع	سيئون	سيئون – شارع الجزائر	404606	409938	5
62	حضرموت	مكتب	القطن	القطن الشارع الرئيسي جوار سوق القعيطي	458341	458342	5
63	حضرموت	فرع	الشحر	السوق امام فرزة السيارات	382333	336441	5
64	حضرموت	فرع	سقطرة	حديبو_شارع20_جوار_البنك_الاهلي	660727	660726	5
65	ذمار	فرع	ذمار	ذمار - شارع المنزل	509296	509295	6
66	ذمار	مكتب	ذمار	الشارع صنعاء ـ أمام مغاسل اليمن الحديث	6509227	509228	6
67	ذمار	فرع	آنس	مدينة الشرق/طريق صنعاء الحديدة أمام محطة بترول مدينة الشرق	455321	455017	6
68	شبوة	فرع	شبوة / عتق	عتق شارع التربية / بجانب مكتب الزراعة والري	200534	202526	5
69	شبوة	فرع	بيحان	بيحان - العليا - امام - مستوصف - بيحان	270245	270244	5
70	شبوة	فرع	بلحاف	بلحاف الشارع الرئيسي جوار شركه الغاز المسال	211962	211964	5
71	شبوة	فرع	عزان	شبوه - عـزان - الشارع العام - أمام مبنى البريد	266030	266060	5
72	صعدة	فرع	صعدة	صعده_شارع_المجمع_الحكومي	512549	512549	7
73	عمران	فرع	عمران	شارع صنعاء	601096	600206	7
74	عمران	مكتب	عمران	محافظة عمران ـ شارع المصنع أمام الجامعة	613035	612567	7
75	لحج	فرع	لحج	صبر - الشارع العام	510997	511384	2
76	مأرب	فرع	مأرب	الشارع العام - جوار البنك المركزي	301331	302205	6

CAC BANK

www.cacbank.com.ye